الربيع العربي ومسيحيو الشرق الأوسط

القس د. متري الراهب



هذا الكتاب

يتمحور هذا الكتاب حول دور المسيحيين في الشرق الأوسط ومواقفهم من «الربيع العربي». ويوضح دون أدنى شك أن مواقف المسيحيين من « الربيع العربي» متباينة، لا بل هناك تنوع في القطر الواحد وفي العائلة الطقسية الواحدة، وسيكتشف المرء في مواقفهم ألوان الطيف كافة: فمن خائف من هذه الثورات، إلى معارض، إلى مؤيد ومشارك، وأن المسيحيين أسوة بالمسلمين منقسمين في نظرتهم حول هذه الظاهرة، هذا بالإضافة إلى أن رؤية المسيحيين للربيع العربي ليست بالرؤية الستاتيكية والجامدة بل هي متغيرة وديناميكية وتتغير بتغير الظروف المحيطة بهذا الربيع.

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نجمع أصواتاً لمفكرين مسيحيين ومسلمين، عرب وأوروبيين، نجلّهم لكونهم أصحاب فكر وعلم ودراية، كما أنهم من الشخصيات التي تشكل الآراء في كنائسها ومؤسساتها. كما حاولنا أن يكون الكتاب من كنائس مختلفة، أرثوذكسية وكاثوليكية وإنجيلية، وخلفيات سياسية متنوعة.

ويعالج القسم الأول من الكتاب موضوع الثورات العربية، ويضعها في سياقها التاريخي والسياسي والمجتمعي، ومن ثمّ يسلط الأضواء على الحضور المسيحي في الشرق العربي وأهميته لمستقبل المنطقة. أما القسم الثاني فينتقل إلى الحديث عن الأقطار العربية بحيث تبدأ بوثيقة الكايروس الفلسطينية والتي صدرت في أواخر عام ٢٠٠٩، ومن ثمّ ننتقل إلى تونس الخضراء حيث بزوغ الربيع العربي، ثم نسلط الأضواء بكثافة على مصر كونها تضم السواد الأعظم من مسيحيي الشرق الأوسط، قبل أن ننتقل إلى سوريا التي ما زالت ثورتها مستعرة حتى الآن ، لننهي بنظرة أفقية على المواقف الرسمية لكنائس الشرق الأوسط من الربيع العربي.

Diyar

ديار للنشر

www.diyar.ps

ISBN 978-9950-376-07-6

9 789950 376076 >

Diyar

الربيع العربي
ومسيحيو الشرق الأوسط

القس د. متري الراهب

طبعة أولى

الكتاب: الربيع العربي ومسيحيو الشرق الأوسط

المحرر: القس د. متري الراهب

صدر عن: ديار للنشر، بيت لحم، فلسطين

السنة: ٢٠١٢

الترقيم الدولي: 978-9950-376-07-6

تصميم وطباعة: HMC

لوحة الغلاف: شقائق النعمان للفنان الفلسطيني طالب دويك

الإخراج الفني والجمع: ديار للنشر

بدعم من: United Church of Christ / Disciples of Christ

١. المسيحيون العرب ٢. المسيحية - الشرق الأوسط ٣. الحركات الإحتجاجية - العالم العربي -تاريخ - القرن الحادي والعشرون ٤. المشاركة السياسية - العالم العربي - القرن الحادي والعشرون

BR1067.A7R34 2012

www.diyar.ps

الفهرس

مقدمة

القس د. متري الراهب

مقدمة

القس د. متري الراهب

يسر ديار للنشر أن تصدر هذا الكتاب والذي يتمحور حول دور المسيحيين في الشرق الأوسط ومواقفهم من «الربيع العربي»، والذي يحوي بين طياته باقة من المقالات الفريدة والمتنوعة. ولم يكن إصدار هذا الكتاب بالأمر الهين، «فالربيع العربي» ما زال في بدايته، والضباب لم ينقشع عنه بعد، لنتمكن من تحليله تحليلاً علمياً، فالثورات كالروايات لا تفهم إلا من خواتمها.

ومن ناحية أخرى قد يسأل البعض لماذا أفرزنا المسيحيين عن غيرهم من أبناء الشعب والمصير الواحد؟ وقد يشتم آخرون في العنوان رائحة طائفية. ولكن الحق يقال: أن دور المسيحيين وتأثيرهم بهذا الحراك هو أحد الأسئلة المهمة لا بل المحك الرئيسي في الحكم على هذا الربيع بالنجاح أو الفشل.

ويوضح هذا الكتاب دون أدنى شك أن مواقف المسيحيين من « الربيع العربي» متباينة، لا بل هناك تنوع في القطر الواحد وفي العائلة الطقسية الواحدة، وسيكتشف المرء في مواقفهم ألوان الطيف كافة: فمن خائف من هذه الثورات، إلى معارض، إلى مؤيد ومشارك، وأن المسيحيين أسوة بالمسلمين منقسمين في نظرتهم حول هذه الظاهرة، هذا بالإضافة إلى أن رؤية المسيحيين للربيع العربي ليست بالرؤية الستاتيكية والجامدة بل هي متغيرة وديناميكية وتتغير بتغير الظروف المحيطة بهذا الربيع.

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نجمع أصواتاً لمفكرين مسيحيين ومسلمين، عرب وأوروبيين، نجلّهم لكونهم أصحاب فكر وعلم ودراية، كما أنهم من الشخصيات التي تشكل الآراء في كنائسها ومؤسساتها. كما حاولنا أن يكون الكتاب من كنائس مختلفة، أرثوذكسية وكاثوليكية وإنجيلية. وخلفيات سياسية متنوعة.

ويعالج القسم الأول من الكتاب موضوع الثورات العربية، ويضعها في سياقها التاريخي والسياسي والمجتمعي، ومن ثمّ يسلط الأضواء على الحضور المسيحي في الشرق العربي وأهميته لمستقبل المنطقة.

أما القسم الثاني فينتقل من الحديث عن الظاهرة بشكل عام إلى الحديث عن الأقطار العربية التي اختبرت مثل هذا «الربيع» حيث الوجود المسيحي على الأرض هناك.

وقد رُتبت المقالات في الجزء الثاني ترتيباً زمنياً بحيث تبدأ بوثيقة الكايروس الفلسطينية والتي صدرت في أواخر عام 2009، ومن ثمّ ننتقل إلى تونس الخضراء حيث بزوغ الربيع العربي، ثم نسلط الأضواء بكثافة على مصر كونها تضم السواد الأعظم من مسيحيي الشرق الأوسط، قبل أن ننتقل إلى سوريا التي ما زالت ثورتها مستعرة حتى الآن ، لننهي بنظرة أفقية على مواقف الكنائس الرسمية في الشرق الأوسط من الربيع العربي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المقالات إنما كتبت في الربع الأخير من عام 2011 وبالتالي فهي تعبر عن نبض هذه الحقبة ومجرياتها وإن حاول الكتاب أن يجتهدوا في استشراف آفاق المستقبل القريب.

لا يسعني هنا إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخوة والأصدقاء من أساتذة ورعاة وأدباء ونشطاء ممن لبوا الدعوة وبسرعة قياسية ليقدموا هذه الأوراق كي تنشر.

وشكري الحار إلى الأخ بيتر مكاري، مسؤول الشرق الأوسط في كنيسة المسيح المتحدة وكنيسة التلاميذ لدعمه السخي لطباعة هذا الكتاب ونشره.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل وقدّم الدعم الفني أو اللوجستي وأخص بالذكر السيدة ليزا أغازريان التي قامت بترجمة أربع مقالات من اللغة الإنجليزية إلى العربية وإلى الأستاذ سلامة رزق الله الذي أشرف على تنقيح اللغة العربية والسيد جورج أبو فرحة من مطبعة HMC والذي قام بتصميم هذا الكتاب كي يأخذ شكله الفني والتقني الذي يليق به.

وكلنا أمل أن يساعد هذه الكتاب في تسليط الضوء على الجدل الدائر حول هذا الموضوع وأن يغني النقاش الدائر حوله، وأن يؤرخ لحقبة معينة من تاريخ منطقتنا.

بيت لحم، كانون الثاني 2012

ثورات العالم العربي:
بين الوعود والأوهام

القس د. متري الراهب

ثورات العالم العربي: بين الوعود والأوهام

القس د. متري الراهب

ليس من قبيل الصدفة ألّا يتضمن عنوان مداخلتي اصطلاح«الربيع العربي» المتداول. لقد عزمت على عدم تبني هذا التعبير لما ينطوي عليه من دلالات توحي بكون الأحداث الجارية إيجابية بالضرورة. وبدلاً من التسليم بذلك، قررت تناول المجريات الحالية في العالم العربي من منظور ديالكتيكي يحلل الأمور بشكل أعمق: فبحسب رأيي، ما زالت الثورات العربية مفتوحة على كل الاحتمالات، وتكتنفها الوعود والأوهام.

لكي نفهم حيثيات الوضع الراهن، ينبغي معرفة من أين أتينا، أملاً باستبصار معالم المراحل اللاحقة. وإذا راجعنا تاريخ الشرق الأوسط خلال القرن الماضي، سنجد أنفسنا أمام خمس محطات حاسمة ساهمت في صياغة تاريخ المنطقة ، وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

من أين أتينا؟

1. يبدأ التاريخ الحديث للشرق الأوسط بتقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى.فمن جهة راح البريطانيون والفرنسيون يقطعون الوعود للعرب بالتحرر أخيراً من نير العثمانيين بينما راح كل من سايكس و بيكو و بلفور يعدّون الخطط لتقسيم أواصر هذه المنطقة بحسب مصالح الدول الأجنبية وزرع دولة يهودية في عقرها للاستئثار بمواردها وإحكام السيطرة عليها في حقبة تاريخية اتسمت بالاستعمار الأوروبي لدول الجنوب. كانت هذه المحطة الأولى في صياغة حاضرنا.

2. إذا عدنا قليلاً إلى الماضي، سيتبادر لنا أن كافة زعماء المنطقة الذين يتم إسقاطهم اليوم وصلوا إلى السلطة من خلال ثورات تحرر وطني في تلك الدويلات التي أوجدها الاستعمار الأوروبي. لقد كانوا «الثوار» قبل 40 عاماً، وحملوا معهم وعود الاستقلال من «الغرب الاستعماري»، مبشّرين بوعود «الوحدة العربية»، والاشتراكية، وبتحقيق حياة أفضل لعامة الشعب. ينطبق ذلك على القذافي، وعبد الناصر، ومبارك لاحقاً، وبورقيبة وبن علي فيما بعد، وحافظ الأسد، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية،.... إذن كانت ثورات التحرر الوطني هي المحطة الثانية.

3. أما المحطة الثالثة فجاءت في أعقاب النكبة عام 1948 وما تبعها من نكسة عام 1967، والتي

أسفرت عن هزيمة مختلف هذه القيادات على يد إسرائيل. كانت تلك المرة الأولى التي وجدت فيها الأمة العربية نفسها أمام أوهام الثورة. فقد انتهت الثورات الواعدة بتبدد الآمال والهزيمة القاسية. وبالتالي يمكن القول أن حالة الهزيمة شكلت ملامح العالم العربي خلال السنوات الأربعين المنصرمة.
٤. جاءت المحطة الرابعة عام ١٩٧٩، لترتدي عمامة دينية هذه المرة. انطلقت الثورة الإسلامية في إيران قبل ٣٠ عاماً، لتطيح بديكتاتورها: «الشاه». إذن كانت إيران هي السباقة في المنطقة ببزوغ «الربيع» فوق أرضها، وذلك بإسقاطها لنظام مستبد وتبشيرها بوعود الدولة الإلهية.

٥. وأخيراً وليس آخراً، جاءت لحظة الحسم الخامسة في الشرق الأوسط عام ١٩٨٢. لا أشير هنا إلى الحرب الأهلية في لبنان، بل إلى ثورة من نوع آخر كانت، حسب رأيي، أهم بكثير من سابقتها، ولم تُحدث هذه الثورة الكثير من الضوضاء، ولم تنحصر في العالم العربي، وأشير هنا إلى الثورة الإلكترونية التي أخذ وهجها يسطع عام ١٩٨٢. إن انتقال العالم من الآلة الطابعة إلى الحاسوب ترك بصمات أعمق بكثير من الجانب التقني البحت، ولقد أسهم ذلك في تغيير الاقتصاد العالمي برمته، وأثر على عملية التعليم وتبادل المعلومات، وكانت هذه الثورة الوحيدة من نوعها التي لم تمر عبر العالم العربي، بل تجاوزت المنطقة إلى مناطق أخرى . وإذا ما نظرنا إلى «تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٣)» الصادر عن الأمم المتحدة، يلاحظ في أحد الجداول أنه حتى عام ١٩٨٢، كانت التنمية في العالم العربي تتم بموازاة بقية العالم النامي. إلا أن تراجع العالم العربي في هذا المضمار كان واضحاً ابتداء من العام ١٩٨٢، ولم تدرك الحكومات العربية أهمية هذه الثورة، وبالتالي فات القيادات العربية فرصة التأثير على المستقبل.

كانت هذه لمحة عامة عن بعض المحطات التي تركت بصمات واضحة على حاضرنا. غير أن الحكاية لا تنتهي هنا. فالقرن العشرون تمكن من صياغة معالم سفر الخروج: فالجيل القديم الذي «خرج من مصر» خلال هذه الثورات «مات في الصحراء» وهرِم وهو ينتظر لحظة رؤية «أرض الميعاد». وفي الصحراء ذاتها ولد جيل جديد وبعد مرور الوقت، التفت هذا الجيل حوله، وتُرى ما الذي رآه أمامه؟

ملامح الوضع الراهن؟

١. لم يحظ الجيل الجديد في العالم العربي بمعاينة ثورات التحرر الوطني السابقة الذكر. إن كل ما تبقى له من إرث هذه الثورات كان أنظمة قمعية قائمة على الأجهزة الأمنية التي راحت تنغص على الشباب حياتهم. دعوني أعرض مثالاً على ذلك: كنا نسعى إلى تنظيم مؤتمر حول «الدين والدولة» في إحدى الدول العربية. كان السؤال البديهي: «في أية دولة عربية يمكن تنظيم مثل هذا المؤتمر؟».

كان خيار مصر مطروحاً، حيث بلغنا عن السلطات الأمنية المصرية أنها ترحب بنا، بشرط قيامها بحضور جلسات المؤتمر. لم تكن إجراءات تنظيمه في سوريا أكثر سهولة. كان من الممكن عقد مثل هذا النشاط في لبنان، غير أنه لم يكن متاحاً لمختلف المشاركين الوصول إليه، الأمر الذي حدا بنا في نهاية الأمر إلى إجرائه في تركيا. وللأسف، أماطت هذه التجربة اللثام عن مدى تحكم الأجهزة الأمنية في العالم العربي في شتى ميادين الحياة. إن ما عاصره هذا الجيل أيضاً هو قيام الأنظمة الحاكمة بإدارة الأوطان وكأنها ملكيتها الخاصة. فقد شاع قيام الآباء بتوريث مقاليد السلطة لأبنائهم، حتى في الدول ذات التوجه الاشتراكي. من ذلك قيام زوجة «س» من الزعماء بامتلاك ٧٠٪ من الاقتصاد، واحتكار شقيق «ص» جزءاً هائلاً من تجارة الدولة، وغيرها من الحالات. إن هذا الجيل الذي «ولد في الصحراء» فقد الثقة في أنظمتة، ويكفي أن نذكر أنه قبل قرابة شهر من اندلاع الثورة، قمنا بدراسة حول «الممارسات الثقافية لدى الشباب الفلسطيني»، ليتبين لنا أن ١٨٪ فقط من الشباب الفلسطيني له ارتباط، بشكل أو بآخر، بالفصائل السياسية. أما الغالبية الساحقة من الشباب، فقد عبرت عن عزوفها عن السياسة، وعدم رغبتها حتى بسماع كلمة «سياسة». الأمر الذي يدلل دون شك على انتشار خيبة الأمل بين قطاع الشباب.

٢. سمع هذا «الجيل (الجديد) الذي ولد في الصحراء» منذ نعومة أظفاره عن العدوان الإسرائيلي، وساد شعور في أوساطهم بأن حرب ١٩٦٧ ما زالت مستعرة، وشاع العزف على وتر كون الدول العربية منهمكة في تحرير فلسطين. ومع ذلك، وعلى مرأى ومسمع هؤلاء الشباب، اندلعت الانتفاضة الثانية، وتم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وشعر هؤلاء الشباب بالمهانة. وإن استشراء مشاعر الذل والمهانة ليس بالأمر السهل بالنسبة للشباب.

٣. لقد شب هذا الجيل الجديد الذي «ولد في الصحراء»، ليرى مجتمعاً يعاني من الاستقطاب الاجتماعي. فبمجرد فتح التلفاز، يجد الشاب نفسه أمام نقيضين: إما مواعظ وإرشادات رجال الدين، أو رقصات ومقاطع الفيديو كليب الفاضحة، ومن الصعب العيش وسط هذه الأجواء المتناقضة بامتياز. ومن الملفت في دراسة «ديار» حول «الممارسات الثقافية لدى الشباب الفلسطيني» وجود فجوة متناقضة في إجابات الشباب حول محور الدين، فقد تبين أن الشباب على نقيضين: إما يؤيدون الدين بشكل قطعي أو يعارضونه تماماً. إلا أن ما أجمع عليه هؤلاء الشباب هو عدم ممانعتهم لعبادة العجل الذهبي أو «الاستهلاك» في أيامنا هذه. ومن الطريف أن من أكثر النشاطات التي دفعت الشباب إلى «دار الندوة» حتى الآن كان الفيلم المصري «عمر وسلمى» الذي شارك في بطولته الفنان المصري تامر حسني. كان هذا الفيلم الأول من نوعه من حيث كونه يجذب قرابة ٢٢٠٠

شاب وشابة. أثار ذلك الحدث فضولي لمشاهدة فيلم نجح في استقطاب كافة هؤلاء الشباب، وإغلاق البلدة القديمة لاستيعاب الحشد الغفير الذي توافد لمشاهدة الفيلم، وسرعان ما تيقنت أنه يعبر عن مقومات المجتمع العربي الاستهلاكي الحديث. فهو يعرض شباباً يمتلكون سيارات عصرية، وأجهزة خلوية، وأجهزة الآي باد، ويعيشون علاقات غرامية مفتوحة ذكوراً وإناثاً ، وغير ذلك من أحلام اليقظة بعيدة المنال لدى الشباب العربي: فالفيلم يستحضر وعوداً قائمة على الأوهام.

٤. يعاني ٣٥٪ من هذا الجيل الذي «ولد في الصحراء» من تحدي البطالة، فقد ترعرع وهو يشاهد قنوات التلفاز الفضائية المركبة فوق أسطح المنازل، والتي تبث ما يزيد عن ١٠٠٠ قناة. إنه جيل يمضي معدل ثلاث ساعات يوميا على برنامج الفيسبوك، حيث بات يستهل صباحه بشعائر زيارة الصفحة، ويختتم مساءه بطقوس ومراسم «فيسبوكية». وبالتالي، أخذ يتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وكأنها في مقام الفرائض الدينية اليومية. ومن عواقب ذلك أن ما يشاهده الشباب عبر ما يزيد عن ١٠٠٠ قناة فضائية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي يزيد من سقف تطلعاتهم ورغباتهم: فمع إدراكهم للمغريات والإمكانيات اللامحدودة، تزيد رغبتهم بإمكانية تحصيلها.

بالنسبة لهذا الجيل الذي «ولد في الصحراء»، كانت الطريق إلى الأرض الموعودة شبه مستحيلة وغير ممكنة إلا من الناحية الافتراضية فقط. وترسخ لدى هذا الجيل الشعور بأنه ربما كُتب عليه المكوث والموت في الصحراء، ومع تفاقم أشواك الصحراء الخانقة، وارتفاع الحر المستعر، أخذت الأمور بالغليان، وظهرت بوادر ثورة هادئة بين الشعوب الصامتة، خاصة مع تفاقم الشعور بالإحباط بين الشباب، وكل ما كان ينقصها هو الاشتعال، الأمر الذي قام به رجل في تونس. وسرعان ما أخذت بقاع مختلفة من الشرق الأوسط بالحراك. لقد حل إعصار تسونامي في العالم العربي، بدءاً من تونس، وانتقالاً إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين والأردن والمغرب، وربما أقطار أخرى أيضاً، باستثناء فلسطين هذه المرة، وللمرة الأولى في تاريخنا المعاصر نعمنا بعدم كوننا في خضم الأخبار العاجلة التي تبثها قنوات التلفزة وبمنأى عنها، وأصبح بإمكاننا الجلوس لمتابعة ما يستعر من ثورات في أوطاننا العربية. لقد بات بإمكاننا التقاط أنفاسنا في هذا المشوار المحفوف بالتحديات، ومن المتوقع أن تترك هذه التحولات التي ألمّت بالعالم العربي آثارها على فلسطين، ويمكن حالياً تلمّس هذه الآثار من خلال قيام حركتي فتح وحماس بمراجعة حساباتهما، والتريث قليلاً لتستقر أحداث الثورات قبل اتخاذهما لموقف ثابت.

الثورات الراهنة: بين الوعد و/أو الوهم؟

إن الثورات الراهنة في الشرق الأوسط هي بمثابة وعد ووهم في آن واحد، وبالتالي نجدها في علاقة جدلية.

من ناحية نحن نواكب حالياً عصراً جديداً يتبلور في الشرق الأوسط. عصر سيجعل المنطقة مختلفة عما كانت عليه، ومع ذلك، ما زالت الشعوب العربية وبنيتها التحتية على ما هي عليه. وللمرة الأولى منذ أربعين عاماً، تلوح في المنطقة آمال جديدة على منوال ما عبّر عنه أوباما في حملته: «أجل نستطيع». نجد الشباب العربي اليوم يعبر عن الفكرة نفسها- هذا هو الأمل الواعد- غير أن الوهم الذي يعترضنا هو أن المطالب لا تُنال بالتمني، لكن تؤخذ الدنيا غلابا، وإن أمامنا الكثير من العمل الشاق الذي ينتظرنا، ومن المؤسف مثلاً متابعة كيف ذهبت وعود أوباما في مهب الريح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الشباب في العالم العربي مستعد لخوض عملية نضال طويلة وشائكة؟.

بات الشباب يخرجون إلى الشوارع بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية، الأمر الذي يستحضر في أذهاننا مشاهد ثورات الستينيات في أوروبا. غير أن الوهم الذي يعترضهم هو: أنه بدون الجهاز العسكري الداعم، لم يكن أي من النجاحات ممكناً. لقد رأينا القوات العسكرية في مصر تتصرف بطريقة بدت محايدة نسبياً، ولكنها راحت تخدم التغيير. كذلك أسهم إضراب الجهاز العسكري في غرب ليبيا في خدمة عجلة التغيير، وما زال الجهاز العسكري في سوريا واليمن اليوم يقف داعما للحكام.

هناك بوادر ووعود بقيام أحزاب سياسية جديدة. لقد راقبنا مسيرة الانتخابات في تونس، والمنافسة بين مختلف الأحزاب على المقاعد. إن مثل هذا الوعد يبعث على الطمأنينه، وهذا ما كنا نحتاج إليه: تعدد للأحزاب وانتخابات نزيهه، والسماح للإسلاميين المعارضين بدخول المعترك السياسي، غير أن البوصلة الانتخابية تشير إلى أن الإسلاميين هم الأكثر تنظيماً حتى الآن. ولربما كان السؤال الأهم والحتمي في الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة هو: ليس ما إذا كنا نتجه نحو حاكمية إسلامية، وإنما إلى أي نوع من الحكم الإسلامي نتجه؟. فبعد ثلاثة أيام فقط من وفاة العقيد القذافي في ليبيا، أعلنت القيادة الجديدة أن أحكام الشريعة الإسلامية ستصبح المصدر الأساسي للتشريع، معبرة عن استبعادها لمصادر أخرى قد لا تنسجم مع الشريعة الإسلامية. أما في تونس، فإن حزب النهضة، بزعامة راشد الغنوشي، قد تمكن من تحقيق الفوز الساحق في الانتخابات، وجنى أكثر من ٤٠٪ من الأصوات. وبحسب تعبير سمية الغنوشي (ابنة راشد الغنوشي) في مقابلة تمت معها قبيل صدور النتائج قالت: «نحن أكثر حزب إسلامي تقدمي في المنطقة» وهنالك ضرورة «لقبول أحدنا الآخر، وقبول التعددية، وقبول التنوع، ومحاولة العمل معاً، وهذا هو الدرس الذي ستمنحه النهضة إلى الحركات السياسية الإسلامية الأخرى». أما الحزب الديمقراطي التقدمي فقد أخفق في اكتساح الأصوات، وحصل حزبان آخران على غالبية الأصوات: «المؤتمر من أجل الجمهورية» بقيادة منصف المرزوقي، و»التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات».

أما في مصر فقد أفرزت الانتخابات أكثرية الثلثين لحزبين إسلاميين بأجندتين مختلفتين هم: حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين وحزب النور التابع للسلفيين.

ومرة أخرى، لا يتمثل السؤال فيما إذا كنا مقبلين على عصر إسلامي، وإنما إلى أي نوع من العصر الإسلامي نحن مقبلون، وأي نموذج إسلامي سوف يطبق. وعلى الأغلب فأن سنشهد تنافساً بين عدة نماذج حول الصيغة الأنسب والأكثر قابلية للنجاح.

تلوح في الأفق إمكانية قيام نوع جديد من الحركات الإسلامية الجديدة المحافظة (نيو كونزرفاتف)، نوع يميل إلى القيم الدينية الإسلامية المحافظة، وفي نفس الوقت إلى النزعة الاستهلاكية، ويبدو أنه ينحو منحى اقتصادي ليبرالي جديد، ويستطيع إلى حد ما إرضاء بعض «حاجات» الناس في الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يخدم المصالح الغربية بسوق استهلاكي في منطقة يقطنها قرابة الـ ٣٥٠ مليون عربي.

قد يبدو للوهلة الأولى أن الشرق الأوسط يعاين تغيراً جذرياً، ومع ذلك، فإن تحقيق التغيير على أرض الواقع ما زال بعيد المنال، كما يتضح من الحالة المصرية، ومن الملفت للانتباه أن هذا الإعصار يجتاح العالم العربي دون أن يؤثر على دولة قطر، المنهمكة في تأجيج الثورات العربية. ولا يبدو أن هذه الثورات تقض مضاجع المملكة العربية السعودية (تلك الدولة التي قد تكون بحاجة إلى بعض تغيير)، وماذا بالنسبة لإيران؟ إن هذه الجهات الثلاثة هي لاعب أساسي في الشرق الأوسط، وبالتالي فـإن الأمل الواعد يتمثل في امتداد التغيير عبر المنطقة بأسرها، غير أن الواقع الذي يعترضنا هو أنها قد لا تؤثر على كافة الأقطار بالقدر نفسه، بل وقد لا تؤثر الثورات العربية على تلك الدول التي قد تكون بامس الحاجة اليها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا؟

يبدو أن نوعا من التحالف والاستقطاب قد راح يتبلور بين دول تملك النفط وتحكمها أسر حاكمة ومتنفذة من جهة، وتلك التي تعيش الثورات ولكنها تعاني من شح المصادر من جهة أخرى، أو بين دول قادرة على الاستجابة لحاجات الناس الاستهلاكية ولكن ليست الحقوقية ، وبين أولئك الذين قد يتمكنون من الاستجابة لحقوق الناس ولكن ليس لحاجاتهم. إن هذا الوضع يثير القلق دون شك.

إضافة إلى ذلك، يخيل للمرء أن منطقتنا أمام سايكس بيكو جديد اذ يتربصنا خطر تحول الشرق الأوسط إلى دويلات، على غرار ما حدث في البلقان: فقد تم تقسيم السودان إلى دولتين، وقد يتم تحويل العراق إلى ثلاث دويلات، ويستمر انقسام لبنان إلى تيارين، وتعاني فلسطين من نفس

المعضلة (الضفة الغربية مقابل قطاع غزة). ولا ندري بعد، شكل التقسيم الذي قد يحل بسوريا وليبيا واليمن. من المحتمل أيضاً أن تتجه المنطقة نحو المزيد من الانقسام بين الشيعة والسنة. وقد يدفع مثل هذا السيناريو إلى إعادة عسكرة المنطقة وغزو مواردها لصالح تجار الأسلحة وملوك الحرب. من هنا، نواكب احتمال تحول منطقة الشرق الأوسط برمته إلى حالة التفتت والشرذمة التي تعيد تكريس الهيمنة الغربية والخليجية من جهة والسيطرة الإسرائيلية من جهة أخرى.

للمرة الأولى في العالم العربي، تحدث ثورات ذات طابع سلمي، وإن أحداث تونس ومصر تشبه إلى حد بعيد ما حدث في ليبسك في ألمانيا، حيث نجحت الشموع في إسقاط الجدران. غير أن الدماء تلطخ أحداث ليبيا وسوريا وربما غيرها من الدول أيضاً. ومن هنا، يجدر بنا عدم الانتقاص من قيمة الثورات، وعدم المغالاة في تقدير نتائجها. فالثورة هي مجرد بداية لمسيرة طويلة ينتظرها العمل الشاق والدؤوب، وإن العمل ليس خلفنا، لقد بدأ للتو.

إلى أين نتجه؟

من الصعوبة بمكان تنبؤ معالم الطريق. ربما من الأسهل علينا التقدير إلى أين ينبغي أن نتجه؟ ولكي يتم تحقيق الوعد، علينا أن ندرك من أين أتينا، وما ينبغي فعله. ومن هنا، أرى ضرورة الإشارة إلى أربعة أمور:

١. لكي تنجح الثورة، نحتاج إلى احتكام نمط جديد من التشريع واعتماد دساتير حديثة. فحينما تمكن موسى من التخلص من فرعون مصر وعبر البحر الأحمر ، فما الذي جاء مباشرة بعد العبور ؟ إنه القانون، والوصايا العشرة. كان هناك حاجة لدستور جديد، وعاش الجميع تحت حكم القانون، بما في ذلك موسى. لذلك، لم يتمكن موسى من دخول أرض الميعاد، لأن القانون كان ينطبق عليه أيضاً. هذا ما نسميه اليوم بـالمساواة أمام القانون والمحاسبة.

٢. لكي تنجح الثورة، على المنطقة الانتقال من نظام الحزب الواحد،الذي كان المعيار السائد في العالم العربي، إلى نظام تعدد الأحزاب بمشاركة الإسلاميين أيضاً، ويجب التعامل مع بعض الأسئلة المصيرية، ذات العلاقة بين الدين والدولة. وبغض النظر عن الحلول أو النماذج المتبعة، فإن الملاذ الوحيد هو مجتمع مدني قائم على المواطنة. وفي هذا السياق، يتساءل البعض لماذا كانت الثورة في مصر سلمية مقارنة بليبيا؟ وتكمن الإجابة هنا في غياب مجتمع مدني نشط في ليبيا على خلاف مصر. كذلك إذا تساءلنا عن سبب كون حزب النهضة الإسلامي في تونس يحمل توجهات تقدمية أكثر من نظيره من

الأحزاب في ليبيا، لأدركنا أن السر يكمن في المجتمع المدني. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على أن العمل الذي حققته مختلف مؤسسات المجتمع المدني خلال السنوات العشرين الماضية كان هاماً، حتى لو لم يكن ملموساً في ذلك الوقت. كذلك تعد منظومة المواطنة ضرورية، لأنها تسلط الضوء على الوحدة مع أخذ التعدديات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط بعين الاعتبار، بما في ذلك الانتماءات الدينية والإثنية والوطنية...

٣. لكي تنجح الثورة، ينبغي حل القضية الفلسطينية. فبدون حل هذه المسألة، من المستبعد إمكانية التركيز على تحقيق التنمية في المنطقة. لا نستطيع تصويب جهودنا على التنمية، أو التركيز على الاقتصاد، أو النظر إلى المستقبل ما لم يتم إيجاد حل لهذه القضية للمرة الأولى والأخيرة. عدا عن ذلك، سيبقى هذا الصراع قضية عالقة ستعيد المنطقة بأسرها إلى الوراء.

٤. وأخيراً وليس آخراً، حتى يتم جني ثمار الثورة، عليها تلبية توقعات قطاع الشباب. فما هي توقعاتهم؟ إنهم يحتاجون إلى التعليم، خاصة مع واقع نسبة الأمية الذي يصل إلى ٣٥,٦٪ في العالم العربي (مقارنة بـ ١٨٪ عالمياً). ومن الضروري أيضاً تأمين وظائف في منطقة تحتل أدنى نسبة توظيف في العالم، حيث تكمن الحاجة إلى تأمين ما يزيد عن ٥٠ مليون وظيفة جديدة خلال السنوات العشرة القادمة. فعلى عاتق من تقع تلك المسئولية؟ فقطاع الشباب يريد الحصول على وظائف، ويتطلع إلى إمكانية التحرك بحرية، والتعبير عن النفس دون الخوف من رقابة أجهزة الدولة، إنهم يريدون الحياة والعيش بكرامة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون رؤية شاملة للمنطقة ككل، ولكل دولة على حدة، وعلى شعوب الشرق الأوسط تحمل مسؤولية بناء مستقبلهم معاً.

٥. هذا هو الاتجاه إذن. هذه هي القضايا التي ينبغي علينا معالجتها لكي نحقق ثورة فعلية بعيداً عن الأوهام. ويجدر التنويه إلى أننا جميعاً فاعلون ولا ينبغي لأحد أن يقف متفرجاً. إن الشعوب العربية عامل هام في تحقيق أهداف الثورة، وقد أثبتت ذلك، وإن حكومات الشرق الأوسط هي أيضاً عامل في هذا المشهد، وينطبق الأمر أيضاً على الولايات المتحدة، وأوروبا، وتركيا، وإيران، وإسرائيل. ومع ذلك، يلاحظ تضارب بين القيم التي يدعي هؤلاء الفاعلون أنهم يؤمنون بها كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية من جهة، والمصالح الاقتصادية والسياسات الفعلية على أرض الواقع ، كالنفط وتجارة الأسلحة والأسواق من جهة أخرى. إن مصالح الدول الغربية في النفط (٣٠ ٪ لفرنسا و٢٠٪ لبريطانيا في حالة ليبيا)، ودعمهم للأنظمة القمعية أثناء تربّعها على العرش على مدار عقود، وخذلانهم لهذه الزعامات بشكل مفاجئ في اللحظة التي أخذ فيها نجمها يخبو

ويتلاشى، هي جميعها مؤشرات على أن سياسات النفط والأسلحة والأسواق لا تأبه بالديمقراطية أو حقوق الإنسان ولا تعيرها اهتماماً. إن هذه المتغيرات السياسية تجعل من الصعوبة بمكان إحراز تقدم في المنطقة، وتقودنا للاستنتاج بأننا نجد أنفسنا بين مطرقة الوهم وسندان الوعد عندما نتناول هذه الثورات. والخيار الوحيد المطروح أمامنا هو أن نحمل شعلة التغيير الممنهج السلمي والتراكمي، ونكمل المشوار بشكل أكثر فاعلية نحو إحداث عملية تغيير جوهرية تنطلق من الداخل.

بادئ ذي بدء...
ملاحظات على
ربيع العرب

د. أسعد قطّان

بادئ ذي بدء... ملاحظات على ربيع العرب

د. أسعد قطّان

«صوت المعول أحلى من رنين السيف»

الأخوان رحباني

١. في الرابع من شهر آذار عام ٢٠٠٥، كتب المؤرّخ والصحافيّ سمير قصير في مقالة له تصدّرت الصفحة الأولى من جريدة «النهار» البيروتيّة، تحت عنوان : «ربيع العرب، حين يزهر في بيروت، إنّما يعلن أوان الورد في دمشق». هل كان «قصير» يدرك، آنذاك، أنّ ربيع العرب سيتفجّر بعد نحو ستّة أعوام من خطّه هذه الكلمات؟ تُظهر مقالات قصير التي وضعها في ربيع ذلك العام، مواكبًا ما يُعرف بِـ «ثورة الأرز» في لبنان، أنّه كان يتوقّع ربيعًا عربيًّا ينطلق من بيروت، وذلك بعدما تمكّن اللبنانيّون، عبر مظاهرات سلميّة وسط العاصمة، من دفع الجيش السوريّ إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانيّة. والحقّ أنّ قصيرًا حمل حلمًا عربيًّا يتخطّى الإطار اللبنانيّ الضيّق ويقوم على التشوّف إلى حرّيّة تنهي أسر الشعب الفلسطينيّ وعهد العسكريتاريّات العربيّة. هل كان هذا الحلم يغتذي من كون صاحبه مولودًا لأب فلسطينيٍّ وأمٍّ سوريّة؟ مهما يكن من الأمر، فالأكيد أنّ قصيرًا هو من نحت لفظ «ربيع العرب» وختم عليه لا بقلمه فحسب، بل بدمه أيضاً، حين اغتيل في بيروت في الثاني من حزيران العام ٢٠٠٥.

٢. من نافل القول أنّنا نستطيع كتابة الكثير عن ربيع العرب هذا. فلا المحلّلون استنكفوا عن التحليل، ولا المنظّرون عزفوا عن التنظير في شأنه. والحقّ أنّ الربيع العربيّ لم يبلغ نهايته بعد، رغم أنّنا أصبحنا على مشارف الشتاء. في مقاربة أولى، ثمّة أمران يستدعيان الانتباه هناك: أوّلاً، حكمة قديمة تستبين اليوم، بفضل ربيع العرب، في حلّة جديدة. في الماضي، كثيرًا ما طرح المسيحيّون السؤال عن مصيرهم في عالم عربيٍّ تتراكم أزماته السياسيّة والاقتصاديّة، ويشتدّ فيه ساعد التطرّف الإسلاميّ. أمّا الخبراء الغربيّون في شؤون المسيحيّة الشرقيّة فملأوا مئات الصفحات من التكهّن بمستقبل المسيحيّين في الشرق الأدنى. هذا السؤال مشروع، بطبيعة الحال، وليس الهدف هنا التقليل من شأنه، بيد أنّ ربيع العرب الذي فاجأ الجميع، السياسيّين والمثقّفين والصحافيّين والمراقبين وأجهزة المخابرات، يحمل هذا السؤال إلى مستوىً آخر، أو يحملنا على تغيير طريقة طرحه. فالمسألة المركزيّة اليوم، بعد انطلاقة الربيع العربيّ، ليست هي مستقبل المسيحيّين بالمعنى الضيّق، بل حاضر الإنسان في ديار العرب، كائنًا ما كان انتماؤه الدينيّ أو

الوطنيّ أو الإثنيّ أو الثقافيّ. السؤال اليوم ليس عن مدى قدرة المسيحيّين على تشكيل المستقبل، بل عمّا إذا كان كلّ رجل وامرأة وطفل في المدى العربيّ يتمتّع بالحرّيّة ويرتع في حمى كرامته الإنسانيّة. والحقّ أنّ هذا ليس بجديد، إنّها- كما ذكرتُ بدءًا- حكمة قديمة. ولكن من عادة القديم أن يظهر في تشكيلات ثقافيّة جديدة لدى تغيّر الظروف المجتمعيّة. وهذا الظهور الجديد الذي يستتبعه ربيع العرب يجب أن يسوقهم جميعًا، ولا سيّما المسيحيّين الذين كانوا سبّاقين في وضع أُسس مجتمع عربيّ حديث، إلى تغيّر في الذهنيّة واستخلاص العبر ممّا يحصل اليوم، إذ ليس ثمّة مستقبل للمسيحيّين في العالم العربيّ ما لم يكن هناك حاضر ومستقبل للعرب جميعًا، ولكلّ إنسان في ديار العرب تحديدًا. والسؤال الذي يدفع به ربيع العرب إلى طليعة اهتماماتنا هو: ماذا يمكننا أن نفعل حتّى نرفع شأن الكرامة الإنسانيّة في العالم العربيّ ونحصّنها؟ لا شكّ في أنّ المسلمين والمسيحيّين معنيّون بهذا السؤال في الدرجة الأُولى. بيد أنّه لا يقتصر عليهم وحدهم، بل يطال اليهود الشرقيّين أيضًا ، والمنتمين إلى الجماعات «الهامشيّة» التي ما زال أهل الدين الرسميّ يعدّونها بدعًا، فضلاً عن اللاأدريّين والملاحدة. فهؤلاء أيضًا ذوو موقع في هذا الخضمّ العربيّ الواسع، وإن كنّا نجنح غالبًا إلى تناسيهم وكبت العلم بوجودهم في قرارة أنفسنا.

٣. الأمر الثاني الذي أودّ التعريج عليه يرتبط بالإسلام حصرًا. غنيّ عن القول أنّ ربيع العرب ظاهرة تنطوي على الكثير من العنف. وللتحقّق من هذا يكفي استحضار ما حصل في ليبيا، وما يحصل اليوم في اليمن وسوريا. لكنّ الصور التي حملتها شبكة الإنترنت عن سوريا بالذات لا تشي بالعنف الدامي فحسب، بل تكشف أيضًا حضور آية قرآنيّة في كثير من القرى السوريّة التي يشارك أهلها في الانتفاضة على النظام: «لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إنّي أخاف الله ربّ العالمين» (المائدة ٢٨). إنّها كلمات هابيل الأخيرة لأخيه قابيل في القرآن الكريم. فبخلاف رواية العهد القديم (تكوين ٤/١-١٦)، هابيل القرآنيّ لا يلوذ بالصمت، بل يتكلّم. ويزيّن لي أنّ كلماته هذه هي أكثر آيات القرآن الكريم تعبيرًا عن اللاعنف. لقد أسقط المنتفضون في تونس ومصر نظامين دكتاتوريّين على نحو لاعنفيّ. ورغم ما نشهده في اليمن وسوريا من مظاهر العنف، ثمّة بشر يتظاهرون هناك بلا عنف - ويُقتلون. والحقّ أنّنا لا نستطيع تجنّب الانطباع أنّنا نشهد هنا وعيًا إسلاميًّا يختلف اختلافًا كلّيًّا عن الإيديولوجيا التي يلتزمها الإسلام الجهادويّ المتطرّف. أين تعلّمت هذه الجموع من البشر اللاعنف؟ ألعلّها كانت عليه منذ البدء، فيما المراقبون السياسيّون والمنظّرون الإعلاميّون، ولا سيّما في الغرب، لم يلقوا البال إلى ذلك؟ إنّه، ولا ريب، سؤال مهمّ في ذمّة علماء الاجتماع. لكنّ الأهمّ أنّ البشر الذين يصنعون اليوم ربيع العرب بأيديهم العارية لا يفضحون التطرّف الإسلاميّ العنفيّ في جهاده المزعوم فحسب، بل يسوقون كثرًا، ولا سيّما في الولايات المتّحدة

وأوروبا، إلى إعادة النظر في الصورة التي تختزنها ذواتهم عن الإسلام. ينتج من هذا سؤال أودّ هنا تركه مفتوحًا: هل ثمّة مستقبل للجهادويّة الإسلاميّة العنفيّة بعد اندلاع الربيع العربيّ؟

٤. تُظهر الملاحظات السابقة أنّ المسيحيّين في العالم العربيّ مدعوون إلى مواجهة مجموعة من الأسئلة الجديدة في ضوء التغيّرات المجتمعيّة الجذريّة التي يؤسّس لها ربيع العرب. والحقّ أنّ على المسيحيّين أن ينصرفوا إلى مجابهة هذه الأسئلة لا منفردين، بل مجتمعين مع أصحاب الأديان الأُخرى، ولا سيّما المسلمين، فضلاً عن سائر البشر في الدار العربيّة، أيًّا يكن انتماؤهم الوطنيّ أو الإثنيّ أو اللغويّ أو الثقافيّ، وأيًّا تكن رؤيتهم إلى الله والكون. فالربيع العربيّ الذي أطاح بالقوالب التفكيريّة القديمة، وهو يتطلّب ضربًا جديدًا من التفكير السياسيّ والرؤية إلى المجتمع والثقافة، أطاح أيضًا بإيديولوجيا الدور الفريد في العالم العربيّ التي انصرف المسيحيّون عقودًا طوالاً إلى الاغتذاء منها. والحقّ أنّ أزمة الهويّة الآخذة بالضغط على المسيحيّين منذ سنوات ترتبط بشعور حقيقيّ لديهم بأنّ الأدوار التي قاموا بها في الماضي، كمثل مدّ الجسور بين الشرق والغرب أو كمثل النهوض بالثقافة العربيّة في مواجهة التتريك، إنّما هي سائرة إلى الاضمحلال. وفي ظلّ خفوت الدور الذي نزع المسيحيّون ماضيًا إلى استمداد هويّتهم منه، لا عجب من سقوطهم اليوم في أزمة هويّة تتحكّم في خطابهم وسلوكهم إلى حدٍّ بعيد. لكنّ ربيع العرب قوّض، في تصوّري، كلّ زعم أنّ على المسيحيّين أن يمارسوا دورًا مميّزًا في العالم العربيّ، وأنّ هذا الدور هو ما يبرّر وجودهم، ويزوّدهم بمقوّمات الهويّة. والحقّ أنّ الدور الوحيد الذي على المسيحيّين أن يضطلعوا به في ديار العرب، وهو ينسجم - بما لا يرقى إليه الشكّ - ومفاهيم الإنجيل، هو ما يجب أن يقوم به كلّ مواطن في العالم العربيّ، كائنًا ما كان موقفه من الدين، أعني به إعلاء شأن الحرّيّة والكرامة الإنسانيّة وبناء مجتمع يقوم على العدالة والأخلاق.

٥. ما الأسئلة الكبرى التي يطرحها الربيع العربي والتي ندعو هنا المسيحيين إلى التجنّد لها في اشتراك كليٍّ مع محيطهم الثقافيّ، من دون خوف أو تعالٍ؟ ما يتصدّر الاهتمام اليوم هو السؤال عن الكرامة الإنسانيّة، وعن الحرّيّة الشخصيّة في وجوهها كافّةً بوصفها قيمةً لا يمكن تجزئتها، وكذلك السؤال عن المشاركة السياسيّة. ومما يلفت الانتباه على هذا الصعيد أنّ ربيع العرب قام في غياب أيّ خطاب ميتافيزيقيّ، ليس دينيّ فحسب، بل سياسيّ وثقافيّ أيضًا. فالبشر الذي يصنعون هذا الربيع لا يؤسّسون لربيعهم باللجوء إلى نظام دينيّ، ولا يروّجون له عبر اللواذ إلى خطاب سياسيّ مؤدلج أو قوميّ، ولا يحقّقونه مستعينين بنظريّة في الوجود والمجتمع والثقافة. والأكيد أنّ الربيع العربيّ يمجّ أيّ شكل من أشكال الخطاب الميتافيزيقيّ الذي روّج له ساسة العرب منذ خمسينيات

القرن المنصرم. كما أنّه لم يفرض ذاته مستنجدًا بالخطاب الإسلاميّ التقليدويّ كما يمثّله السلفيّون أو الإخوان المسلمون، على الأقلّ في بعض شرائحهم. يضاف إلى ذلك أنّ هذا الربيع لا يثور على الغرب الشيطانيّ، كما ذهب إليه غلاة المجاهدين في الإسلام، بل على طغاة العرب الذين أتت علاقة الغرب السياسيّ بهم علاقة تآزر يستند إلى تلاقي المصالح. بهذا المعنى، يتبدّى ربيع العرب ظاهرةً ما بعد حداثيّة لكونه يساوي، في وعيه الجماعيّ، بين الأديان والمذاهب الفكريّة على اختلافها، ولا يتحزّب لأيٍّ منها. هذا لا يعني طبعًا أنّ الإسلام سائر إلى الانحسار من حيث حضوره المجتمعيّ. وعلى المسيحيّين أن يعوا أنّ هذا الإسلام حاضر ثقافيًا لا لدى القائلين بالعلمنة فحسب، بل حتّى لدى المسيحيّين أنفسهم بمجرّد انتمائهم إلى الثقافة العربيّة-الإسلاميّة ومساهمتهم في صنعها. كذلك فإنّ هذا الإسلام حاضر كقوّة دينيّة وسياسيّة لدى شرائح مجتمعيّة واسعة كانت حتّى الأمس القريب تحلم بأسلمة المجتمع والسياسة، بصرف النظر عن معنى مثل هذه الأسلمة ومدى إمكانية تحقيقها. ولئن لمحنا اليوم تغيّرًا واضحًا في النبرة لدى الكثير من القوى الإسلاميّة كمثل الدعوة إلى مجتمع متعدّد على أساس المواطنة، إلاّ أنّ ما لا ريب فيه هو أنّ بعض الشرائح التي تتّخذ من الإسلام محرّكًا سياسيًا ما زال يمنّي النفس بأسلمة المجتمع.

٦. في خضمّ الأسئلة الكبرى عن الحرّيّة والمشاركة، يبرز السؤال عن مدى ارتباط الدين بالدولة وعن شكل العلاقة التي ينبغي أن تقوم بينهما. من المعروف أنّ هذا السؤال شغل مفكّري عصر النهضة العربيّة على مشارف القرن الماضي. ولقد جنح معظمهم إلى القول بضرورة فصل الدولة عن الانتماء الدينيّ على غرار النموذج الأوروبيّ، علمًا بأنّ أوروبا اليوم تعرف أشكالاً متعدّدةً في تطبيق هذا النموذج. لكنّ الدكتاتوريّات التي يقوّضها ربيع العرب اليوم، واحدةً بعد أُخرى، أقصت هذا السؤال، أو كبتته، مستعيضةً عنه بحصر السلطة كلّها بالعاهل الواحد. ولئن لجأ الأخير هنا إلى استرضاء جماهير المسلمين، عبر ممارسة الحكم باسم الله والإسلام، إلاّ أنّ هذا المظهر الدينيّ للحكم بقي سطحيًا وهامشيًا في تركيبة البنية السلطويّة التي شيّدها الطغاة. أمّا اليوم فيعود هذا السؤال إلى الواجهة ملحاحًا كما في أواخر القرن التاسع عشر قبيل سقوط السلطنة العثمانيّة. هل من الممكن تبنّي النموذج الذي نادى به مفكّرو النهضة العربيّة؟ وإذا كان الجواب بالنفي، ما هو النموذج البديل؟ ألعلّه النموذج اللبنانيّ الطائفيّ الذي يذيب الفرد في أُنظومة حقوق المجموعة الدينيّة أو المذهبيّة، فيعود لا حقوق له إلاّ على قدر انتمائه إلى واحدة من الطوائف التي تعترف بها الدولة؟ وأيّ قيمة تكتسيها الشريعة الإسلاميّة في مجتمعات ذات أكثريّة إسلاميّة، وبحسب أيّ مقاربة تفسيريّة؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به المصادر القانونيّة الأُخرى كالشرع الفرنسيّ الحاضر بقوّة في عدد من الدساتير العربيّة؟

٧. غير أنّ تشكيل المستقبل لا يرتبط بإعطاء جواب على شكل الحكم فحسب، بل بكيفيّة التعامل مع خبرات الماضي أيضًا. والحقّ أنّ هذا الماضي ينطوي على قرارت سياسيّة خاطئة وفرص ضائعة وخيبات مريرة، ولا سيّما على إخفاق العرب خلال القرن الماضي في إنشاء نظام سياسيّ يستند إلى المواطنة الحقيقيّة. أنّ النجاح في بناء المستقبل يفترض حوارًا صادقًا وشفّافًا في شؤون الماضي وشجونه. ولعمري أنّه حريّ بالمسيحيّين أن يسعوا إلى إطلاق مثل هذا الحوار، لا من باب ضرورة اضطلاعهم بدور فريد في الشرق، بل من حيث كونهم جزءًا لا يتجزأ من هذا النسيج العربيّ الموعود اليوم بمستقبل أفضل. ولا ريب في أنّ بعضًا من عمليّة الحوار هذه كلام صريح عن مسؤوليّة المؤسّسات الدينيّة في دعم الدكتاتوريّات، أو تزويدها بالمسوّغات الإيديولوجيّة، أو مسارعتها هي ذاتها إلى تبنّي أنماط سلطويّة لتصبح في آخر المطاف في حال مشاكلة للأنظمة السياسيّة. هكذا تظهر المؤسّسة الدينيّة أكثر عرضة للتأثّر بالمجتمع ممّا يعترف به رجال الدين في العادة. والحقّ أنّ المؤسّسات الدينيّة المسيحيّة اليوم، في معظمها، تبدو وكأنّها ما تزال تحت تأثير صدمة الربيع العربيّ، بحيث تجثم بلا حراك لا لغة لها إلاّ لغة الترويج لبقايا عصر الطغاة المتسلّطين. إنّ الخطاب الكنسيّ الحاليّ كثيرًا ما يولّد الانطباع أنّ رياح التغيير لم تطاول المؤسّسة الكنسيّة بعد، وأنّ قادة الكنيسة لم يدركوا إلى اليوم جدّة ربيع العام ٢٠١١ وجذريّته في تكوين المستقبل العربيّ. بيد أنّ صناعة هذا المستقبل آتية لا محالة. فإن لم تشترك المؤسّسات الدينيّة فيها، فإنّها ستنحصر في رجال ونساء يستشعر كثير منهم ضرورة البعد الدينيّ في حياتهم ودوره الإيجابيّ في بناء مجتمع أفضل - مجتمع يفصح فيه المسيحيّون والمسلمون وكلّ ذوي الأديان الأخرى عن انتمائهم الدينيّ بلا وجل، ويشعر فيه الجميع بأنّهم مواطنون متساوون يعيشون في حمى الحرّيّة.

الحضور المسيحي
في المشرق
العربي اليوم

الأب د. رفيق خوري

الحضور المسيحي في المشرق العربي اليوم

الأب د. رفيق خوري

مقدمة

إن الحضور المسيحي في المشرق العربي عنوان مطروح، بهذه الصيغة، منذ أكثر من عقدين من الزمن. وأعتقد أن الفضل يعود لبطاركة الشرق الكاثوليك، في رسالتهم الرعوية الثانية، التي تحمل عنوان «الحضور المسيحي في الشرق، شهادة ورسالة»[1]. في هذه الرسالة أسّس البطاركة الكاثوليك الوجود المسيحي في العالم العربي على مفهوم «الحضور»، بما فيه من غنى وحيوية. ومنذ ذلك الوقت، درج هذا العنوان بحيث راح كل المعنيين يتناولونه من هذه الزاوية في المقالات والمؤتمرات والكتب وغيره.

هذا من باب الشكل والعنوان. أما الاشكالية عينها فهي أقدم من ذلك بكثير. فالاشكالية مطروحة في كل مرحلة من مراحل تاريخ الشرق وتاريخ المسيحيين في الشرق، وفي كل مرّة بحسب الظروف التاريخية السائدة. أما في القرن التاسع عشر، على وجه التحديد، فقد برزت هذه الاشكالية من جديد عندما عاد العالم العربي إلى حلبة التاريخ بعد قرون من الاحتلال العثماني.

ومنذ ذلك الوقت، والاشكالية موجودة، وتطرح بشكل دوري، في كل منعطف يشهد ظروفا تاريخية جديدة. وبما أن وضع المنطقة لا يهدأ له بال، بسبب المتغيرات المستمرة التي تُفرض من الخارج أو تأتي تحت تأثير متغيرات داخلية، فإن التفكير بالحضور المسيحي في الشرق أيضا لا يهدأ له بال. ومن ناحية أخرى، تبرز هذه الاشكالية كلما مرّ المسيحيون في المشرق العربي بأوضاع تؤثر على وجودهم ومصيرهم ومستقبلهم، كما هي الحال اليوم. في كل الأحوال، دأب المسيحيون على طرح السؤال الآتي: ما معنى حضورنا المسيحي في المشرق العربي في ظل هذه أو تلك من الظروف التاريخية الراهنة؟

ومما لا شك فيه، أن التطورات الأخيرة في العالم العربي، وخصوصا في تلك البلدان التي تتواجد فيها جماعات مسيحية أصلية وأصيلة لها دلالتها العددية (مصر، وفلسطين، والاردن، وسوريا، ولبنان، والعراق)، تطرح السؤال من جديد، مما يستدعي تفكيرا متأنيا لنعطي الأجوبة التي تتناسب مع هذه المتغيرات. إن وضع المسيحيين متقلب في مجتمعاتنا، كما هو متقلب ذلك المجتمع نفسه الذي يعيشون فيه. وفي الوقت الحالي، تعيش المنطقة مرحلة حساسة ودقيقة، ولا نعلم إلى أي اتجاه تسير بنا الأحداث

الجارية. فهي حبلى بالصعوبات، من جهة، وحبلى بالوعود ، من جهة أخرى. ومن هنا، يتجدد السؤال في هذه الظروف الجديدة الراهنة: أي حضور لمسيحيي الشرق في هذه المنطقة اليوم؟

إننا نجمل نوعية أو طبيعة أو معالم هذا الحضور حاليا في العناوين التالية:

حضور الإيمان في التاريخ

إن الحضور المسيحي في المشرق العربي، في العصور الحديثة، كان ولا يزال حضورا قويا وفاعلا في مختلف أوجه الحياة العامة في المجتمع. ولكن من الملاحظ أيضا أن هذا الحضور لم يكن يستوحي الإيمان ولم يكن من منطلق إيماني حقيقي. ولا يُلام المسيحيون على مثل هذا التوجه. فالتنشئة المسيحية التي كان المسيحي يتلقاها في كنائسه كانت تنشئة لا تاريخية، أي لا تنتظم في تاريخ محدد لتستجيب إلى تساؤلاته وتفاعلاته وأحداثه، بل كانت معلوماتية فقط، يتركز همها الأكبر على استقامة العقيدة، وذلك بتعابير جافة وبعيدة عن الواقع الملموس للمؤمن، ومنسلخة عن ظروفه الشخصية والاجتماعية والكنسية الحقيقية. وعليه، فإن المؤمن عندما كان يشعر بالرغبة في الاندماج في مجتمعه ليكون حاضرا فيه حضورا حقيقيا وفاعلا، لم يكن يجد في التنشئة الإيمانية التي تلقاها دافعا لهذا الاندماج أو سندا له أو ملهما له. فكان يلجأ، في مثل هذه الحالة، إلى الأيديولوجيات السائدة بحثا عن هذا الدافع والسند والالهام.

وهذا هو الوضع الذي تغير شيئا فشيئا. فالتطورات الكنسية التي عاشتها الكنيسة الجامعة والتي انعكست على الكنائس المحلية، سارت في اتجاه لاهوت أكثر قربا من الواقع، ويحاكي الظروف التاريخية، في جماعة مسيحية محلية مندمجة في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. وكانت قمة هذا التطور المجمع الفاتيكاني الثاني، الذي وضع التفكير المسيحي في إطاره التاريخي الملموس. فراح اللاهوتي يستنطق الواقع التاريخي الذي يعيشه، وهذا ما انعكس على التنشئة المسيحية بشكل عام، التي أصبحت أكثر خصوبة وحيوية وواقعية. وهذا كله أدى إلى وضع التفكير في الحضور المسيحي في المشرق العربي في هذا الخط الإيماني، فأصبح تفكيرا مسيحيًا «في ضوء الإيمان». ولعل العلامة الكبرى لهذا الاتجاه هي رسائل بطاركة الشرق الكاثوليك التي تشكل محطة حاسمة في سياق مثل هذا التفكير.

بالطبع، السؤال الذي يطرح نفسه في سياق هذا التطور هو: أي إيمان نعني؟... فالسؤال مهم، لأننا يمكن أن نتناول الإيمان من زوايا متنوعة. الإيمان المعني هنا هو الإيمان المنفتح على المجتمع الذي نعيش فيه،

والذي يُلقي نظرة إيجابية على هذا المجتمع، على اساس أنه المجتمع الذي يدعونا الله إلى الانخراط فيه. وهذا لا يعني بالطبع أننا نستسلم لكل ما هو وارد في المجتمع. فالموقف الايجابي ينطوي ايضا على رؤية نقدية لسلبيات هذا المجتمع، بهدف مساعدته على النمو والتطور بوتيرة سليمة. فالالتزام المسيحي هو التزام في خضم حركة التاريخ، الذي يشكل الحيّز الذي تتجلى فيه نداءات الله للجماعة المؤمنة. وما على المؤمن إلا أن يميز هذه النداءات في ثنايا هذه الأحداث التاريخية. وأعتقد أننا حاليا نعيش في مرحلة تاريخية هامة وربما حاسمة تتطلب منا أن نميّز صوت الله من بين الأصوات الكثيرة الصارخة حولنا.

ويمكن القول إن مثل هذا التوجه الإيماني للتفكير في حضورنا المسيحي يحررنا من الأنانية، والمشاعر الآنية مهما كانت ضاغطة وطاغية، كما يحررنا من الخوف، والتساؤلات المضطربة، والمخاوف، والحيرة، التي قد تصل بنا إلى حد الفزع واليأس. إن مسيحنا هو طريقنا نحو مجتمعاتنا، ومجتمعاتنا طريقنا نحو مسيحنا. وهذا هو الحوار بين مسيحنا ومجتمعاتنا الذي يفتح الطريق لتفكير رحب وحر وخلاق ومبادر. إن الخوف يكبل، والايمان يحرر، والفزع يشلّ الحركة، بينما يدعو الإيمان إلى الحركة والحيوية والمبادرة. إن الأوضاع الحالية التي يعيشها المشرق العربي - ونحن معه - تتطلب استنطاق إيماننا في ظل المتغيرات التي تحصل لنجد فيه الدوافع الإيمانية التي تدعونا إلى تحديد موقعنا وموقفنا من هذه الأحداث، فلا نظل حيالها متفرجين أو لامبالين أو خائفين. إن الإيمان المسيحي هو قوة شاحنة لمواجهة التحديات، وليس إيمانا يدعونا الى التقوقع والانزواء.

حضور حكيم وحذر

يقول الإنجيل: «كونوا حكماء كالحيات وودعاء كالحمام» (متى ١٠: ١٦). أعتقد أن هذه الكلمة الإنجيلية يمكن أن تكون دليلنا في التعامل والتفاعل مع الأحداث الجارية في المنطقة. فمما لا شك فيه أن الاحتجاجات أو الثورات العربية لها ما يبررها. فالمجتمعات العربية عاشت في العقود الماضية حالة لا تطاق من القهر والقمع وسلب الحريات والمظالم، مما جعل المواطن العربي حَمَلاً يُساق إلى الذبح كل يوم وبكل الوسائل. وهذا كله أدّى إلى هذه الاحتجاجات والثورات. لا يستطيع المسيحي أن يلقي نظرة سلبية على ما يحصل. بالعكس. إن الساحة العامة هي، في هذه الأيام، مكانه الطبيعي، كي ينبض قلبه بنبضات مجتمعه، خصوصا شريحة الشباب منه، ويقاسمه الآمال والتطلعات، ويعمل معه في سبيل مستقبل أفضل.

ولكنّ المسيحي - وأيضا أي مواطن - يعرف ويجب أن يعرف أن منطقتنا لا تترك أحدا محايدًا، مما يجعلها وسط لعبة دولية واقليمية ومحلية تتطلب الحذر والحكمة والدراية والتمييز، لندرك أبعاد

هذه اللعبة، فلا ننجرف في منـزلقاتها. إن القوى العالمية والإقليمية والمحلية ليست جمعيات خيرية تعمل لخير مجتمعاتنا، بل هي دول لها مصالحها، ومخططاتها، وأجنداتها، ومشاريعها. وفي كل هذا لا تنظر أولا إلى مصلحة مجتمعاتنا، بل إلى مصلحتها هي. وهذه اللعبة ليست بجديدة. فقد بدأت، في العصور الحديثة، منذ القرن التاسع عشر ولا تزال قائمة إلى اليوم، ويمكن أن نلمحها بجلاء في ما يجري حاليا في العالم العربي.

والحق يُقال إننا كمسيحيين وقعنا في بعض المرّات في فخها، فرحنا ننظر إلى هذه القوى كمحامية عنا، علما بأنها، في الواقع، جلبت لنا الويلات. وفي بعض الأحيان، كان المسيحيون هم المطيّة التي ركبتها هذه القوى للدخول إلى المنطقة والتدخل في شؤونها، وكثيرا ما دفعنا الثمن غاليا. واليوم، فإننا نتعرض لمثل هذه التجربة، خصوصا من خلال الجاليات المسيحية المهاجرة في الخارج، التي قد تنجرف من حيث لا تدري مع مثل هذه المخططات وتصبح أداة لها، ضاربة عرض الحائط بمصالح مجتمعاتها الحقيقية، ومصلحة المسيحيين بشكل خصوصي. وهذا كله يدعو المسيحيين إلى الحكمة والحذر كي يدركوا ما يحاك حولهم، ويفهموا اللعبة بكل ما فيها من تعقيدات فيعملوا على تحديد موقفهم بشكل ايجابي وواع. إن مثل هذا الوضع يدعونا إلى أن نكون حكماء كالحيات لكي نميز ما في الواقع من تعقيدات ونحافظ على هداوة أذهاننا وقلوبنا، وسط التفاعلات الكثيرة المتضاربة في مجتمعاتنا. إن مرجعيتنا هي مجتمعاتنا، وليست القوى الكبرى الخارجية، التي لها مصالحها الخاصة وتريد منا أن نكون ورقة من أوراق هذه المصالح.

حضور متضامن ومتفاعل وملتزم

يفتتح المجمع الفاتيكاني الثاني وثيقته حول «الكنيسة في عالم اليوم» بهذه الكلمات: «الفرح والرجاء، وحزن أبناء هذا الزمان وضيقاتهم، ولاسيما الفقراء منهم وسائر المرهقين، إنما هي فرح تلاميذ المسيح وأملهم، وحزنهم وضيقتهم، وليس هناك شيء إنساني في الحقيقة إلا له صدى في قلوبهم... وهكذا تُثبِت هذه الجماعة أنها والجنس البشري وتاريخه في تضامن حق ووثيق»[٢]. أما صدى هذا التضامن مع العالم العربي، فنجده في الرسالة الثانية لبطاركة الشرق الكاثوليك «الحضور المسيحي في الشرق شهادة ورسالة» حيث تعرض الرسالة، في فصلها السابع، تحت عنوان «حضور من أجل الانسان»، آلام الإنسان العربي في الوقت الحالي، المتأتية من عوامل داخلية وخارجية، لتصل إلى القول: «إن كنائسنا ترفض أي تغريب ثقافي أو سياسي، وتؤكد تضامنها واندماجها الملتزم بمجتمعاتها، من منطلق إيمانها وهويتها ودعوتها ورسالتها، في هذا المنعطف الخطير من تاريخ المنطقة». وفي صدى لكلمات المجمع الفاتيكاني

الثاني الآنفة الذكر، تضيف: «إن آمال هذا الإنسان وأفراحه، وأحزانه وضيقاته، لهي آمالنا وأفراحنا، وأحزاننا وضيقاتنا. لذلك نعرب عن تضامننا الحق والعميق معه». وتقول أيضا في مطلع الفقرة عينها: «هذا هو الإنسان الذي نعلن تضامننا معه، لأنه جزء من إنسانيتنا، وعمقنا الحضاري، وبيئة دعوتنا ورسالتنا»[٣].

إن هذا الكلام الذي قيل قبل عشرين عاما يبدو وكأنه يقال اليوم في ظل الظروف الراهنة التي تعاني منها المنطقة، أكثر من أي وقت مضى، وفيه يُدعى المسيحيون إلى التضامن مع مجتمعاتهم الغاضبة والمتألمة بينما تصرخ من ضيقها ومن الظلم الذي تعاني منه جراء تعسف حكامها، بالتواطؤ المزري للقوى الغربية الشريكة في هذا الظلم. ولكن التضامن الوجداني لا يكفي، بل على المسيحيين في هذه الظروف، أن يحوّلوا التضامن الى تفاعل حقيقي وملموس مع الجماهير الغاضبة، مع الحرص ألا يدخلوا في ألاعيب القوى الأجنبية بما فيها من مراءاة فلا يصبحوا جزءا منها فينقلبوا على مجتمعاتهم من حيث لا يدرون. صحيح أن المسيحيين يتألمون في مثل هذا الوضع، بسبب مسيحيتهم بالذات، من القوى الظلامية التي خرجت إلى العلن، ولكن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى أن نكفر بمجتمعاتنا، بل هي مناسبة كي نتفاعل معها ونلتزم بها في هذه الفترة الصعبة والواعدة، التي تسعى فيها مجتمعاتنا إلى بناء عالم أفضل. وهنا لا يسعني إلا أن ألفت النظر إلى ما كان يردده باستمرار البطريرك صباح طيلة العقدين الماضيين، ومفاده أن المسيحي لا يحق له أن يعيش على تضحيات الآخرين، بينما يقف هو موقف المتفرج من الأحداث. يقول، على سبيل المثال، في إحدى رسائله الرعوية موجها كلامه إلى المسيحيين: «أنتم جزء من مجتمعكم... لا يحق لكم أن تهربوا. ولا يحق لكم أن تنشدوا البقاء منتفعين بتضحيات غيركم. بل على كل واحد أن يقدم تضحيته بنفسه»[٤]. من العبث القول: «لما تخرب الدنيا، خبي راسك!». إن مكاننا هو في قلب الميمعة البشرية لنكون مشاركين وعاملين فيها.

إن التضامن والتفاعل والالتزام مطلوب من كل واحد منا، أما شكل هذا التضامن والتفاعل والالتزام فيمكن أن يترجم بصيغة معينة من شخص لآخر بحسب موقعه وظروف حياته. وهنالك أمر يستطيع كل واحد أن يقوم به في مجال حياته وعمله وهو أن يكون مواطنًا صالحًا ومسيحيًا حقيقيًا، وأن تكون مسيحيته طريقه إلى المواطنة الصالحة. وهذا يعني أن نعكس في حياتنا وتصرفاتنا وعملنا القيم الإنجيلية والإنسانية. فإذا عملنا باستقامة وسلامة القلب ورضى الضمير في حياتنا الفردية والاجتماعية وفي أعمالنا ووظائفنا، فإننا نساهم في نشر القيم الإنسانية والاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع السليم.

الحضور الحر والمبدع

تقليديا، كان الموقف الرسمي للمسيحيين وكنائسهم- عبر الأجيال وبشكل عمومي- بجانب النظام ومواليا له. وقد يكمن السبب في كونهم قلّة في العدد، مما يحملهم على الرغبة في تجنب المشاكل وعلى الاعتقاد أنهم يجدون في النظام القائم الأمان والاستقرار، حتى ولو كان هذا النظام ظالما وقمعيا وفاسدًا ودكتاتوريا، وذلك إلى حد السكوت والتواطؤ. والنظام أيضا، من جانبه، يميل إلى استمالة المسيحيين لكسبهم إلى جانبه. وقد يجد المسيحيون أنفسهم غالبا بين المطرقة والسندان أو بين خيارين أحلاهما مر، وهما إما الموالاة للنظام واحتمال تبعة هذه الموالاة، أو الاستقلالية عن النظام واحتمال ضغوطاته ومواقفه السلبية.

أعتقد أن هذا الموقف المبدئي أو الدارج أو المتعارف عليه يجب أن يعاد النظر فيه. أولا: لأسباب مبدئية، حيث لا يحق للمسيحي أن يسكت أمام الظلم من أي طرف كان. وثانيا: لأسباب عملية، في كثير من الأحيان ينعكس هذا الارتباط سلبا على المسيحيين في حال تغير النظام.

من الناحية المبدئية، يحترم المسيحي النظام والدولة والمؤسسات العامة ويشارك فيها، لأنها المكان الذي يستطيع من خلاله أن يخدم مجتمعه وشعبه، ولكن هذا الاحترام يجب ألّا يصل إلى حد الخنوع لما هو قائم والسكوت عن المظالم التي تحصل. ومن هنا تأتي الأهمية بأن يحافظ المسيحيون وكنائسهم على مسافة من النظام القائم ومؤسساته، أيا كان هذا النظام، كي يتمتع المسيحي بقدر من الحرية الداخلية والخارجية التي تتيح له أن يقول كلمته، كلمة حق وسواء. ومقياسه في ذلك هو الإنسان، فردا وجماعة.

أما المؤمن الفرد فله الحق والحرية أن يختار الاتجاهات السياسية وغيرها التي يراها مناسبة، من منطلق إيمانه وانتمائه وتحليله للأضاع الراهنة التي يعيش فيها، مع الحفاظ على روح النقد لتلك الجوانب من الحياة العامة التي يرى فيها انحرافا أو ظلما أو فسادًا أو مظاهر سلبية. وهنا، يجب أن يتعود المؤمن على التنوع في الخيارات السياسية وغيرها، وأن يقبل بأن تكون خيارات غيره مختلفة عن خياراته هو. فنحن في التاريخ، وفي ظروف واقعية ملموسة، وتحتمل تنوع التحليلات والتقييمات والقراءات، وبالتالي الخيارات. وهنا لا بد من التنويه إلى أن الكنائس في الأرض المقدسة تنظر بعين الريبة لكل توجه نحو تشكيل أحزاب مسيحية فئوية، وترفضها. فمثل هذا التوجه يعزل المسيحيين عن سائر المواطنين، ويضع الفرقة بين المسيحيين أنفسهم من ذوي الاتجاهات المتناقضة، ويربط الكنيسة بملابسات سياسية هي ليست لها. من الواضح أن الخيارات في الحياة

العامة ليست دائما سهلة، وتحتاج إلى قدر كبير من الحكمة والدراية والدراسة الموضوعية. في كل الأحوال، يتمتع المسيحي بالقدر من الحرية بحيث يكون في حالة تواصل وحوار مع جميع مكونات المجتمع وأصحاب التوجهات المتنوعة لكي يكون في كل حال جسرًا بين الفئات الاجتماعية المختلفة وربما المتناحرة.

إلى هذا الموقف المتزن النابع من الإيمان والانتماء والانفتاح والحرية، يجب أن نضيف إليه الابداع. في الوضع التاريخي المعقد الذي يعيش فيه المسيحيون يجب أن يبحثوا باستمرار على مساحات الحياة المتاحة لهم كي يعيشوا هذا الحياة ولكي يعطوا الحياة. إذا كان المسيحيين مدعوون إلى أن يكونوا واقعيين، فهذا لا يعني أن يكونوا انهزاميين وسوداويين مما يشل حركتهم وانطلاقهم. إن السيد المسيح هو نقطة الارتكاز في حياتهم، ومن هذه النقطة يتحركون في كل الاتجاهات بحرية وفرح.

إن الواقعية التي يجب أن يتحلى بها المسيحيون، هي الواقعية الخلاقة والمبدعة، التي نحاول من خلالها البحث عن المواقع أو المجالات التي يمكن أن نخدم فيها مجتمعاتنا وشعوبنا، ونساهم في بناء مجتمعنا وتطوره وتقدمه في المجالات المادية والثقافية والروحية والقيمية وغيرها. ولقد رأى المسيحيون دائما الخدمة الاجتماعية أفضل المجالات التي من خلالها يمكن أن يخدموا الانسان، فردا وجماعة. وفي هذا المجال، ليس حضورهم حضور الهيمنة والسيطرة والمنافع الأنانية، بل حضور الخدمة التي ترمي إلى خدمة الانسان، خصوصا تلك الشرائح الإنسانية الأكثر ضعفًا وتهميشًا واهمالاً في المجتمع. إن العمل الاجتماعي والتنموي هو المجال الأفضل لعطائهم، ولكن من غير إهمال أي مجال من مجالات الحياة التي يمكن أن تتحول إلى مجالات عطاء.

حضور نبوي

ماذا نعني بالحضور النبوي؟... يشرح بطاركة الشرق الكاثوليك هذا المفهوم بقولهم إن الخيار النبوي هو الخيار الذي «يتخطى هم الدفاع عن حقوقنا كأقليات وملل، مع كل ما يكتسبه هذا الدفاع من ضرورة وأهمية ومشروعية، ليصل إلى حد المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتحرر الشعوب وحقها في العيش الكريم، والمساهمة في مشاريعها التنموية، والعمل على إثبات كرامة الإنسان في وجه كل القوى الداخلية والخارجية التي تقمعه وتذله وتحول دون تحقيق أمانيه المشروعة. إن تحرير الإنسان وتطويره بشكل يتجاوب مع الكرامة التي أولاه الله إياها، ومقاومة الظلم أيا كان مصدره وأيا كان فاعله، لهو جانب من سر المسيح والكنيسة»[٥]. وتضيف الرسالة قائلة: «وهذا كله يفترض في جماعاتنا المسيحية ارتدادًا عميقا يسير بهم من مجرد

الاهتمام فقط بمشاكلهم وظروفهم ومستقبلهم إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بالإنسان الشرقي عامة في كل مجالات حياته»[٦].

إن خيار النبوة يدعونا إلى الخروج من الأنانية الجماعية والتمحور حول الذات الجماعية ليفتح أمامنا أفقا واسعًا للتضامن مع إنسان مجتمعنا. إن خيار النبوة هو خيار المستقبل، خيار الروح الذي يجعل كل شيء جديدًا. لقد اعتاد المسيحيون- بسبب الظروف التي مروا بها ولا يزالون- أن ينظروا إلى الآخرين من خلال أنفسهم. من الضروري التخلص من هذه النظرة المشوَّهة للآخر وللذات، كي ننظر إلى الإنسان كإنسان، وليس من خلال معاناتنا وصعوباتنا. وبهذا نتذكر أن الصعوبات التي نواجهها هي عين الصعوبات التي يواجهها مجتمعنا، مما يتطلب التضامن معه في السراء والضراء سعيا إلى الخروج معا من هذا المأزق التاريخي الذي نجد أنفسنا فيه. إن هذا العالم هو عالمنا، وصعوباته صعوباتنا، وقضاياه قضايانا، ومستقبله مستقبلنا. فلا يحق لنا أن ندير له ظهورنا وكأن الأمر لا يعنينا.

إن كنائسنا لم توجد من أجل نفسها، بل من أجل المجتمعات التي وجدت في ظهرانيها، وعندما تكون الكنيسة متقوقعة على نفسها فإنها تموت. وتعيش بقدر ما تكون منفتحة على المجتمع لتكون حاضرة وفاعلة ومساهمة فيه، وعلى هذا الأساس يجب أن تعمل على تنشئة مؤمنيها ليكونوا الخميرة والنور والملح في المجتمع، وليس على هامش المجتمع أو بجانبه أو ضده.

الحضور... معًا

تقف الانقسامات بين المسيحيين عقبة كأداء أمام الحضور المسيحي والشهادة المسيحية في المشرق العربي. فانقساماتنا تؤثر تأثيرا سلبيا عل هذا الحضور، لأنها تبقى «عائقا كبيرا دون الجهود الرامية إلى نفخ حيوية جديدة في هذا الحضور»[٧]، لا بل إنها تهدد «حضورنا نفسه ومستقبلنا في هذا الجزء من العالم»[٨]. إن الانقسامات تزرع بين المسيحيين عقلية المنافسة والمفاضلة والتباعد والتعادي في بعض الأحيان، مما يعطل ويشل حضورنا المسيحي المشترك. لقد اطلقت الرسالة الأولى لبطاركة الشرق الكاثوليكي هذا الشعار: «في الشرق، نكون مسيحيين معا أو لا نكون». إن انقساماتنا تجعل حضورنا حضورا طائفيا، مما يحد من فاعليته وصدقه. إن انقساماتنا تعزز التقوقع على الذات والاهتمام بأنفسنا بدل أن نكون معا «طاقة حضور»[٩].

إن الظروف التي نعيشها هي واحدة، وصعوباتنا واحدة، وتحدياتنا واحدة، ومستقبلنا واحد. وعليه، فمن الضروري أن نتلاقى كي نعالج أمورنا معا، بعيدًا عن المنافسات والظنون والأفكار المسبقة. وفي

كل الأحوال، إذا تلاقينا، فذلك ليس لكي نشكل جبهة في وجه أحد، بل بالعكس لنكون معا في خدمة مجتمعاتنا. والظروف التي نعيشها حاليا هي دعوة إضافية لمثل هذه الدعوة الى التلاقي. وهنالك منبر مناسب لهذا التلاقي، وهو مجلس كنائس الشرق الأوسط. ولكن التنافس بين الكنائس يجعل هذا المنبر مشلولاً، وهو يمر حاليًا بأزمة عميقة وحادة نرجو أن يتخطاها بعد الانتخابات الأخيرة والجمعية العمومية التي تمت فيها هذه الانتخابات. وما نرجوه هو أن تتخطى الكنائس هذه العقبات وتواجهها بروح الإنجيل كي نتحلى بمصاقية حقيقية في المجتمعات التي نعيش فيها. إن التلاقي بين المسيحيين تفرضه الدعوة الإنجيلية «ليكونوا واحدا»، وتفرضه الظروف الحالية التي تمر بها مجتمعاتنا وكنائسنا.

خاتمة: حضور الرجاء

إن الظروف التي يعيش فيها العالم العربي، بجميع أطيافه، هي ظروف صعبة وشاقة. فالضغوطات التي يتعرض لها تأتيه من كل حدب وصوب. وهذا ما يجعل الناس يميلون إلى اليأس والقدرية، وكأن لا حول لهم ولا قوة أمام التحديات الجسيمة التي يتعرضون لها. صحيح أن الثورات والاحتجاجات والتغيرات أعادت نوعا من الأمل إلى مجتمعاتنا. ولكن تطور الأحداث جعل هذا الأمل يخفت، وتبقى التساؤلات الكبرى حول حاضر ومستقبل هذه المجتمعات. ولعل المسيحيين هم أكثر الفئات عرضة لهذا اليأس. من الضروري إيقاظ هذا الأمل بالرغم من كل الصعوبات الراهنة. إن مجتمعاتنا بحاجة إلى أمل. ودواعي الأمل كثيرة. وما علينا نحن المسيحيين إلا أن نشهد لهذا الأمل لأنفسنا ولمجتمعاتنا. وإذا استبد اليأس فينا، فإننا نبقى في حالة عجز وخمول وموت، علما بأننا مدعوون إلى الحياة، لكي نعيشها ونعطيها. إننا مدعوون إلى أن نعيش في الرجاء وأن نشهد له وننقله إلى من هم حولنا.

أهمية الوجود المسيحي في الشرق الأوسط

لمستقبل المنطقة والتهديدات التي يتعرض لها

د. أسعد عبد الرحمن

أهمية الوجود المسيحي في الشرق الأوسط لمستقبل المنطقة والتهديدات التي يتعرض لها

د. أسعد عبد الرحمن

في منطقتنا العربية، هناك عدد كبير من المدن التاريخية والدينية الهامة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث مليئة بالمقدسات المسيحية ذات البعد الإيماني الذي يعود إلى عصور أنبياء العهد القديم وإلى القرن الميلادي الأول أساسه السيد المسيح. وللمقدسات المسيحية هذه بعد جغرافي يثبت أن الحدود السياسية القائمة اليوم ليست حدودًا حقيقية وأنها ليست ملكاً لشعب دون الآخر. والثابت، أن المسيحيين كانوا قبل الإسلام واستمروا معه جزءاً أساسياً من نسيج مجتمعاتهم العربية، لهم إسهاماتهم الجليلة في إنتاج الحضارة العربية الإسلامية، حتى أنهم اعتُبروا بوابة الإسلام ووسائطه على الغرب وحضارته. لقد فتح الإسلام عينيه فوجد المسيحية العربية شريكة في الأرض والوطن والمصير. وهكذا فالانتماء إلى المسيحيّة هو انتماء أصيل، وإن تحسس المسيحيين بمشاكل المنطقة تحسس كياني وليس طارئاً. وفي التاريخ الإسلامي شواهد على احترام هذا الوجود، بدأها الرسول محمد حين التقى مسيحيي نجران وسمح لهم بالصلاة في ركن من أركان المسجد، وهناك وصايا خليفته أبي بكر الصديق بضرورة عدم إزعاج الرهبان في صوامعهم، والعهدة العمرية لأهل القدس زمن عمر بن الخطاب.

لقد أقرت دولة الإسلام منذ البدء بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها المحافظة على معتقداتها وتقاليد حياتها، في زمن كان الرعايا يكرهون فيه على اعتناق دين ملوكهم كما في عهد الفرس والرومان البيزنطيين. لكن المسلمين تفاعلوا مع قبائل المسيحيين بثقة وطمأنينة، كما تفاعلت هي معهم. فلقد انضمت قبائل عربية مسيحية كثيرة إلى الفاتحين المسلمين في مواجهة الروم مع أنهم كانوا على دينهم، مثل (بني تغلب، والغساسنة في سورية، وبني شيبان في العراق بقيادة المثنى بن حارثة الشيباني). كما أن المسيحيين من السريان والأرمن والأقباط فتحوا للمسلمين أبواب أكثر المدن سلماً، ثم تفاعلوا معهم ضمن إطار الدولة العربية الإسلامية، ووقفوا بقوة إلى جانب إخوانهم المسلمين ضد الغزاة والطامعين من الفرس والرومان والأتراك، وأدركوا سريعا بأنهم يؤلفون مع المسلمين شعباً واحداً تضمهم وتحتضنهم أرض واحدة وأنهم ينتمون إلى أمة واحدة، وبالتالي فهم شركاء في المصير. لقد عمل المسلمون والمسيحيون في بناء صرح الحضارة العربية، ونبغ بينهم كتّاب

وأدباء وأطباء ومهندسون وعلماء في مختلف أنواع العلوم ومترجمون نقلوا حضارة اليونان والفرس إلى العربية ثم إلى العالم. لقد عاش المسيحيون والمسلمون منذ ذاك التاريخ وإلى اليوم في هذه المنطقة بجوار بعضهم البعض بسلام واحترام رغم بعض النتوءات الشاذة هنا وهناك. وهكذا يتضح أن هذه السياسة الإسلامية المرتكزة إلى أحكام القرآن الكريم أسفرت عن نتيجتين، ما زالنا نتلمس آثارهما في بلادنا: هي وجود طوائف مسيحية أقرّ لها الإسلام بالحقوق الفردية والجماعية الكاملة، والمواطنة الشاملة في عصرنا الحديث. أو لم يكن الرسول العربي الكريم هو القائل: «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم وإنما هي اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي».

من المهم التأكيد على أن عملية البحث عن الذات العربية تبدأ بإدراك طبيعة العلاقة بين الإسلام والمسيحية، عبر رؤية أشمل للعلاقة بين المسيحية العربية والإسلام العربي. وهي رؤية تؤكد أنهما جناحا العروبة في المسيرة الوطنية ويشكلان معاً حضارة واحدة هي الحضارة العربية، لا حضارتين منفصلتين تتصارعان شكلاً ومضموناً. ومن استقراء التاريخ، يتبين لنا أن المنطقة لم تعرف حروباً أهلية بسبب الدين إلا بتحريض من الأجنبي حيث كان الإيمان والشعور القومي هو الجامع، وكان الدين وكانت العروبة طريق التعايش بين الجميع، وهذا ما بدا واضحاً في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث عمل المسيحيون في هذه المنطقة، بشكل واضح ومكثف، من أجل إعادة بعث اللغة العربية فكتبوا فيها، وألّفوا القواميس، وتعاملوا بحس أخوي وقومي عربي مع إخوانهم المسلمين رافعين شعار: «الدين لله والوطن للجميع». وفعلا، اشترك المسيحيون والمسلمون معاً فألفوا الأحزاب السياسية والحركات القومية ضد السيطرة التركية العثمانية، وأسسوا الأندية والجمعيات والحركات الأدبية والثقافية والدينية، واستشهدوا معاً في النضال. وتشهد على ذلك مشانق دمشق وبيروت التي أقامها جمال باشا العثماني السفاح، إذ أعدم عليها المسيحيون والمسلمون على السواء، ذلك أنهم قارعوا الاستعمار الأجنبي الحديث متشبثين بعروبتهم ومرتكزين على وحدة الانتماء والمصير المشترك.

إن مشكلة حماية الأجنبي للطوائف المسيحية، كانت ستاراً من الأجنبي للتدخل والاستعمار. فالتاريخ يذكر والباحثون كذلك، أن الفرنسيين حين جاءوا في عام ١٩٢٠ تحت ستار حماية الأقليات، وقف كثير من المفكرين وكبار رجال السياسة المسيحيين على المنابر ليرفضوا حماية فرنسا للأقليات. ويُروى عن فارس الخوري الذي كان لفترة زمنية رئيس مجلس النواب السوري، ثم رئيساً لوزراء سوريا ومندوبها إلى الأمم المتحدة، قوله في جامع بني أمية: «إن مبرر وجود فرنسا في هذه البلاد هو حماية النصارى! وأنا نائب النصارى، فارس الخوري، أطلب الحماية منكم أيها المسلمون وأرفضها

من فرنسا». أما مكرم عبيد باشا، القبطي، وهو وزير مالية مصر الأسبق وأحد مفكري مصر في خمسينيات القرن الماضي، فهو صاحب المقولة الشهيرة: «نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن انصارا.. اللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين». ويشهد له أنه الرجل الوحيد الذي شيع جنازة الشيخ حسن البنا بجانب والده بعد أن منع البوليس السياسي آنذاك الرجال من المشاركة في الجنازة. لكن أهم حدث في التاريخ الحديث يؤكد هذه العلاقة، هو ما يسمى بـ «يوم أنطاكية»، الذي أتى على ذكره زكي الأرسوزي، وكان في كانون الثاني ١٩٣٧، عندما جاء فريق من أعضاء «لجنة المراقبة الدولية» إلى أنطاكية ليحققوا في دعوى الأتراك سلخ لواء اسكندرون عن سورية وضمه إلى تركيا، فأغلق الأتراك المساجد يوم الجمعة في وجوه المسلمين من العرب السوريين ليمنعوهم من الصلاة والتظاهر أمام «اللجنة» تأكيداً لعروبة أهل لواء اسكندرون، وكذلك ليؤكد الأتراك للعالم أن تركيا الجمهورية العلمانية (اللادينية) الجديدة قد تخلت عن دينها وإسلامها، وأنها أصبحت دولة أوروبية علمانية!.. فما كان من النصارى الأرثوذكس إلّا أن فتحوا كنائسهم البيزنطيّة الرومانية وأحالوها إلى مساجد للمسلمين يؤدون فيها صلاة الجمعة في أعظم مهرجان وطني قومي. وصلّى المسلمون لأول مرة في حياتهم صلاة الجمعة في الكنائس إلى جانب النصارى. ووقف خطيب المسلمين في هيكل المسيح يتلو القرآن وصعد المؤذن إلى قبة الناقوس ليرفع الآذان. لقد كانت الأحداث تلك أعظم مظاهرة سياسية أمام لجنة دولية جاءت لتشهد مقدار دعوى الأتراك في هذا اللواء العربي السليب، فكانت أبلغ دفاع عن عروبة الإسكندرونيين واتحاد سكانه مسلمين ومسيحيين. ومن هنا، نبدأ:

فالقول بأن المسيحيين العرب «أقلية» ينطوي على خطأ فادح، أولا: لأنه يتجاهل كونهم عرباً، والعرب أغلبية في أوطانهم. وثانيا: أنه يضعهم على هامش التاريخ في المنطقة وهم الذين ظلوا في قلبه، ولعبوا دورًا فكريا رياديًا في صنع المشروع الحضاري الحديث. وثالثا: أنه يعزلهم عن الدور السياسي الوطني الذي لعبوه في كل مشروع للتحرر والاستقلال والوحدة، عرفته المنطقة. فحينما وضع الأتراك قوميتهم فوق ديانتهم، رفع المسيحيون العرب لواء العروبة: فجبران خليل جبران، وايليا أبو ماضي، والأخطل الصغير (بشارة الخوري)، والشاعر القروي (رشيد سليم الخوري)، وخليل مطران، ومي زيادة، وغيرهم الكثير وصولا الى أنطون سعادة وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وجورج حبش ووديع حداد وجول جمال وادوارد سعيد وجورج حاوي والبطريرك ميشيل صباح وغيرهم كثيرون. وحتى نحق الحق لأهله، فقد حارب المسيحيون العرب الاستعمار العثماني باسم القومية العربية، كما فعلوا الشيء نفسه في وجه الاستعمار الغربي أيضا ولم تكن القضية دينية بل مشروع تحرر قومي وتحرر من الاستعمار والهيمنة الأجنبية.

أما في هذه الأيام، فقد تأكدت هذه الحقيقة، حين وقعت حادثة (كنيسة القديسين) في الإسكندرية يوم ٣١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠، فهب شباب مصر من كل حدب وصوب مطالبين بتوحيد الصفوف والوقوف يداً واحدة مسلمين ومسيحيين في وجه الإرهاب. ومن دون ترتيب مسبق، نزلت السيدات والشابات المحجبات إلى الشوارع يعزين المسيحيات بمن فقدنهم من دون أن تجمع بينهن معرفة سابقة. وجاءت ثورة يناير ٢٠١١ لتؤكد وحدة نسيج الوطن فعلاً لا قولاً. فكان عناق المسيحيين والمسلمين في ربيع الثورة فطرياً نابعاً من مشاعر حقيقية ومرتكزاً على انتماءات وطنية لا تمت للعقيدة بصلة (أو هي تمت للعقيدة لكن بمعناها السموح الأصيل) كما يقول الكثيرون من المتابعين.

ولألخص قبل أن أفسر، أقول إن كان هناك مسيحيون ضحايا في المنطقة فذلك بفعل ردات فعل إسلاموية متعصبة لا تمت للدين الإسلامي، بل سببه الجهل وعدم التمييز بين المسيحيين العرب وبين الغرب وسياساته، مع التركيز على أن الكنائس الشرقية، ظلت منبوذة في نظر كنائس الغربيين لا لشيء الا لأن مسيحييها عرب. وبطبيعة الحال، أسهمت «الأصوليات» الإسلاموية (وهي في الغالب الأعم «أصوليات» تجهل الدين والتاريخ معا)، في تعكير صفو أجواء التعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، والمستمرة منذ بعث الله محمدًا. فهل يعقل بعد ١٤ قرنًا من التعايش تطرح «الأصوليات» الإسلاموية مسألة «مجتمع مسلم» أي بدون مسيحيين؟! وبطرحهم هذا أي «تغييب المسيحيين» يفقد العالم العربي ميزته كأمة ذات طبيعة قومية ويظهر كأنه مجرد مجموعة دينية. فالأمم الحديثة - حتى وإن كان الدين عنصرًا حيويا في وجودها- فإنها إن قامت على أساس ديني تجد نفسها في حرب مع كل دين آخر. وهذا ليس من الإسلام (أو المسيحية) في شيء. وفضلاً عن ذلك، فأنه يصب في فلسفة «دولة إسرائيل» القائمة على العنصرية البغيضة التي ترفض الآخر وتقصر الدولة على أبناء الدين الواحد فقط وهو الدين «اليهودي». فهل يعقل أننا بتنا نطرح طرحًا صهيونيًا في التعامل مع الآخر؟!!!! وهل يعقل أن نتنكّر للعروبة فنقع في مطب فلسفة الكيان الصهيوني؟!!!!

العروبة وجود وكيان، والدين عقيدة وإيمان وهذان أمران لا تناقض بينهما. غير أن الأمر لا يخلو من بعض مظاهر التخلف والتعصب وهذا موجود وطبيعي كما في كل مكان في العالم. وفي الفترة الأخيرة، ومع نمو «الأصوليات» الإسلاموية وبالتزامن مع السياسة الأميركية للمحافظين الجدد في المنطقة، بدا وكأن الإسلام كدين هو المستهدَف، فأخذ بعض المسلمين ينظرون إلى دينهم على أنه هويتهم كبديل عن الهوية القومية العربية، فطرحوا إقامة دولة ومجتمع إسلاميين. وهذا ما أدى إلى التباعد بين بعض المسلمين والمسيحيين، وبدأ استهداف «الآخر» المسيحي أو المسلم، وصولاً إلى تخوين كل ما له علاقة بالغرب، ثقافة ودينًا، حتى المسلمين الذين من غير أفكارهم. واليوم، لم يعد «الآخر» هو

المسيحي فحسب، بل أصبح هناك «آخر» ضمن المسلمين، وخاصة بين السنّة والشيعة في العراق والبحرين والسعودية ولبنان وسورية.

في ظل الأوضاع التي تعيشها مجتمعاتنا بوجود أنظمة شمولية قمعية طالت سياساتها المسلمين بعامة والمسيحيين بخاصة، وفي ظل غياب أفق لمشروع نهضوي عربي، وسيادة فكر المحافظين الجدد وتصهينهم مع نشوء «المتمسيحين المتصهينين»، نمت هذه «الأصوليات» المطالبة بالعودة إلى الحكم الإسلامي أو الانفصال المسيحي، مع ما يستلزمه من انقسام مجتمعي. ومع تزايد قوى وتأثيرات الصحوة الإسلامية (خاصة بما علق بها من نتوءات شاذة نبذت «الآخر») تزايد عدد المسيحيين الراغبين في الهجرة إلى الغرب مع ظهور ما بات يعرف «بالإرهاب الإسلامي» ضد المجتمعات الغربية، ما أدى في الغرب إلى الخلط بين الإسلام الحقيقي المعتدل والمتسامح وبين «الإسلام الإرهابي»، وبالتالي طرحت هناك مقولة عدم إمكان التعايش مع الإسلام الذي سبب فرار المسيحيين من البلدان ذات الأكثرية الإسلامية، فجرى استغلال هجرة المسيحيين إلى الغرب و»الإرهاب الإسلامي» لترويج الحقد على الإسلام والمسلمين وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. كما أن استهداف الإسلام واستفزاز المسلمين من قبل سياسيين وكتاب وفنانين في دول غربية مسيحية (كالصور الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد، وتضخيم عملية منع ارتداء البرقع في الأماكن العامة في دول أوروبية، ومنع سويسرا بناء المآذن بعد استفتاء عليه، وحرق المصحف الشريف في الولايات المتحدة الأميركية الخ...)، كل هذا عزز من ربط بعض المسلمين المتطرفين (وغالبا الجاهلين منهم) بين «المسيحي» الغربي العلماني في الخارج - الذي يهاجم الإسلام لأهداف سياسية واقتصادية بذرائع مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية- وبين المسيحي المحلي الذي يعيش في ظل أنظمة إسلامية وعربية.

لقد وجد المسيحيون في المشرق العربي أنفسهم في مواجهة مع واقعهم : أولا، عدم دمجهم سياسياً في دولهم أو الحفاظ عليهم كمعطى وطني. ثانيا، عدم دمجهم اجتماعياً في كثير من مجتمعاتهم الإسلامية، أو عدم قبول المسيحيين مثل هذا الاندماج للحفاظ على ثقافتهم وشخصيتهم. ثالثا، الصراع بين الإسلام «الأصولي» وبين الغرب، وانعكاساته وتداعياته عليهم. كل ذلك، جعل - وما زال - معاناة المسيحيين المحليين أعظم، مما يشكل عائقاً أمام تمتعهم بكامل حقوقهم كمواطنين متساوين بالمسلمين الذين أيضا أنكرت عليهم معظم حقوقهم.

لاشك أن المسيحية ترفض الطائفية، بمعنى أنها ترفض الانحصار في نظرة مصلحية ضيقة نحو فئة بعينها، سواء أكانت فئة اجتماعية أو دينية، ورغم ذلك، فإن هناك بعض المسيحيين قد خرجوا

عن تعاليم السيد المسيح الداعي للخروج بالمحبة والخدمة عن حدود من يشاركوننا العقيدة والإيمان، إلى كل إنسان يشاركنا الوطن، من أجل تقديم المحبة والخدمة له، وإلى كل إنسان يشاركنا الحياة فى البشرية على اتساعها. فالمسيحي الحقيقي – دون أدنى شك - يرفض الطائفية والتعصب، ولا شك أن السمتين غريبتان عن المسيحية الحقيقية، بل هما يفقدان الإنسان رؤية وأراء وأفكار هامة وبناءة قد لا تتعارض تماماً مع رأيه هو، بل تصقل هذا الرأى وتكمله، بعيدا عن نظرية «ما عندي هو الصحيح، وما عند غيري هو الخطأ والباطل». كما أن تعصب بعض المسيحيين نابع من تزايد الطائفية في بعض الكنائس وتبنيها خطابًا سياسياً قد يكون موازية لخطاب الدولة، وفضلا عن وجود كتاب ومفكرين تزيد خطاباتهم وكتاباتهم من نبرة التعصب واستعداء المسلمين. كما أن المشكلة تكمن في أن هناك بعض الفئات المسيحية انزلقت إلى منطق انعزالي يرتكز على وهم قيام دولة أو كانتون للمسيحيين، كمخرج وحيد لحمايتهم من البحر الإسلامي، مما يؤدي إلى تحالف بين هذه الجماعات والمخططات الغربية عمومًا، وهي الرامية إلى تفكيك المنطقة ضمن مشروع أميركي/ صهيوني للشرق الأوسط الجديد، قائم على أساس دويلات طائفية، الغرض منها استغلال خوف المسيحيين من جهة وتبرير قيام إسرائيل كدولة يهودية من جهة أخرى، مما يحفظ أمنها على حساب الآخرين. وحقا، بقدر ما هناك من متعصبين مسلمين يسيئون إلى الإسلام هناك أيضا متعصبون مسيحيون يسيئون إلى المسيحية. وهل مثل هذا الواقع يقتصر على العرب بمسلميهم ومسيحييهم أم أنه يطال مختلف الشعوب وفي كل الأزمان والأماكن والأديان؟!!! إنه واقع عابر للأوطان والأزمان والأديان.

إن ما سبق يؤشر إلى وجود خلل سياسي، وثقافي قد يكون مؤقتا لكنه كبير حاليا، الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة هجرة المسيحيين. التي أخذت تنذر بإمكانية زوال الوجود المسيحي مستقبلاً عن هذه المنطقة التي شكلت بداية ومهد الديانة المسيحية. وتفريغ المنطقة من سكانها المسيحيين يعني تفريغها من التنوع الحضاري الذي قد يصيب المنطقة بمزيد من التعصب والتطرف. لذا، من المهم أن يسارع قادة الرأي والسياسة بين أخوة الوطن الواحد، مسيحيين ومسلمين، إلى ترجمة عملية لإدراكهم بأن الوجود المسيحي وجود عربي، والأماكن المقدسة أرض عربية، والشعب المسيحي الذي يعيش فيها جزء من الشعب العربي الأشمل، وعلى قاعدة فهم أن قضية العرب المسيحيين هي قضية مواطنة بالدرجة الأولى والأخيرة. وقضايا المواطنة يجب حلها داخل حدود الوطن، وأن يتخذ الحل شكله الوطني الذي يؤكد على الولاء للوطن دون أي غضاضة من التأكيد على الانتماء للدين. والترجمة العملية لهذا الفهم تعني النزول من الشعارات إلى «الحياة»، إلى الواقع المعيشي على المستوى الشعبي، للقيام بعملية توعية وطنية شاملة سواء في المدارس أو في التجمعات الإسلامية

والمسيحية قوامها الوحدة الوطنية، وعلى أساس القاعدة البدهية بأن المسيحي مواطن بكامل حقوق المواطنة، وأن السياسة الغربية والأمريكية التعسفية لا شأن لها بالمواطن المسيحي العربي، تماماً كما أن المسلم لا يتحمل عبء الأخطاء السياسية الكثيرة التي ترتكب في العالم الإسلامي. كذلك يجب توعية المواطنين من مسلمين ومسيحيين، إلى إزالة الالتباس بين التدين الصحيح والغلو المذموم الذي يؤدي إلى العنف والتطرف، وعلى تفهم التدين الأصيل الذي يقرب الإنسان من ربه ويقرب الإنسان من الإنسان الذي أحبه الله وخلقه.

ورغم أن هجرة المسيحيين العرب غير مرتبطة بالدين بشكل مباشر كون حرية الأديان كانت مكفولة (إلى درجة عالية باستثناء شذوذ هنا وهناك) ورغم تسارع هجرتهم منذ عقود بحثا عن فرص عمل أفضل، إلا أن ما يجري مؤخرا - أحيانا وليس دوما- من قتل أعمى يستهدفهم في أكثر من بلد عربي، بات يثير القلق، الأمر الذي سيسرع في هجرة البعض من الوطن مقابل الأمان في الدول الأوروبية. وحديثا، أورد أستاذ القانون الدولي الدكتور (حنا عيسى) أن «عدد المسيحيين في المنطقة العربية يصل ما بين ١٢ مليون إلى ١٥ مليون نسمة غالبيتهم تعيش في مصر، ويتوقع البعض أن يهبط الرقم إلى ٦ ملايين بحلول عام ٢٠٢٠ نتيجة موجات الهجرة المتوالية للمسيحيين». ويضيف: «والهجرة المتزايدة أسفرت عن مجموعة من النتائج السلبية على حياة المنطقة وبلدانها مثل التغييرات في البنية الحضارية والثقافية للمنطقة والتي كانت في الأساس منطقة تنوع ديني كما أسفرت عن ضخ مزيد من الكراهية على أسس مذهبية وعرقية وفقدان المنطقة جزءًا من طاقاتها وقدراتها البشرية والمادية، وهي طاقات تحتاج إليها في عملية التنمية».

الهجرة المسيحية إلى الخارج تشكل نزفا للوجود الحضاري الثقافي للمسيحيين في هذه البقعة المقدسة من العالم. ونحن بدورنا ندق ناقوس الخطر من أجل المساهمة في تثبيت الوجود المسيحي في فلسطين وغيرها لأنه أيضًا مطلب عربي وإسلامي، لا سيما أن السيد المسيح رسول السلام هو الفلسطيني الأول. ويجب التذكير دائما بأن المسيحيين ليسوا جالية وإنما هم جزء لا يتجزأ من الشعب ككل، فالمشاكل ليست نابعة من أساس ديني وإنما هي انعكاس لحالة عدم الاستقرار والشعور بالغبن والظلم والفقر في معظم بلاد الشرق الأوسط وهذا ما دل عليه ما يسمّى بالربيع العربي، وحالات القتل العشوائية في العراق مثلاً، هي حالة فوضى أمنية ضحيتها المسلم قبل المسيحي، ومعظم حالات ما يسمى بالاضطهاد في مصر هي عبارة عن نزاعات قبلية بين قرى وفي أغلبها ناتجة عن حالة احتقان اجتماعي وليس دينياً، وعليه فاننا نرفض مقولة الاضطهاد الديني في الشرق، ونرجع كافة المشاكل الموجودة إلى أسباب اجتماعية بحتة، آملين أن يفرز ما يسمى بالربيع

العربي حالة استقرار سياسي واجتماعي لجميع المواطنين، إضافة إلى بناء أطر الدولة الحديثة المبنية على الحقوق المدنية للجميع، وعلى المشاركة والديمقراطية.

لذلك فإن الضرورة تقتضي العمل بكل الجهود لبقاء المهاجرين على صلة بوطنهم، وفسح المجال لطريق العودة لهم أو لأبنائهم، والضغط على الحكومات لوضع القوانين التي تتيح لهم هذا التواصل دون عقبات، حتى لا يصبحوا عرضة للابتزاز والاستغلال من قبل الخارج، وعلينا أيضا أن نعمل لتفعيل حوار جاد بين فئاتهم المختلفة، وتأسيس النوادي والمؤسسات والصحف، وتبادل الزيارات بتنظيم رحلات للشباب بمختلف الأعمار منهم وإليهم من أجل هذا التواصل.

إن التحدي الذي يواجه الوجود المسيحي في العالم العربي هو أيضا أحد تداعيات مقولة «صراع الحضارات» كنظرية أحادية لفهم تاريخ البشرية وتفسيره. وتختصر هذه المدرسة الصراع في منطقتنا بأنه بين الحضارة الإسلامية من جهة والحضارة المسيحية - اليهودية من جهة أخرى. وتشجع الصهيونية والمسيحيون (بل المتمسيحون) الجدد في الولايات المتحدة هذه النظرية، وتختبىء في ظلها إسرائيل للإستقواء بالغرب المسيحي عموما، بغية تحريض المسيحيين على الإسلام. ولغرض ضبط إيقاع هذه النظرية وإظهار صوابيتها، تعمل القوى المؤيدة لها على إلغاء المسيحيين الشرقيين من العالم العربي والإسلامي. لذلك حيث يوجد احتلال إسرائيلي وأميركي نشهد عمليات تهجير للمسيحيين، من خلال التضييق عليهم وتشجيع سفرهم إلى دول أوروبية وأميركية. وهذا ما يحصل فعليا في فلسطين والعراق وسوريا ولبنان ومصر، لأن المسيحية الشرقية هي شاهد فعلي على التعددية والتعايش والحياة المشتركة في المشرق العربي وتأكيد على «تناغم الحضارات».

بالمقابل تصب بعض الممارسات في سياق «تطفيش المسيحيين» باعتبارهم مستهدفين من قبل المسلمين، وربما أبرز مثال على ذلك ما بات يسمى بـ «أحداث ماسبيرو» الدامية في مصر (٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١) والتي وقعت في توقيت أقل ما يوصف به أنه بالغ السوء والخطورة، حتى ذهب عصام شرف، رئيس الحكومة المصرية، في تصريح له غداة الأحداث إلى نفي أن يكون ما حدث فتنة بين المسلمين والأقباط، مؤكدًا أنها مؤامرة دنيئة لتعيد عقارب الساعة في مصر إلى الوراء، وخطة مدبّرة لإسقاط الدولة وتفتيتها، فيما خرج مسؤول آخر ليؤكد أن الأقباط لم ولن يحملوا السلاح، وأنهم لم ولن يكيلوا الشتائم والإهانات للجيش وأجهزة الأمن المصرية. وذكر أن الأمر كان مجرد وجود مندسّين ضمن الأقباط، حاولوا تشويه حراكهم السلمي، الذي جاء احتجاجاً على حرق كنيسة في صعيد مصر. ورغم أن الحادث المأساوي يصيب الشعب المصري كله، فقد نأى «الإخوان

المسلمون» بأنفسهم عن التدخّل للتضامن مع الأقباط ضد الاعتداء على كنائسهم، بما هدّأ من روع الشارع المشتعل تلك الليلة، قائلين إنهم يتفهمون الظلم والجور الذي لحق بالأقباط في العهد البائد، مستدركين ذلك بـ «لكن» كبيرة، وأن هذا الجور وذلك الظلم إنما كانا جزءاً من سياسة شملت المصريين جميعاً، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية، ودون التفريق بين مسلم ومسيحي. لكن في المقابل جاء الموقف الغربي ليصب النار على الزيت حين قالت وزيرة الخارجية الأميركية إن «أميركا على استعداد أن تتدخل عسكرياً في مصر لحماية دور العبادة» وهي دعوة أمريكية صريحة هدفها ايقاع الفتنة.

وفي سياق التأكيدات على وحدة المصير نشير إلى عديد التصريحات الهامة التي جاءت ردا على أولئك المتخوفين من تأثير ما اشتهر باسم «الربيع العربي» على المسيحيين. وربما ما أكده «لقاء سيدة الجبل» من رفض «وضع المسيحيين في مواجهة ربيع العرب وربط مصيرهم بأنظمة القمع» مؤخرًا خير دليل في هذا السياق. فبعد خلوته الثامنة التي عقدها في (أدما) نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ تحت عنوان «دور المسيحيين في ربيع العرب»، أكد النائب اللبناني السابق فارس سعيد بقوله: «نرى في ما يحدث تأكيداً لخياراتنا التاريخية، لا مفاهيم مستجدة، لأن مفاهيم الثورة هي مفاهيمنا التاريخية. نرى فيه أيضاً مصلحة أكيدة لا ينبغي النظر إليها بعين القلق والتوجس. إن ضمانتنا كلبنانيين هي في وحدتنا وتضامننا، مسلمين ومسيحيين، ذلك التضامن الذي أطلق الربيع العربي مع انتفاضة الاستقلال عام ٢٠٠٥». وقد تلا النائب السابق سمير فرنجية الوثيقة المعروضة للنقاش والمداولة وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام: أولاً، «ما نريد التذكير به». ثانياً، «ما نرفضه». وثالثاً، «ما نريده». حيث ركز في القسم الأول على «رفض المشاريع الهادفة إلى ضرب الحضور المسيحي الأصيل في هذا الشرق وتحويل المسيحيين إلى مجرد أقلية تبحث عن حماية لها. والخلاف ليس، كما يصوره البعض، خلافاً حول اختيار الجهة التي توكل لها مهمة تأمين الحماية - حماية خارجية سورية، إيرانية أو غربية، أو حماية داخلية «شيعية» لمواجهة خطر «سنّي» أو «سنّية» لدرء خطر «شيعي» - إنما هو خلاف حول مبدأ الحماية الذي يحول المسيحيين إلى أهل ذمة ويفقدهم حضورهم ودورهم. وهذا ما لا يمكن القبول به». وأضاف: «نريد أولاً: إطلاق دينامية مدنية في الوسط المسيحي قادرة على التواصل مع ديناميات مدنية شبيهة لها في الطوائف الأخرى، وفي المجتمع المدني من أجل إعادة الحياة إلى ربيع لبنان والتشارك مع القوى الديموقراطية التي ظهرت في ربيع العرب لوضع الأسس لعالم عربي ديموقراطي وتعددي قادر على استعادة دوره وموقعه في العالم، بعد تغييب قسري دام نصف قرن». وبشأن استعادة دور المسيحيين، قال فرنجية: «نريد ثانياً: استعادة دور المسيحيين التاريخي في الشرق والمساهمة في إطلاق نهضة عربية ثانية تؤسس لثقافة جديدة، ثقافة العيش

معا». ثم ختم بالقول إن «تحديد دور المسيحيين في الربيع العربي ليس شأناً مسيحياً خاصاً، إنما هو شأن المسلمين أيضاً، وهو شأنهما معاً وسوية».

رغم كل ما سبق فإن لكل بلد عربي خصوصيته، فلبنان ليس سوريا وهو بالتأكيد ليس مصر، التي لم تسقط الأحداث الطائفية فيها من «سماء صافية»، بحسب الكاتب اللبناني خالد نزال، الذي اعتبر في مقال له بعنوان «عبر المثال اللبناني.. مخاطر انزلاق مصر إلى حرب أهلية»، حيث اعتبر «أن جذورها وتفاعلاتها تعود الى عقود بعيدة منذ ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢. فعلى امتداد النظام الناصري المتواصل مع السادات ومبارك، ظلت المشكلة الطائفية مطروحة من خلال التمييز بين المواطنين والتعاطي مع الأقباط بصفتهم درجة ثانية في المواطنية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمواقع سياسية معينة أو وظائف محددة. هذه اللامساواة خلقت توتراً في العلاقة داخل المجتمع المصري، وأوجدت شرخاً كان يبدو بقاؤه جرحاً نازفاً دون معالجة، وأمراً ضرورياً لدى السلطات والأجهزة الحاكمة.» ويضيف: «لم تكن السلطة السياسية بعيدة عن تأجيج التناقضات الطائفية، كما بدا في أكثر من مناسبة (كتفجير الكنائس بأمر من مسؤولين)، كما لم تكن المؤسسة الدينية ومعها الأحزاب الإسلامية الطائفية بعيدة عن إبقاء التوتر، الضمني أو العلني، قائماً، واستخدامه وقوداً في تجييش الجماهير على أساس طائفي، واستخدام العنف المذهبي، مما وضع الأقباط في حالة من التخوّف، جرت الإجابة عليه بتصعيد مقابل وصل في بعض الأحيان إلى المطالبة باستقلالية الكنيسة القبطية في رعاية شؤون المسيحيين في مصر بعيداً من قوانين الدولة».

وربما على عكس الحال في سوريا، يضيف غزال: «وجد الأقباط في الانتفاضة المصرية فرصة للمشاركة الفاعلة في اسقاط النظام، والانضواء تحت شعارات الانتفاضة في الدولة المدنية والحرية والديموقراطية والمساواة، وهو موقف يعبر عن حجم المسؤولية تجاه مصير مصر. فهذه المشاركة الفاعلة تعطي الأقباط الحق في مطلب المساواة بين المواطنين من دون تمييز، كما تجعلهم مسؤولين كغيرهم عن مصير مصر ومستقبلها، والأهم من كل ذلك التشديد على وحدة المصريين وإصرارهم على إكمال المسيرة نحو التغيير». ورغم ذلك فإنه يختم بقوله: «لا شك في أن ردود الفعل الرافضة للاقتتال الأهلي والجواب الصادر من أهل الانتفاضة، وحتى من المؤسسة الدينية، الإسلامية والمسيحية، يدل على وعي بمخاطر هذه التطورات. كما تكتسب شعارات الدولة المدنية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين أهمية مضاعفة في مثل هذه الظروف. ولم يكن بلا معنى هذه المرة ذلك الصراخ عن (سرقة الثورة) أو إجهاضها، بل إن إعلاء الصوت هنا يشكل أحد العناصر الرادعة في اندفاع السلطة إلى إكمال مخططها في إشعال الفتنة الطائفية، عند حدّه». وفي السياق يقول محمد خروب بتعابير أدق وربما أجمل:

«عدم التمييز وضمان حرية العبادة كقيمة عليا وحق إنساني أساس واجب وضرورة عاجلة يجب أن تُقْدِم على تشريعه الحكومة المصرية، لأن الأقباط ليسوا ذميين أو غرباء أو وجدوا صدفة فوق أرض المحروسة، فهم شعبها وأهلها وملح أرضها، إلا أن المطلوب أيضاً هو رفض منطق الوصاية والإملاء الذي خضع له نظام مبارك وعصابته».

لكن ما اعتبر خروجا على الإجماع- وإن كان موقفا لا بد من الاعتراف بأهميته- هو موقف البطريرك الماروني مار بشارة الراعي بشأن الثورة السورية والتي أثارت انقساما لدى أصوات عديدة في المشهد السياسي، وخاصة ما تعلق فيها بتداعيات سقوط النظام السوري على وضع الأقلية المسيحية، حين حذر من أنه إذا وصلت الأمور في سوريا إلى «حكم أشد من الحكم الحالي، فإن المسيحيين هناك هم الذين سيدفعون الثمن، سواء أكان قتلاً أم تهجيراً، وها هي صورة العراق أمام أعيننا، وإذا تغيّر الحكم في سوريا وجاء حكم للسنّة فإنهم سيتحالفون مع إخوانهم السنّة في لبنان». وفي هذا يقول الكاتب اللبناني «منار الرشواني» في مقال بعنوان «ربيع العرب.. ربيع المسيحيين»: «السؤال الآن: هل يريد المسيحيون، من ناحية المبدأ، أن يستمروا في أداء هذا الدور، فيكونوا وقوداً للديكتاتوريات، بما يتناقض تماماً مع دورهم الحقيقي الثري على امتداد التاريخ العربي والإسلامي؟ وأهم من ذلك، هل يقبل المواطنون المسيحيون أن يقدموا مستقبلهم في المواطنة الحقيقية والكاملة قرباناً على مذبح ديكتاتوريات لم يعد أحد يشك في أن مآلها إلى زوال، خلال أيام أو شهور، أو حتى بضع سنين على أبعد تقدير؟ بخلاف ما يذهب إليه البطريرك الراعي ومن يتفقون معه في التواطؤ مع الديكتاتوريات ضد الشعوب، أو ضيق الأفق في أحسن الأحوال، فإن مواجهة ثقافة الطغيان التي تتهدد المواطنين المسيحيين العرب لا تكون بالانتحار فداء للطغاة. هكذا مواجهة تقتضي العكس تماماً، وذلك بأن يكون لهؤلاء المواطنين دور إيجابي قوي وفاعل في صناعة الربيع العربي في كل مكان، والمساهمة بكل جرأة ووضوح في تشكيل المرحلة التالية للاستبداد، استناداً إلى الحقوق والحريات الشاملة، للمواطنين كافة، سواء اختلفوا ديناً أو عرقاً أو ثقافة. فالربيع العربي هو فرصة تحقيق الوطن الذي يتسع لكل مواطنيه، مسلمين ومسيحيين، عرباً وسواهم. وليس من إنسان يؤمن بإنسانيته لا يريد اغتنام هذه الفرصة التاريخية».

الفتنة التي تستهدف الأمن القومي لبلدان عربية عدة أصبحت صناعة لها مخططون ومنفذون ناشطون داخليون وخارجيون، على رأسهم إسرائيل التي تواصل، منذ خمسينيات القرن الماضي، العمل على تفتيت الدول العربية إلى دويلات على أسس دينية وعرقية. بالمقابل، وبعد التأكيد على خصوصية معاناة المسيحيين، فان التضييق على مسيحيي الشرق جزء من محنة المنطقة ككل.

«فالتطرف الإسلامي» موجه ضد أبناء الإسلام أنفسهم، ومشكلة المسيحي العربي هي المشكلة نفسها للمواطن الآخر، والأمر حالة عامة ليست خاصة بطائفة أو فئة، وعلاجها شامل غير مجزوء. لذا، فقد بات من المؤكد ضرورة نشر ثقافة التسامح والتعايش، وقبول الآخر في ظل هذه الظروف الحساسة والحرجة التي يمر بها الشرق الأوسط، لأنه، عبر هذه الثقافة فقط، تترسخ بقوة معالم الوحدة الوطنية التي ينبغي بناؤها على أساس من الثقة، وبعيداً عن الهواجس وحسابات الربح والخسارة.. لذا، وبغض النظر عن الأوضاع المتأزمة في بلدان العالم العربي، فإننا بحاجة لنشر ثقافة قبول الآخر واحترامه وهذا يتطلب جهدًا جماعيًا مشتركًا ومنظمًا بين المسلمين والمسيحيين, والعمل معا على أرض الواقع. ومن نافل القول أنّ هجرة المسيحيين من الشرق الأوسط تساهم في إفقار الهوية العربية وثقافتها وأصالتها، ولا بد من الحفاظ على الوجود المسيحي بين ظهرانينا كضرورة إسلامية بقدر ما هي ضرورة مسيحية، وواجب إسلامي بقدر ما هو واجب مسيحي، مع ضرورة التأكيد على أن المتوجب على المسلمين (حكامًا وشعوبًا، دولًا ومؤسسات) أعمق وأشمل على قاعدة أن حقوق «الأقلية» على «الأغلبية» أسبق من حقوق الأغلبية على الأقلية، فجزء كبير من جوهر «الديمقراطية» لا يقف عند حكم الأغلبية، بل يتصل بالقضية المركزية: كيف تصون هذه الأغلبية حقوق الأقلية، وهذه الخلاصة هي جوهر ما اتفق عليه فلاسفة كبار على رأسهم الانجليزي (جون لوك) والفرنسي (جان جاك روسو) والأمريكي (توماس جيفرسون)، حيث أكدوا على أن أهم مبدأين من مبادئ الديمقراطية الأساسية، هما: حكم الأغلبية، وحماية حقوق الأقلية، باعتبارهما عمادين متلازمين يرفعان الحكم الديمقراطي، ولا يمكن للبناء الديمقراطي الصمود إلا عليهما معا. فهل تلتزم الأغلبية المسلمة بهذين المبدأين التزاما حقيقيا وكاملا؟!

ختاما، أي جنون هذا الذي يقتلع «ملح الأرض»، أي المسيحيين العرب، من طبقات تربة وطنهم؟ وأي جنون ذاك الذي ينتزع «سكّر الشعب»، أي النصارى العرب، من تلافيف أنسجة أهل بلدهم؟!! أي تخريف «إسلاموي» (وقطعا لا علاقة له بالإسلام) هذا الذي يتجاوز أصحابه مضامين، بل نصوص، القرآن الكريم؟!!! وأي تخريب ذاك الذي يروع، بل يقتل، الجيران المسالمين من «أهل الكتاب» الذي أوصى بهم الواحد القهار رب الإسلام (ورب كل الأديان السماوية) مثلما أوصى بهم نبيه الكريم؟!! وأي اعتداء آثم هذا الذي ينسى في «نضاله» أعداء الوطن ويخرج على الملأ شاهرًا سيفه فيعمل تقطيعا بالأقربين من «أهل الذمة» الذين أوصى الله بحمايتهم، بل وبرعايتهم، وهو ما فعله نبيه العربي محمد وخلفاؤه الراشدون؟!! وأي سرطان هذا الذي ما فتئ – على أيدي المارقين الشواذ - يهتك بأنسجة المجتمع في العراق، ومصر، ولبنان، والسودان، وقطاع غزة، وعديد الدول الإسلامية، فيضرب التنوع، بل التناغم، الطائفي والعرقي الذي لطالما تفاخرت به – عن حق - الحضارة العربية

الإسلامية؟!! وكيف تختلف قطعان «الاسلامويين» هؤلاء عن قطعان «المستوطنين» المستعمرين من اليهود الذين نصّبوا أنفسهم أوصياء على العالم وأطلقوا الفتاوى الظلامية وأخذوا على عاتقهم تطبيق «القانون» - قانونهم البالي - بقوة السلاح؟!! بل أي خدمة يقدمها هؤلاء للصهيوينة ولإسرائيل، اللتان تحثان الخطى صباح مساء لتفريغ الأرض المقدسة من المسيحيين كي يتحول الصراع من أجل الوجود إلى صراع ديني بين الإسلام واليهودية، فتنجحان عندها بضمان وقوف الغرب المسيحي بأكمله إلى جانبهما في ظل العداء المتنامي من قبل بعض الغرب للإسلام حيث لم يعد الأمر مجرد مظاهر متفرقة هنا وهناك؟!!

كايروس فلسطين:
«وقفة حق»
والربيع العربي

رفعت عودة قسيس

كايروس فلسطين: «وقفة حق» والربيع العربي

رفعت عودة قسيس

في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، وبمبادرة من إحدى فصائل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، انطلقت مبادرة لمقاومة القبضة الحديدية للسلطات السوفياتية، ونظام الحزب الواحد في «جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية» في ذلك الوقت. وقد سعت هذه المبادرة، التي تمت تسميتها بـ «ربيع براغ»، إلى إطلاق الحريات (الليبرالية) في الحياة اليومية، وإرساء الديمقراطية، والتخفيف من وطأة نظام الحكم السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا. غير أن ذلك «الربيع» لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما هبت رياح شتاء قارس تمثلت بالرد الصارم للسلطات السوفياتية، والتي لم تتوان عن إجهاض تلك المبادرة. ولم تحظَ هذه المبادرة بتدخل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو أوروبا لمناصرتها، وما لبثت أن انتهت بالاستسلام والهزيمة الساحقة.

وفي عام ١٩٧٧، اندلعت ثورة أخرى تحت عنوان «الثورة البنفسجية» (متوخية هذه المرة الحذر من التسميات الموسمية)، لينتهي بها المطاف بإسقاط النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. وتشكلت هذه الحركة المعارضة من ثلاث مجموعات: شيوعيين سابقين، دعاة الديمقراطية الليبرالية المناوئين للشيوعية، وأشخاص مرتبطين بالكنائس المسيحية. ونجح هذا الحراك، الذي تمثل بتكاتف مختلف المعارضين، في قلب النظام في غضون عشر سنوات.

يمكن استخلاص أربع عبر من التجربة الثورية المذكورة: أولاً: يخطئ من يعتقد أنه يمكن إصلاح الأنظمة الشمولية من الداخل، وإن القيام بذلك هو أشبه بمعاركة طواحين الهواء. ففي واقع الأمر، يمكن إسقاط الأنظمة الشمولية وليس إصلاحها. ثانياً: إن أي جهد تقوم به دول «الهامش» (المحيط) للهروب من وطأة دولة «الامبراطورية» (المركز) يبقى بلا جدوى. ثالثاً: إن السبيل الوحيد لتحقيق التغيير هو من خلال الإرادة الشعبية - وليس التدخل الخارجي. رابعاً: لم تكن المؤسسة الكنسية من حقق الحراك، إذ يلاحظ عدم تحركها باتجاه تحقيق التغيير المنشود. إذ إن أعضاء الكنيسة- وليس المؤسسات الرسمية- من جعل ذلك ممكناً. ومن هنا دعوني أتناول هذه المسألة بشكل أكثر تفصيلاً، وتحديداً الفرق بين منظومة المؤسسة الكنسية وجماعة المؤمنين، وأدوارهم المتعاقبة في فترات الحراك السياسي.

لقد تطرقت إلى كل من «ثورة براغ» و«الثورة البنفسجية» لأن في مسميات ودلالات كل منهما صدى

بات يتردد في أيامنا هذه، ويمكن أن نستوحي منهما عِبَراً في سياق المتغيرات الراهنة. وبينما تتم الإشارة إلى المساعي الثورية التي انطلقت في العالم العربي في نهايات عام ٢٠١٠، ومروراً بعام٢٠١١ بتعبير «الربيع العربي»، تستوقفنا بعض الأسئلة من قبيل: هل تم استخدام هذا التعبير بشكل لاذع، كإيحاء بأنه استنساخ للثورة التي تم احباطها في براغ؟ وهل وقع الاختيار على هذا المسمى من باب الدعوة إلى عدم الوقوع في شرك هزائم مشابهة؟ أم هل تراه تحذيراً من مغبة قيام الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بشن هجوم على الربيع العربي، على غرار قيام الاتحاد السوفياتي سابقاً بإجهاض «ربيع براغ»؟

مهما كان الأمر، ما زلنا نعيش فصلاً ستبدي لنا الأيام عواقبه. مع ذلك، كشف لنا هذا الربيع عن بعض الأمور، وباتت تغدو أوضح عند النظر إلى تجربة ربيع براغ. لقد أثبت الواقع أن الشعب قادر على بناء الحراك بنفسه، وأن الإملاءات الخارجية ما هي إلا تحويل الحركات السلمية إلى حركات دموية. كذلك، وعلى غرار ما حدث في تشيكوسلوفاكيا، بات واضحاً للعيان أن الأنظمة السلطوية لا تستطيع تحقيق الإصلاح أو التغيير بمفردها: إنها بحاجة إلى هزة أو شرارة تأتي من خارج النظام. وأخيراً وليس آخر، تبين أن المؤسسة الكنسية لعبت دوراً هامشياً في عمليات التحول هذه، الأمر الذي يعني أن على الشعب تحمّل مسؤولية تحقيق التغيير المنشود: ويتطلب ذلك وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، بما في ذلك أحزاب سياسية ومنظمات دينية، تلعب دوراً إيجابياً، وتصون الطابع السلمي لهذه العمليات.

في ضوء ما ورد، سأقوم بمناقشة وثيقة «وقفة حق» (وثيقة كايروس فلسطين) التي تمنح للفلسطينيين المسيحيين فرصة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، والمناشدة بتحقيق سلام عادل. وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن «التحرر من الاحتلال» يشير إلى تحرر كافة شعوب المنطقة، إن كانوا فلسطينيين أم اسرائيليين، فإن الوثيقة تدعو إلى أسلوب «المقاومة القائم على المحبة»، وتكاتف مختلف الأفراد والجماعات نحو تحقيق سلام عادل. لا أود أن أوحي هنا أن الربيع العربي الحالي كان بأي شكل من الأشكال متأثراً بمبادرة كايروس. غير أني أريد الإشارة إلى أن وثيقة كايروس أثبتت بأنها تحمل قدراً من الرؤية والبصيرة، وقامت بتشخيص معالم المرحلة، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن التغيير قادم لا محالة، وإن لحظة مجيئه متوقعة. إن الربيع العربي يجسد التغيير الذي تطالب به وتحققه شعوب عدة بلدان، تلك الشعوب التي لطالما آمن بها كايروس.

من المفارقة بمكان أن الظروف هي التي دفعت بمحمد بوعزيزي- ذلك الرجل الفقير والعاطل عن العمل- إلى إشعال النار في جسده بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإنهاء مسلسل حياته

بنفسه، في الوقت الذي كان يرنو إلى حياة أفضل. ونتيجة لعيشه تحت وطأة الفقر والمذلة والبطالة، قاده الحلم أن يذهب إلى مكان قد يوفر له ظروفاً أفضل من واقع حياته اليومية البائسة في تونس، وأن يعبر عما يعتمل في صدره، نعم لقد تمكن بوعزيزي من التعبير، ليس فقط عن همومه، وإنما عن هموم جيل كامل فقد إرادة الحياة في تونس الخضراء.

في بلاد ثرية بالنفط، حيث لا يتوفر وقود لطهي الطعام عند عامة الشعب... في بلاد يلتقي ويصطدم فيها الغنى الفاحش مع الفقر المدقع... في بلاد لا يغيب عنها صولجان القوى الكولونيالية الغربية، حيث يبحث الناس باستمرار عن حلول خارج نطاق أنفسهم أو منازلهم، يتجسد الحضور الملفت للربيع العربي، ليجبر الشعوب على التحول نحو الداخل: أي الاعتماد على الذات في تحقيق التغيير.

لقد عاش سكان العالم العربي مدة طويلة في ظل ظروف قاهرة، وبين أغلال حكومات ديكتاتورية واستعمار جديد من قبل قوات غربية. لقد دفعنا هذا الوضع إلى الإيمان بأن مصيرنا محتوم، وأن الشقاء مكتوب علينا، وأنه حُكم علينا بالعيش في هذه الظروف العصيبة، وأخذنا نسلّم بأن الليل لن ينجلي وأن القيد لن ينكسر، ودفعنا الوضع إلى الاعتقاد بأن هذا الواقع السياسي هو كل ما يمكن أن تفرزه منطقتنا، وأن الديمقراطية مستحالة في العالم العربي ما لم تفرضه قوى خارجية أو يتم استيراده من الولايات المتحدة.

مثل كايروس، يحمل الربيع العربي رسالة مفادها : أن الشعب هو الذي يحقق التغيير وهو القائل: «نعم نستطيع!» على الطريقة العربية، وليس على منوال أوباما. إذ تقوم رسالة الربيع العربي على مبادئ تحقيق المصير والديمقراطية كحق مشروع ومُكتسب، وليس كعطية تهبها السلطات، أو مواعظ يلقنها الزعماء. وتتلخص رسالة كايروس الموجهة إلى الشعب: في أن الاتكال على الله وعلى الذات، يمكن أن يحدثا التغيير المنشود. ولا حاجة للبحث عن حلول خارجية: بإمكان الشعب والمجتمعات، الصمود، والابداع، والنمو، والتعلم، والقيادة، والازدهار.

ويتحدى كل من الربيع العربي وكايروس الوضع القائم الذي يفرضه التفكير اللاهوتي للدولة: أن على الشعب انتظار الحياة ما بعد الممات كي تتحسن حياته، بدلاً من التمتع ببهجة الحياة قبل الممات، الأمر الذي يشكل قيداً إضافياً عليه. والحقيقة أننا نتشبث بالحياة لا بالموت – لإننا نؤمن بالحياة قبل الممات! ونؤمن بإرادة الحياة!

للأسف، لم تكن الدولة فقط من حافظ على الوضع القائم، بل ساهمت الكنائس أيضاً في ذلك. وكما سبق ذكره، كان للكنائس في العالم العربي دور هامشيّ في عمليات التحول الحاصلة، ولم يصدر عنها تجاوب ملموس لدعم حركات الاحتجاج في المنطقة. على العكس من ذلك: قامت عدة جهات بالتواطؤ مع أنظمة الحكم أو لزوم الصمت في وجه القوى المتبدلة. ويتبين بذلك أن الكنيسة إما تهاب التغيير، أو يتم استمالتها بسهولة من قبل الأنظمة السياسية. وبالتالي، للأسف، غالباً ما اكتفت الكنائس بتقديم شروح لاهوتية تدعم الحفاظ على الوضع القائم. أما الأصوات المناشدة بالإصلاح، فجاءت من مكان آخر، وتحديداً من القاعدة الجماهيرية. وينطبق ذلك أيضاً على كايروس فلسطين: حيث صدر التغيير بشكل يتجاوز الكنيسة المؤسسة، وعلى يد مؤمنين قاموا بتحدي البنى الكنسية ومواقفها السياسية، وبالتالي حملوا على عاتقهم مسؤولية تحرير أنفسهم من قوالب الأمر القائم.

في كلتا الحالتين - في العالم العربي وداخل فلسطين - تكاد الكنائس تتصرف كأحزاب سياسية ذات عقلية محافظة لا تميل إلى مواكبة التغيير أو الخروج على «الأعراف». في حالة الربيع العربي، كانت الأحزاب السياسية في كل قطر عربي (مثل الكنائس) في حيرة من أمرها، وفي هلع من الحراك الجماهيري. ويبين الواقع أنها كانت متلبكة وغير متمرسة فيما يتعلق بحيثيات تنظيم الجماهير التي أخذت تنضم إلى النضال الشعبي، ممهدة بذلك لخروج قوى جديدة إلى الساحة السياسية، وبلورة أدوار قيادية من نوع جديد. وفي بعض الحالات، عبّر بعض منتسبي هذه الأحزاب – مثل أعضاء الكنائس – عن أصواتهم، ولكن انحصر ذلك في الأغلب داخل إطار المؤسسات الموجودة، بدلاً من الدعوة إلى التغيير الجذري للنظام نفسه. من هنا، فإن مساعي «الخروج عن الصمت» هذه لم تنته في الواقع بدعم أو حتى التعبير عن مبادئ الربيع العربي.

مما لا شك فيه أن الصور النمطية في الخارج لما يتعلق بالدين في الدول العربية، وخاصة علاقة الدين بالصراعات السياسية، قد شكلت عائقاً إضافياً أمام تغيير الوضع القائم. فصورة العالم العربي مختزلة في الإعلام الغربي وممثلة بصورة بن لادن ومفجري القنابل. والواقع أنه في أنحاء مختلفة من العالم، وتحديداً في الغرب، يدرج إسقاط الانطباعات العنصرية حول العرب كلما يرد الحديث عن الآفاق السياسية للمنطقة. وتبرز بعض الأحكام المسبقة على هذا الصعيد، مثل اعتبار العرب همجيين، وأنهم يستكينون إلى الأنظمة الديكتاتورية. وأن المشكلة الأساسية التي يعاني منها المسيحيون في العالم العربي هي تعرضهم للاضطهاد من قبل المسلمين. لقد تغلغل مثل هذا الخطاب في مصر على سبيل المثال، والتي شهدت قبيل الثورة تأجج الصراع الديني بين المسلمين والمسيحيين: كان إحراق الكنائس من بين الأحداث المختلفة التي هددت المنطقة بأكملها بأتون الحرب الأهلية. وسرعان ما جاءت الثورة لتثبت أن الحكومة كانت تحرّض وتضخّم قضية الطائفية للحفاظ على مصالحها. فمن

خلال اللعب على وتر الطائفية، والعمل على شرذمة المجتمع المصري، تمكن النظام من إحكام قبضته على الحكم، والتلاعب بعقول كل من أفراد المجتمع المصري وأعوانه الغربيين، فضلاً عن استخدامه لبطاقة «خطر» الحركات الإسلامية للتستر على عدم تحقيق إصلاح ديمقراطي حقيقي.

غير أن هذا التحليل لا يكفي لتهدئة روع الأقليات، إن كانت إثنية أو دينية، في العالم العربي -- بما في ذلك المسيحيين. لقد تمكن الاحتكار السياسي للنعرات الدينية من أن يبلغ هدفه، الأمر الذي يحمل أبعاداً خطيرة ويحمّلنا مسؤولية العمل بشكل أكثر جدية للتخلص من العقلية الطائفية. ويستلزم ذلك تجاوز الخطابات الرنّانة الصادرة عن أصوات نخبوية تجاهر بمدى حب المسيحيين والمسلمين لبعضهم البعض. إذا أردنا أن ينجح الربيع العربي فعلاً، وأن تُؤخذ الإصلاحات التي يدعو إليها بمحمل الجد، ينبغي أن يقدم ضمانة رسمية بأنه سيتم نبذ العنصرية الدينية. وينبغي أن يندرج التعايش الروحي ضمن القانون في البلاد العربية وأن يقدم ضمانة بأنه سيتم صونه. ويمكن بهذه الطريقة فقط مجابهة الطائفية، والحد من هجرة المسيحيين وتغيير اتجاهها. وفقط بهذه الطريقة يمكن خلع قناع النزاعات الدينية لتظهر رواسب القمع السياسي في القعر، ورفض الإذعان لكليهما.

في ضوء ذلك، دعوني أتطرق إلى عامل مشترك وجوهري يجمع بين كايروس والربيع العربي: تتشبث كل من الحركتين بالأمل وسط أجواء ينعدم فيها بصيص الأمل. ويميزهما الجرأة ومجابهة التغيير بدلاً من التخوف منه. وتقوم حركة كايروس على مقاومة احتلال خارجي متغلغل حتى النخاع ويمارس سياسات عنجهية، في الوقت الذي يقوم العالم العربي بمقاومة أنظمة استبدادية تمارس القهر والفساد. ولا شك أن استمرار احتلال فلسطين يعود، إلى حد كبير، إلى الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي: فالواقع أثبت خنوع عدة أنظمة عربية لإسرائيل، وتواطؤ الديكتاتوريات العربية مع الولايات المتحدة التي تبقى القوة الرئيسية التي تستحوذ بالهيمنة على المنطقة والعالم.

إن النفاق الذي يمارسه الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة - التي كانت مستعدة لدفع ملايين الدولارات لدعم الديمقراطية في العالم العربي، في الوقت الذي أحجمت فيه عن دعم حقنا، نحن الفلسطينيين، في تقرير المصير - يؤكد أنه لا يمكن استيراد الديمقراطية من الخارج. وعلى الديمقراطية أن تنبع من الداخل، من الناس أنفسهم.

وتقوم رسالة كل من كايروس والربيع العربي على هذه القناعة: كل منهما يؤمن بقوة الشعب. ويؤمن كلاهما بفاعلية الشباب، ودورهم النوعي في التغيير، وبأداة المقاومة اللاعنفية لتحقيق ذلك،

ونستخلص من كليهما أن أمام الشباب خيارين: إما التعصب والتفاعل السلبي أو الأعمى مع غيرهم من أفراد المجتمع، أو الانفتاح والتواصل الخلاق والإيجابي مع أعضاء المجتمع. وهنا أيضاً، يؤمن كليهما بالطاقة الإبداعية والخلاقة للخيار الثاني.

من خلال تسليط الضوء على هذا المنظور الإيجابي للتضامن والتغيير الاجتماعي، يؤكد كل من الربيع العربي وكايروس أن الدين - الجماعة الدينية، والتعددية الدينية، والاختلاف الديني- هو ليس المشكلة. وإنه ليس، بحد ذاته، جوهر الصراع في المنطقة، وإنه ليس، بحد ذاته، عقبة أمام تحقيق السلام. والإشكالية هنا: تكمن في استغلال العنصر الديني بغية تحقيق مآرب سياسية، واحتكاره بهدف بث الفتنة الطائفية، وتجزئة المجتمعات، وبالتالي إضعافها وتقزيمها، وإعادة انتاج الوضع القائم بأنظمته السلطوية التي تسرق من الشعب ما تبقى لهم من أمل.

غير أن كلاً من كايروس والربيع العربي يحملان رسالة أمل حقيقية: أمل نعيشه- إنها رسالة ترى أنه مهما طال القمع والاستبداد، سوف ينتهي في يوم من الأيام وعليه أن ينتهي.

يرسل كلاهما أيضاً رسالة إيمان. إنه إيمان نعيشه: إيمان قوي لدرجة أنه يدفع الناس إلى تحدي الطغيان والإصرار على التغيير.

مسيحيو تونس
والربيع العربي

المطران د. بيل ماسك

مسيحيو تونس والربيع العربي

المطران د. بيل ماسك

انطلاق الربيع العربي

من كان يتخيل عواقب قيام طارق الطيب محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بلدة سيدي بوزيد في مركز تونس؟ كانت حالة اليأس من الفقر المدقع، ومطاردة الشرطة، والذل العام التي تمرد عليها بوعزيزي فتيلاً لاندلاع الثورة التونسية. ومع حلول ١٤ كانون الثاني/ يناير٢٠١١، أصبحت تونس مثالاً يحتذى به، ومحركاً لاندلاع انتفاضات يقودها عامة الشعب، وتؤدي إلى سقوط زعماء وأسر حاكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد سنوات طويلة من الاستئثار بالثروات والامتيازات، وممارسة سياسة الترويع، وتكميم الأفواه.

خلال الأيام التي سبقت الإطاحة بزين العابدين بن علي من البلاد التي مارس فيها ٢٣ عاماً من الاستبداد، احتشدت جموع غفيرة في مركز تونس العاصمة، وعلى بعد أمتار من منزلي. وعقب تمعني في إحدى الصور التي تم التقاطها للحشود المتظاهرة، تمكنت من التعرف على وجه صديق لي هو تونسي مسيحي كان يحمل لافتة تقول: «بن علي: انتهت اللعبة!». وقد انتابني الفضول للتعرف على ما إذا كان هو المسيحي الوحيد في تونس الذي خرج للتظاهر والمشاركة في الثورة. وبينما أشرت للتو إلى الشخص نفسه من خلال مصطلحي «تونسي مسيحي» و«مسيحي في تونس»، كانزلاق في التعبير من طرفي، يشير المصطلح في الواقع إلى مجموعة مختلفة من الأشخاص.

تونسيون مسيحيون أم مسيحيون في تونس؟

يشير تعبير «مسيحين في تونس»، على الأقل في المفهوم المتداول، إلى «مسيحيين أجانب في تونس». وبينما يشير المعنى اللغوي لكلمة «مسيحيين» إلى من يتبع المسيح، يشير المعنى الدلالي للكلمة إلى «أجانب غربيين». وعندما يصرّح التونسيون (الرجال تحديداً، والنساء أيضاً في بعض الأحوال) إلى أنهم سيتزوجون من «مسيحية»/«مسيحي»، فإن المقصد في الأغلب هو الزواج من امرأة أوروبية. وفي الواقع، لم تختلف أنماط التفكير في تونس بعد الثورة عما كانت عليه قبلها. ففي المدلول الجمعي، يمكن تخيل كون الشخص تونسياً ويهودياً[١٠]، أو طبعاً تونسياً ومسلماً. أما أن يكون تونسياً ومسيحياً، فهذا ما لا يمكن تصوره. هناك في الذهنية العامة صورة عامة عن المسيحيين باعتبارهم أجانب، كاثوليك في الأغلب، ومن رواسب إرث الكنيسة الكاثوليكية أثناء الاحتلال الفرنسي[١١]. ومنذ

اتفاق التسوية المؤقتة (Modus Vivendi) المبرم بين الحكومة التونسية والفاتيكان، والذي يعود إلى عام ١٩٥٦، تشير الكنيسة الكاثوليكية في تونس إلى نفسها على أنها «الكنيسة في تونس» بدلاً من «كنيسة تونس». وقد تمكن بعض البروتستانت الناطقين باللغة الفرنسية من التواجد في تونس، ولكن بدرجة أقل بكثير من الكاثوليك. يوجد في تونس أيضاً، منذ قرابة قرن، انجيليين ناطقين باللغة الإنجليزية. هناك أيضاً منتسبين إلى الكنيسة اليونانية والروسية الأرثوذكسية، والكنيسة الميثودستية، وكنيسة الأـدفنتست (السبتية)، والكنيسة الخمسينية، بشكل يكاد ينحصر في العاصمة تونس. وفي المفهوم الجمعي المحلي، لا يتم التمييز بين مختلف الطوائف المسيحية، إذ يشار إلى البروتسانت والأرثوذكس، مثلهم مثل الكاثوليك، باعتبارهم مسيحيين أجانب. ويمكن القول أن أقرب ما يمكن أن يربط التونسي بالديانة المسيحية هو الزواج من مسيحية.

الدين والثورة؟

لم يلعب الدين دوراً حاسماً خلال أحداث «الربيع» العربي في تونس. فخلال الاضرابات والمسيرات المنددة بالفساد والاستبداد، لوحظ الغياب الملفت للجماعات الإسلامية. وبات واضحاً للعيان أن ادعاء النظام السابق بأن البديل الوحيد لقبضته الحديدية هو حكومة دينية يمينية ذات توجه إسلامي متطرف كان باطلاً. انضم المحامون والمعلمون والأمهات، مثلهم مثل أعضاء النقابات التجارية، إلى الأصوات المناشدة برحيل النظام الديكتاتوري الذي كان قد مارس، لعهود طويلة، سياسة الخداع وتكميم الافواه.

ومباشرة بعد الثورة، كان للدين دورٌ في تحريك العصيان المدني. كنت في منزلي الواقع في قلب مدينة تونس في ظهيرة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، حينما تلقيت اتصالاً مروعاً: كان عبر الهاتف صديق لي ينتمي إلى رهبانية الآباء البيض يبلغني بخبر وفاة راهب بولوني-الجنسية ينتمي إلى رهبانية دون بوسكو للآباء السالزيان، التابعة للكنيسة الكاثوليكية. كان قد تم العثور على جثة الراهب في إحدى الضواحي القريبة من تونس. وبعد تلقي الخبر بساعات، اتجهت إلى مقر كاتدرائية العاصمة تونس (الكنيسة الرئيسية للكاثوليك في تونس)، والواقعة في ساحة الاستقلال، لحضور القدّاس الذي أقيم على روح الراهب السالزياني الذي تم اغتياله. وقد تحركت مشاعر رئيس الأساقفة الكاثوليك في تونس المونسنيور مارون لحام وهو يخبرنا عن خبر اختطاف الأب ماريك ربينسكي من شقته، وبعد ذلك تعذيبه وطعنه وشنقه. وقد أجهشنا بالبكاء معاً حزناً على الخبر المأساوي. وفي صبيحة اليوم التالي، تظاهر قرابة ١٥,٠٠٠ تونسي مخافة قيام جماعات اسلامية في تونس الجديدة والواعدة بممارسات من هذا القبيل. ويجدر الاعتراف أنه انتابنا- أنا وزوجتي- شعور بأننا قد نكون في وضع

حساس كوننا نعيش وحدنا، وبطريقة ملفتة للأنظار- في كنيسة مسيحية لا تبعد كثيراً عن مركز المدينة. ولكن وأثناء قيامي بحضور القداس الذي تم لتشييع جثمان الأب ماريك في الكاتدرائية نفسها بعد ذلك بعشرة أيام- اختلف شعوري تماماً. فقد تبين أن الأب ماريك كان أمين صندوق مدرسة تابعة لرهبانية دون بوسكو في المنوبة في تونس. وكان قد وكّل نجاراً محلياً اسمه شكري بالقيام ببعض الأعمال في المدرسة مقابل مبلغ وقدره ١٠٠٠ يورو. وكان شكري قد فشل في أداء مهامه، وكان الأب ماريك يراجع عمله، وتمكن شكري في النهاية من إقناع الأب ماريك باصطحابه إلى مقر عمله، حيث قام بالاعتداء عليه بضربات مبرحة على رأسه وطرحه مغشى عليه. عاد شكري في اليوم التالي بفأس لإتمام جريمته بقتل الأب ماريك بقطع الرأس ليوحي بأن العملية تمت على يد خلية إسلامية متطرفة.

والواقع أن هذه الجرائم - من منطلقات طائفية في بداية عام ٢٠١١ - تحمل دلالات مثيرة للحزن، وفي الوقت نفسه قد تبعث على الأمل. انتابني الحزن لأن تصرفات شكري خذلت مبادئ تونس الجديدة التي بات متعارفاً عليها بين التونسيين بعد التخلص من الأجهزة الأمنية القمعية التابعة للنظام السابق. وأشعر بالحزن أيضاً لكوننا قد صدقنا بسرعة خاطفة شائعة قيام جماعات إسلامية بإعدام قائد مسيحي في ريعان شبابه. من المؤسف أيضاً انتشار مشاعر الخوف في الأوساط المسيحية. وعلى صعيد آخر فأن الحادث يبعث الأمل أيضا: الأمل بتحرك التونسيين من مختلف المشارب والانتماءات الدينية نصرةً وتضامناً مع إخوتنا الكاثوليك. الأمل بالرفض العلني السريع والواسع النطاق في أوساط التونسيين استنكاراً لممارسات عدوانية محتملة من قبل جماعات إسلامية متطرفة، الأمر الذي يحمل بوادر مطمئنة.

لقد أثبت الدين أنه أحد العوامل الأساسية - والمتنازع عليها - في طريق الثورة التونسية خلال الأشهر التي تلت ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. إن حزب النهضة الإسلامي، المحظور سابقاً، والذي يعيش ميلاداً جديداً الآن، يعبر في الواقع عن أقلية كبيرة من التونسيين من حيث تعبيره عن برنامج الحكم الذي يودون رؤيته في البلاد[١٢]. والواضح أن مختلف المسيرات والاحتشادات التي نظمها حزب النهضة قبل الانتخابات التي تمت في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١ ساهمت في زيادة شعبية ميوله الإسلامية[١٣]. لقد وجد حزب النهضة نفسه منذ الثورة أمام مسؤولية كون الأنظار مصوبة باتجاهه لبلورة منظور اجتماعي إسلامي. في الوقت نفسه، وجد الحزب أنه مضطر لطمأنة الأمة بنواياه غير المتطرفة، حتى يتمكن من العمل سوية مع الأحزاب العلمانية (وتحديداً «ذات الشعبية العريضة»)، وتشكيل أغلبية معهم في المجلس التأسيسي[١٤]. تتبنى

الأفراد والجماعات الأخرى- وتحديداً «المؤتمر من أجل الجمهورية» - منظوراً يرغب بتبني طابع علماني للحياة التونسية، داعياً، على سبيل المثال لا الحصر ، إلى انخراط المرأة في الحياة العامة. في الوقت نفسه، يُعدّ الجدل الدائر بين هذه الجماعات أو الأحزاب جدلاً داخلياً صرفاً: إنه جدل بين المسلمين ولا يتضمن غير المسلمين.

تونسيّون مسيحييون؟

هناك طبعاً تونسيون مسيحييون: أناس مثل صديقي المذكور الذي حمل اليافطة، مشاركاً في التظاهرات ضد النظام السابق. يذكر أن بعضهم عانى من التنكيل من قبل النظام السابق: تعرض عدة مسيحيين إلى التحقيق والتهديد والضرب من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق. غير أنه مع اندلاع الثورة، لم يرد تعرض المسيحيين إلى مثل هذه الممارسات، ربما بسبب انشغال القوى الأمنية الحالية بمسائل أخرى. غير أن بعض الأمور بقيت على ما كانت عليه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بالنسبة للتونسيين المسيحيين، من حيث ضغط العائلات، وأصحاب العمل، والأصدقاء، والمجتمع المحلي، إذ يتم النظر إلى اعتناقهم للديانة المسيحية (في اللحظة التي يتم الإشهار عنها) باعتباره خيانة للأعراف والمرجعيات المحلية المتداولة، بل حتى تدنيساً لشرف العائلة.

لاحظت إقدام عدد لا بأس به من التونسيين المسيحيين على تبني عملية التغيير الثوري الدائر في بلادهم. لقد خرج بعضهم إلى الشارع للانضمام إلى أصوات المتظاهرين الآخرين في نضال مشترك من أجل تونس أخرى خلال أحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، حاول بعضهم المشاركة في الخطاب العام الذي بات يتبلور فيما يتعلق بالسياسات المستقبلية لبلادهم. ويتوق بعضهم أن يتم، شيئاً فشيئاً، قيام تونس جديدة. وربما كان انخراط واحد أو اثنين منهم بشكل صريح وعلني، وبطريقة قد تتجاوز الحدود، مصدراً لتعرض عائلاتهم للتهديد وحتى الخروج من البلاد[١٥]. ويبدو أن أغلب المؤمنين الوطنيين مارسوا حقهم في التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١، والمخول بصياغة دستور جديد للبلاد.

إن أصوات هؤلاء الأخوة والأخوات من التونسيين، في ظل المتغيرات الدينية والسياسية الراهنة التي تعصف بالأمة بأسرها، هي مشتتة وخافتة وتكاد تكون غير مسموعة. ويحافظ المسيحيون على إيمانهم وسط ظروف شخصية ملؤها التحديات والتضييق، غير أنهم يتشبثون

بدينهم بفرح ورجاء. وربما يكمن الدور الأبرز الذي يقومون به في المرحلة الراهنة بعيداً عن الميدان السياسي بحد ذاته. ويؤكد عدة تونسيين مسيحيين ثقتهم بالسيد المسيح بكل فخر واعتزاز بالتشارك مع غيرهم من التونسيين الذين يطرحون أسئلة جوهرية حول العلاقة بالله لشعب اهتز حتى النخاع.

ووسط الأجواء الراهنة في تونس، ومن خلال هؤلاء الأشخاص، وبعيداً عن المعترك السياسي الرسمي، هل نحن مقبلون على ربيع للكنيسة التونسية الوطنية المحلية؟

الأقباط
وثورة يناير

فيفيان فؤاد

الأقباط وثورة يناير

فيفيان فؤاد

من المبكر أن نحلل أو نرصد نتائج ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبيان أثرها على أوضاع المسيحيين المصريين الأرثوذكس " الأقباط" وكنيستهم "القبطية الأرثوذكسية"، والثورة المصرية لم تكمل عامها الأول حتى الآن. هذا العام الذي شهد تسارعاً وتكاثفاً للأحداث والمواقف والصور، مما جعل من إصدار أي شكل من أشكال التحليل أو التوقع أمراً عبثياً بامتياز. والشيء الوحيد المؤكد أن مصر التي نعرفها ونحفظها في ذاكرتنا تغيرت وتتغير وسوف تتغير.

لذا فإن هذه الورقة لن تقدّم إلا ملاحظات ومشاهدات أولية حول ثورة ٢٥ يناير والأقباط والكنسية الأرثوذكسية.

مينا دانيال "جيفارا المصري"

"مينا دانيال" أو كما يحب أن يسميه أصدقاؤه "جيفارا المصري"، شاب مسيحي أرثوذكسي، يبلغ من العمر ٢٢ عاماً. نزل مينا مظاهرات ميدان التحرير منذ اليوم الأول أي في يوم ٢٥ يناير، رافضاً بذلك نصائح الكنيسة الأرثوذكسية إلى الشباب بعدم النزول إلى المظاهرات. وبعد مضي تسعة شهور استشهد في أحداث ماسبيرو[١٦] يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١، وصار أحد شهداء الثورة ورمزاً من رموزها.

في حوار تليفزيوني[١٧] مع مينا دانيال على إحدى القنوات التليفزيونية الخاصة في الأيام الأولى من ثورة ٢٥ يناير، سأله مقدم البرنامج: لماذا نزلت إلى مظاهرات التحرير رغم أن هناك دعوة من قداسة البابا شنودة الثالث بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلى الأقباط بعدم المشاركة في المظاهرات؟ قال مينا: "لأن الكنيسة بالنسبة لي تعني مؤسسة روحية فقط لا غير، ولا التزم بها سياسيا". ثم سأله ولماذا إذن نزلت إلى ميدان التحرير؟ قال مينا بحسم شديد: "عندي ٢٢ سنة، حصلت على دبلوم في الآثار ثم تخرجت في كلية التجارة، ورغم ذلك فليس لدى عمل، وليس لي أي انتماءات سياسية. نزلت إلى التحرير لأني أريد حلاً لمشكلة البطالة والتعليم والفساد. هناك فساد سياسي، وليس هناك عدالة بين الشعب، انزل إلى المناطق الشعبية وأنت ترى مظاهر عدم وجود العدالة بينهم..."

ما قاله مينا في هذا الحوار يشكل إرهاصات التغيير الحاصل من التزام الشباب الأقباط من الطبقة الوسطى بكافة شرائحها بالمواقف السياسية للكنيسة من جانب، والعلاقة مع الحركة الثورية المصرية بوعي يتجاوز الديني \ الطائفي إلى ما هو سياسي واجتماعي وطني من جانب آخر.

ومن المؤكد أن الأقباط شكلوا جزءاً من الشرائح الشبابية من الطبقة الوسطى والصغيرة التي أطلقت شرارة ثورة ٢٥ يناير. هؤلاء الشباب والشابات الذين كونوا وعياً سياسيا ذاتياً خارج الأحزاب السياسية الشكلية و بعيداً عن خطابات تديين الحياة السياسية السائدة في مصر منذ أكثر من أربعة عقود، والتي اختصرت السياسة إلى ثنائيات فجة: حقوق الأقباط مقابل حقوق المسلمين، علمانية ضد دينية \ إسلامية، الشريعة الإسلامية ضد القانون المدني...

هؤلاء الشباب والشابات الأقباط الذين اتهموا بالعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية والتقوقع داخل أسوار الكنيسة لعقود، واتهموا بالانصياع إلى تعليمات الكنيسة السياسية، ظهروا في ميدان التحرير وقد أدركوا أن هموم الأقباط لا يمكن حلها بعيداً عن المعضلات الأساسية في مصر ألا وهي الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية.

لقد صارت الشبكات الإلكترونية للتواصل الاجتماعي وخاصة "Facebook – Twitter" --- والتي لطالما اتهمتها المؤسسة الدينية والتعليمية والأسرة بأنها أدوات للهو وإضاعة الوقت دون طائل - المعلم السياسي الأساسي للشباب والوسيلة الأهم للتعبئة السياسية، وذلك بما تنقله من خبرات وصور ومعلومات عن التغيير السياسي الحاصل للعالم أجمع، كذلك تنقل ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الداخل المصري.

ويؤكد المفكر الاقتصادي والسياسي البارز الدكتور سمير أمين في كتابه ثورة مصر[١٨]" لا يكون هؤلاء الشباب قطعاً كتلة متجانسة لكن التيار الغالب بينهم يطالب بما يتجاوز المطالب الديمقراطية البسيطة. ... وبدون أن يكونوا مدركين بالضرورة لشروط التغير، فأنهم يرفضون المجتمع بحالته الراهنة من التفاوت المتزايد بين المليونيرات والمليارديرات من جانب، والفقر المتزايد من جانب آخر، وهناك ميل عام واضح لديهم ولكن غير محدد لما نطلق عليه "العدالة الاجتماعية" .

الاحتجاجات القبطية قبل ٢٥ يناير

أخذت أصوات الاحتجاج القبطي خلال الأربعة عقود السابقة أشكالا ومظاهر متنوعة:

١- الاحتجاجات التي قادتها الكنيسة في السبعينات: في إطار غياب التعددية السياسية، وفي ظل صعود جماعات الإسلام السياسي الدعوية والراديكالية، لعبت الكنيسة دوراً أساسياً في قيادة حركة الاحتجاج القبطي. المشهد الأول كان يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٢، حيث تجمع عدد كبير من الكهنة الأرثوذكس في مسيرة طويلة باتجاه الكنيسة التي احترقت من قبل إسلاميين، وأقاموا الصلاة في الشارع أمام الكنيسة المحترقة في مدينة الخانكة بمحافظة القليوبية بالدلتا. كما شكلت الدعوة للصوم والصلاة واعتكاف البابا شنودة الثالث مظاهر من الاحتجاج الرمزي والضغط السياسي، وذلك في إطار الدعوات المتزايدة لتطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط فيما يخص الأحوال الشخصية، وحد الردة.

٢- الاحتجاجات الثقافية والحقوقية: ومع بداية حقبة الثمانينيات[١٩] واستمرار تقييد حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، وفي ظل الانفراج الحادث في مجال حرية التعبير والإعلام، انتشرت الحركة الثقافية الاحتجاجية التي قادها المدنيون الأقباط من المثقفين والنشطاء في مجال الدعوة ضد التمييز الديني وحقوق الإنسان والمواطنة. أثمرت هذه الحركة ببنية بحثية ومعرفية ومعلوماتية ضخمة حول التحديات التي تواجه الأقباط ومشاركتهم السياسية والمدنية، وعلاقتهم بالدولة والتيار الإسلامي، وأسباب التوترات الدينية المسيحية الإسلامية، وطبيعة المشاكل التي يواجهها الأقباط واستراتيجيات التعامل معها.

٣- الاحتجاجات المدنية: ظهر الشباب والشابات الأقباط كقادة للاحتجاجات المدنية لأول مرة في عام ٢٠٠١، من خلال تنظيم المظاهرات داخل أسوار الكاتدرائية بالعباسية، اعتراضاً على نشر جريدة مصرية تدعى النبأ صور جنسية مهينة لراهب[٢٠] قبطي، وهو ما اعتبره الشباب إهانة للرموز المسيحية. ومنذ ذلك الوقت تكررت التظاهرات الشبابية داخل أسوار الكاتدرائية بالعباسية على خلفية الأزمات والتوترات الطائفية الخاصة ببناء الكنائس والتحول الديني والعلاقات العاطفية بين طرفين أحدهما مسلم والآخر مسيحي. لم تبق هذه الاحتجاجات طويلاً داخل أسوار الكنيسة بل انطلقت إلى الفضاء العام والشارع، مواكبة للحركات الاحتجاجية السياسية والاعتصامات الفئوية المتنوعة التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠٠٤.

وفي تقديري فإن خروج المظاهرات القبطية خارج أسوار الكنيسة وانضمام الأقباط إلى حركات الاحتجاج السياسي، وتكوين تحالفات مدنية بين الحركات الاحتجاجية القبطية وحركات الاحتجاج السياسي العام في مصر، كان من أهم مقدمات الحضور القبطي في ميدان التحرير وعدم الانصياع

لتعليمات الكنيسة. ويشار هنا إلى المظاهرة الهامة التي سبقت ٢٥ يناير والتي انطلقت على خلفية أحداث حادثة كنيسة القديسين[٢١] بالإسكندرية ليلة الاحتفال برأس السنة لعام ٢٠١١، و كانت تعبيراً عن هذا التحالف وطالبت مبكراً بإقالة وزير الداخلية.

بدت أصوات الاحتجاج القبطي - في أغلبها- قبل ٢٥ يناير شديدة الخصوصية، تركز على هموم الأقباط ومشاكلهم وتطالب بالمزيد من الحقوق السياسية والمدنية والحريات الدينية مثل: زيادة تمثيل الأقباط في المجالس النيابية والمناصب الإدارية العليا، ودمج الثقافة والتاريخ القبطي وحقوق المواطنة في مناهج التعليم والإعلام، وإنفاذ القانون في إحداث الفتنة الطائفية. ..الخ. وكان السؤال المعضل: هل يمكن معالجة كل هذه القضايا بمعزل عن إصلاح سياسي واجتماعي وثقافي جذري في مصر ؟ وهل يمكن أن يصبح التعليم مؤسسة لتنشئة الأطفال المصريين على قيم المواطنة واحترام التنوع الديني في إطار مناهج تعليم تقليدية، ومدرس متشدد دينياً، ومدرسة فقيرة في الإمكانيات البشرية والمادية على سبيل المثال لا الحصر؟ وكيف يمكن أن تزداد المشاركة السياسية للأقباط في إطار واقع سياسي مأزوم وفاسد!!!

والحقيقة فان نظام مبارك حاول القيام ببعض الخطوات الإصلاحية مثل تعيين بعض النواب الأقباط في مجلس الشعب لرفع نسب الأقباط في البرلمان، أو تعيين بعض الأقباط في مناصب إدارية عليا، أو الاهتمام بالأقباط في الإعلام. ..الخ. لكن كل هذه الخطوات بدت في عيون أغلب المصريين خطوات تجميلية لا تمس الجذور الحقيقية لأزمات التوتر الديني في مصر.

التحرير مكان ومعنى جديد للتوافق الوطني

في البداية اتسم موقف قداسة البابا شنودة الثالث من مظاهرات ٢٥ يناير بالمحافظة الشديدة، وقد اعتبر أن المسيحيين ليس من طبيعتهم المشاركة في المظاهرات. إلا أن دورات الاحتجاج المتعاقبة – التي تم الإشارة إليها سابقاً -، قد بلورت وعياً مركباً لدى الشباب الذي بات يدرك ضرورة الفصل بين الدور الرعوي والروحي للكنيسة والدور السياسي لها، لذلك انخرط شباب الأقباط ومنذ اليوم الأول للثورة في المظاهرات. وهو ما مثل ضغطاً على الكنيسة جعلها تتدارك موقفها بعد ذلك، وتدعم رغبة الشباب في التغير بشكل علني[٢٢].

ما وقف وراء التحفظ الكنسي على المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير الأفكار الشائعة في الأوساط الكنسية وبين قطاعات كبيرة من الأقباط: أن "مبارك أو جمال مبارك أفضل للكنسية والأقباط من الأخوان المسلمين".

فبالرغم من كل سلبيات عهد مبارك وما شهده من احتقان ديني وغبن لحقوق الأقباط الدينية والمدنية والسياسية، يبقى أفضل من الأخوان المسلمين الذين يسعون إلى إقامة دولة دينية تقيد فيها الحريات والحقوق الدينية والشخصية والمدنية. ويرى هذا التوجه أن الإخوان المسلمين هم السبب الرئيسي في إشاعة التشدد الديني منذ بدايات القرن العشرين، والذي خرج منه بعد ذلك الجماعات الإسلامية بكافة اتجاهاتها الراديكالية والمسلحة في السبعينيات والثمانينيات، والتي خططت ونفذت الاعتداء على الكنائس والأديرة وقتل الأقباط وحرق ممتلكاتهم وتهجيرهم من قراهم وخاصة في صعيد مصر.

أما طليعة الأقباط التي انخرطت في مظاهرات ٢٥ يناير منذ بدايتها، والتي شاركت قبلها في أغلب الاحتجاجات والمظاهرات الوطنية العامة المطالبة برفض التوريث والمنددة بالفساد وعلى رأسها حركة "كفاية"، فقد كانت لديها رؤية مختلفة ملخصها: أن غياب الديمقراطية على المستوى السياسي والاجتماعي وحرمان التيار الإسلامي من التعبير عن نفسه سياسياً قد أدى به إلى مزيد من العزلة والتشدد والعنف في كثير من الأحيان. وأن سياسات مبارك لم تكن في وقت من الأوقات جدية أو حتى إصلاحية في معالجة قضايا التطرف الديني أو التوتر في العلاقات بين المسلمين والأقباط أو هموم الأقباط ومشاكلهم. بل إن الأجهزة الأمنية لنظام مبارك قد اعتمدت على تأجيج الصراع بين الأقباط والمسلمين بالتواطؤ تارة والتحريض تارة أخرى، ليبقى لها السيطرة والقول الفصل والاستمرار في السلطة إلى النهاية. وعلى العكس تماماً فقد ارتأوا أن التخلص من نظام مبارك وما مثله من تزاوج لفساد السلطة ورأس المال هو البداية لبناء دولة المواطنة والعلاج الجذري لحل التوترات الدينية في مصر.

لم يعد التحرير مجرد ميدان للتظاهر أو الاعتصام، بل صار مكاناً ورمزاً لتجديد رابطة المواطنة المصرية، حيث تلاشت كل الفوارق الجنسية والدينية والطبقية لصالح هدف واحد ومصلحة واحدة "المصلحة الوطنية". استعاد المصريون في التحرير حالة الاندماج الوطني بين المسلمين والمسيحيين والتي مرت باختبارات صعبة وخاصة في العقد الأخير من نظام مبارك. وسرعان ما استبدل الإعلام صور وأخبار التوترات الدينية بصور ونماذج للتعايش الوطني التي تجلت في التحرير: مشاهد الأقباط الذين التفوا حول المسلمين لحمايتهم وقت الصلاة والعكس صحيح، والرموز الكلاسيكية للوحدة الوطنية المصرية "الهلال والصليب" والتي رفعت في التحرير، والشعارات ذات الطابع السياسي والمدني والاجتماعي والتي تجاوز بها المواطنين انتماءاتهم الدينية الأولية.

ما بعد ٢٥ يناير... بين آمال دولة المواطنة وقلق الدولة الدينية

وكما حمل ٢٥ يناير حلماً للأقباط في إمكانية بناء دولة ديمقراطية حديثة تقر بمبدأ المواطنة

المتساوية بين كافة المصريين، فقد حمل في الوقت ذاته قلقاً وخوفاً من تأسيس دولة دينية إسلامية مقيدة للحريات العامة ولحقوق المواطنة المتساوية.

ويستطيع أي مراقب أن يرصد بسهولة شديدة هواجس ومخاوف الأقباط بعد عشرة شهور من قيام ثورة ٢٥ يناير، وذلك من خلال حواراتهم اليومية وعبر الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي على صفحات الانترنت، ويأتي في مقدمة هذه المخاوف ما يلي:

- تكرار أحداث التوتر الديني والاعتداءات على الكنائس.
- إعطاء الشرعية السياسية لقوى الإسلام السياسي وتأسيس أحزاب سياسية، هي في حقيقتها أذرع سياسية لكيانات دينية، فعلى سبيل المثال: حزب الحرية والعدالة "الذراع السياسي لجماعة الأخوان المسلمين"، وحزب النور "الذراع السياسية للجماعة السلفية".
- الاستقطاب الديني حول الانتخابات البرلمانية.
- صعود التيار الإسلامي كأغلبية في برلمان ما بعد الثورة بنسبة قد تصل إلى ٧٠٪.
- كثافة الخطابات الطائفية والسجال الديني في الإعلام وعلى صفحات الإنترنت.

وبالرغم من الهواجس والمخاوف، إلا أن الحضور المدني القبطي في السياسية المصرية بين المشاركة الكثيفة في تأسيس الأحزاب ذات الطابع المدني والليبرالي واليساري والانتخابات وفعاليات الثورة المختلفة، قد أصبح واقعاً جديداً لا يمكن إنكاره أو تجاهله .

الكنيسة الإنجيلية في مصر والربيع العربي

القس د. اكرام لمعي حناوي

الكنيسة الإنجيلية في مصر والربيع العربي

القس د. اكرام لمعي حناوي

قبل قيام ثورة الجيش عام ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر كان المسيحيون في معظمهم ينتمون إلى حزب الوفد الليبرالي بل وكانت بعض قياداته التاريخية من المسيحيين مثل ويصا واصف رئيس البرلمان ومكرم عبيد وإبراهيم فرج وغيرهم، لذلك كان هناك دور مؤثر واضح للتيار المسيحي. لكن بعد الثورة تم إلغاء الأحزاب، ولم يعد للمسيحين حزب يعبر عن آرائهم أو قناة توصيل برئاسة الجمهورية خاصةً بهم، خاصة أنه لم يوجد مسيحي واحد بين قيادات الثورة من الضباط الأحرار. وبسبب سياسة الحزب الواحد أصبح انتخاب المسيحين في البرلمان نادراً،وقد استعيض عن ذلك باختيار عدد من النواب المعينين من المسيحيين وكان ذلك العدد يتراوح بين ٧-١٠أعضاء. والحقيقة كان هؤلاء الأعضاء لا يعبرون عن المسيحيين ذلك لأن انتمائهم كان لمن قام بتعيينهم وكانت القيادة في ذلك الوقت تحرص على اختيار مسيحيين غير قياديين أو سياسيين أو لهم موقف بالمعني المفهوم أو المتداول، لذلك لم يكن أمام المسيحين إلا اللجوء للمؤسسة الكنسية لتعبر عنهم. وكما أوضح مونتسكيو أحد فلاسفة الثورة الفرنسية بأن عامل استمرار الحكم الديكتاتوري هو الخوف وإذا سقط الخوف سقط الديكتاتور وعامل استمرار الحكم الملكي هو الإجلال للأسرة المالكة وإذا سقط الإجلال سقط الحكم وعامل استمرار الحكم الديمقراطي هو وعي الجماهير وإذا غاب الوعي الجماهيري سقط النظام. وأشار بإن الديكتاتور يحيط نفسه بترسانه أمنيه ليضمن استمرار حكمه، في نفس الوقت الذي فيه يحرص على أن يضع على رأس كل مؤسسة دينية أو عسكرية أو مدنية شخصاً يثق به وذلك حتى يستطيع أن يتواصل معه بسهولة ويديرالبلد بالعلاقات الشخصية. وهكذا كان لمبارك علاقة مباشرة بشيخ الأزهر ورئيس الكنيسة ورئيس البنك المركزي...إلخ، ومن هنا تعود الشعب المسيحي علي الذهاب إلى الكاتدرائية في كل مشكلة تعترضة والاحتماء بها لتصل طلباته من خلال الرئاسة الكنسية إلى رئاسة الدولة. ولم يكن هذا متوقفاً على الأقباط الأرثوذكس فقط بل على كل المسيحيين من جميع الأطياف، وهكذا وجدت الكنيسة نفسها تعمل بالسياسة بطريقة أو بأخرى، فاكتسبت قوة على الأرض من خلال خضوعها للقيادة السياسية مقابل إرضاء القيادة السياسية لها بتحقيق بعض طلباتها. وكان جمال مبارك يحضر قداس الميلاد كل عام، ويصفق له الأقباط أكثر من أي شخص آخر وهنا خرجت إشاعة أن هناك صفقه بين مبارك والكنيسة في توريث جمال الحكم مقابل تحقيق بناء كنائس وحمايتها وحماية الأقباط من التطرف الإسلامي...إلخ.

إلا أن الأجيال الجديدة من الشباب المسيحي لم يكن راضياً عن مثل هذة الصفقات سواء أكانت حقيقية أم غير ذلك، خاصة أولئك الشباب الذين كانوا يجلسون إلى الكمبيوتر والنت والفيس بوك، وقد قاموا بحوارات حول أحوال مصر مع الشباب المسلم وشباب من بلدان أخري في أوروبا وأمريكا، واستطاعوا أن يدركوا الكثير الكثير عن تفاعل الشباب الأوروبي في السياسة وفي مفاهيم المقاومة السلمية وحقوق الإنسان وأهمية مشاركة الشباب في حكم بلادة، وبدأ الشباب المسيحي الأرثوذكسي والإنجيلي والكاثوليكي بل والإسلامي في التفاعل مع سياسة بلده، بعيداً عن المؤسسة الكنسية أو الدينية بشكل عام وبدون الاستئذان منها، وهكذا استعاد الشباب المسيحي انتماءه لمصر كأولوية مطلقة لانتماءاته، والذي يشارك فية كل المصريين بجميع أطيافهم وألوانهم، وقد كانت المفاجأة لجميع المؤسسات الكنسية بكل طوائفها عندما وجدوا شباباً مسيحياً في الميدان يوم ٢٥ يناير يعلن عن ثورته ضد الظلم والطغيان والديكتاتورية ويطالب بإسقاط النظام دون استئذان المؤسسة الكنسية.

وإذا أردنا هنا أن نتحدث عن موقف الكنيسة من الثورة علينا أن نفرق بين موقف المؤسسات الكنسية وبين موقف الكنائس المحلية، وأخيراً موقف الشباب المسيحي.

موقف المؤسسات الكنسية:

في بداية الثورة لم تستطع المؤسسات الكنسية أن تستوعب ماحدث ولذلك كان تحركهم بطيئاً ولم يصدقوا أن الثورة سوف تنجح وكان سقوط مبارك مفاجأة ضخمة بل مفاجأة العمر بالنسبة لهم، إلا أن الكنيسة الإنجيلية كانت أولى الكنائس التي أصدرت بياناً في يوم ١ فبراير ٢٠١١ بينما صمتت باقي المؤسسات انتظاراً لوضوح الرؤية ولقد كان نص البيان الأول للطائفة الإنجيلية[٢٣] كما يلي:

"تشيد الطائفة الإنجيلية بمصر بالروح الوطنية النبيلة والتجرد من الهوي الشخصي الذي تحلي بهما السيد رئيس الجمهورية في خطابة الأخير إلي الأمة، وتؤيد الخطوات الحكيمة التي أعلنها سيادته نحو الانتقال السلمي للسلطة في إطار من الشرعية والقانون.

وإذ ترجو الطائفة السلامة لأبناء مصر جميعاً، وتناشد عقلاء الوطن للتحلي بروح الحكمة والوعي، والوقوف صفاً واحداً وراء كل خطوة تساعد علي حماية الوطن من شر المتربصين بأمنه، حتي نتخطي جميعاً هذة الأزمة العارضة بما يليق بحضارة تتجذر في أعماق التاريخ.

وتدعو الطائفة الله أن يهب قادتنا في هذه الأوقات من لدنه الحكمة والقدرة علي اجتياز كل الصعاب، حتي نعود ونبني مصر من جديد لتعود أقوي مما كانت عليه، كأمة متحضرة تتجاوب مع آمال شعبها، رائدة في سلمها وأمنها، قادرة بأبنائها علي الحفاظ علي الوطن آمناً ومستقراً. والله نسأل لمصر السلامة ولقادتها الحكمة والسداد."

ويتضح من هذا البيان التردد الشديد في تأييد الثورة، وإمساك العصا من المنتصف والإشادة بموقف رئيس الجمهورية من حيث وطنيته وتجردة من الهوى الشخصي وحكمتة لنقل السلطة بالطريقة الشرعية والقانون ودعوة عقلاء الوطن للوقوف صفاً واحداً حتى تتخطى الأزمه الطارئة (ثورة الشباب)، ولم تذكر كلمة واحدة عن تأييدها للمظاهرات السلمية للشباب. إلا أنه في ٩ فبراير أي قبل تنحي الرئيس مبارك بيومين - وكانت هناك بعض القرارات قد أتخذت مثل تغيير وزير الداخلية- إجتمعت اللجنة التنفيذية للطائفة وأصدرت بيانها التالي:

"عقدت اللجنة التنفيذية للمجلس الإنجيلي العام اجتماعاً خاصاً يوم الأربعاء الموافق التاسع من فبراير ٢٠١١، بحضور عدد من قيادات الطائفة بمذاهبها المختلفة. حيث جرت مناقشات مستفيضة للأحداث والمتغيرات المتسارعة التي تمر بها بلادنا،وانطلاقاً من إيمان الكنيسة بأنها جزء أصيل من المجتمع، ومن إحساسها بواجبها الوطني في خدمته، وذلك من أجل حياة أفضل لجميع المواطنين، نؤكد ما يلي:

تقديرنا لشجاعة وطهارة حركة شباب ٢٥ يناير، ومشروعية ماعرضوه من مطالب لضمان حرية التعبير والرغبة في التغيير والإصلاح.

اعتزازنا بالدور الوطني لقواتنا المسلحة في حماية أمن وسلامة الوطن، وكذلك الأسلوب الحضاري الراقي الذي تعاملت به مع المواطنين طوال الفترة الماضية.

تأييدنا واحترامنا للشرعية الدستورية، كضمانة لأمن وسلامة الوطن.

ثقتنا في جهازنا الأمني، وقيادته الجديدة في القيام بدوره في حفظ وتأمين سلامة البلاد بأسلوب حضاري يحترم حق المواطن المصري في الحرية والكرامة والأمان.

تأكيدنا علي ضرورة وحتمية ديمقراطية ومدنية الدولة، بحيث تكون المواطنة هي الأساس الوحيد للتعامل مع المواطنين في المجتمع.

الرفض المطلق لكافة أشكال ومظاهر الفساد، وضرورة محاسبة كل الفاسدين مهما كانت مواقعهم.

رغبة واستعداد الطائفة الإنجيلية للمشاركة في الحوار الوطني القائم حالياً بشأن مستقبل البلاد، من خلال أبنائها المتخصصين في المجالات المختلفة، وذلك من منطلق وطني وليس طائفي.

تعبر الطائفة الإنجيلية عن تقديرها للمبادرات الطيبة التي أطلقها شباب كنائسنا في العديد من المناطق، والتي تجلت في المشاركة الإيجابية لإزالة آثار التخريب والتدمير الذي حدث في بعض المواقع، وتناشد أبناءها لأجل المزيد من هذة المشاركة.

كما دعا المجتمعون كافة الكنائس الإنجيلية بمصر إلي تخصيص يوميّ الخميس والأحد١٧ و٢٠ فبراير الجاري للصلاة من أجل أمن وسلامة بلادنا."

يصف هذا البيان شباب ٢٥ يناير بالشجاعة والطهارة ويؤكد على مشروعية ماعرضوه من مطالب لضمان حرية التعبير والرغبة في التغيير والإصلاح، ويظهر اعتزازه بالقوات المسلحة والشرعية الدستورية والثقة في الجهاز الأمني وقيادتة الجديدة، ويؤكد على الديمقراطية ومدنية الدولة والمواطنة. ويتضح من هذا البيان أن المؤسسة الكنسية الإنجيلية كانت أسبق من غيرها من المؤسسات الكنسية المصرية في تأييدها لثورة ٢٥ يناير قبل نجاحها وقبل تنحي الرئيس بيومين، وهذا يحسب لها كموقف شجاع وتاريخي في ذات الوقت الذي صمتت فيه جميع المؤسسات الكنسية للطوائف الأخرى، وقد عبرت إحدى الصحف عن هذا الموقف بعد يومين من نجاح الثورة وتنحي الرئيس تحت عنوان "البابا مصدوم" وموسى فرحان ب"تسونامي التحرير"[٢٤] .وقارنت فيه بين موقف الكنيسة الإنجيلية المؤيد للثورة ومواقف الكنائس الأخرى.

أما بعد التنحي في ١١فبراير فقد أصدرت رئاسة الطائفة بياناً يوم ١٥ فبراير ٢٠١١ أعلنت فية تأييدها الكامل والمطلق لما قام به شباب الخامس والعشرين من يناير من إنجازات ساهمت في تحقيق ثورة شعبية، ثم أيدت موقف القوات المسلحة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار كذلك أكدت علي ثلاثة أمور:

١- تقدير شهداء الثورة ودعوة للصلاة والصوم من أجل مصر وأسر الشهداء لأحداث ٢ فبراير ٢٠١١ [٢٥].
٢- تأييدها التام لمدنية الدولة ورفضها للأحزاب الدينية.
٣- استعدادها لتقديم كل أشكال المشاركة العملية الممكنة لأسر المصابين، وقد فتحت كل المستشفيات التابعة للكنيسة لعلاج المصابين مجاناً، وشجعت الكنائس المحلية لترميم وإعادة بناء المؤسسات الحكومية المحيطة بها التي تضررت.
٤- تأكيد حقوق الإنسان، كالحق في التعليم، والحق في التعبير، والحق في الحياة، وحرية الاعتقاد والعبادة...إلخ.

وفي ١٧ فبراير ٢٠١١ أرسل د. ق. أندريا زكي نائب رئيس الطائفة خطاباً للمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة قدم فيه الشكر للقوات المسلحة لما تقوم به لصالح البلاد وتحملهم للمسئولية بعد تنحي الرئيس مبارك، ثم قدم له الطائفة الإنجيلية ككنيسة مصرية وطنية في خدمتها للمجتمع من الجانب الروحي والاجتماعي والتعليمي والتنموي على مدى ١٥٠عاماً، الذي تقدمة لجموع الشعب المصري بغض النظر عن الدين أو الجنس أو العرق...وأرفق مع خطابه البيانات التي أصدرتها الطائفة. وفي ذات اليوم أرسل خطاباً للفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء يحمل نفس المضمون.
ولقد أشادت وسائل الإعلام المصرية بموقف الكنيسة الإنجيلية تجاة ثورة ٢٥ يناير.

موقف الكنيسة الإنجيلية المشيخية:

صمتت المؤسسة الكنسية المشيخية عن التعبير عن رأيها أثناء ثورة ٢٥ يناير وأكتفت ببيانات الطائفة لأن رئيس الطائفة مشيخي إلا أن جزءاً هاماً من المؤسسة عبر عن موقفة من الثورة وقد اعتبر ذلك تعبيراً عن المؤسسة، فقد أصدر سبعة من قيادات الكنيسة بياناً يوم السبت ٥ فبراير أي قبل نجاح الثورة وتنحي الرئيس بحوالي أسبوع وهذا البيان يعتبر أول بيان كنسي يؤيد الثورة على الإطلاق وفيه يشيدون ويفخرون ويعتزون بشباب مصر الأصيل الذي رفع راية الإصلاح ونص البيان كالتالي[٢٦]:

"نحن الموقعين أدناه نشعر بالفخر والاعتزاز بشبابنا المصري الأصيل الذي هبّ رافعاً راية الإصلاح، حتي تتحول مصرنا العزيزة إلي حياة ديمقراطية سليمة (وهو البند السادس من المباديء الستة لثورة يوليو١٩٥٢)، تلك الديمقراطية التي لا تتوقف عند صناديق الاقتراع، بل تتجاوزها إلي آفاق أعلى لتداول السلطة في مصر بشكل رسمي، وفي سبيل تحقيق ذلك، نرغب في وضع دستور جديد لمصر،

وليس إجراء مجرد تعديل دستوري محدود". وهذا الدستور الجديد ينبغي أن يتيح لجماهير شعبنا، على مختلف أطيافها السياسية، وعقائدها الدينية، وأعراقها الإثنية أن تشارك في تقرير مصيرها وصنع مستقبل الأجيال القادمة".

وطالب البيان بستة مطالب، أولى هذه المطالب تنادي بحتمية صياغة دستور جديد يتناسب ومتطلبات العصر، من خلال تشكيل لجنة تأسيسية وطنية تُمثل فيها كل فئات وأطياف الشعب. وثاني المطالب أن ينص الدستور الجديد، وبوضوح علي علمانية الدولة (بالمعني الإيجابي للكلمة)، حتي يتساوي جميع المواطنين أمام القانون علي اختلاف أديانهم ومذاهبهم، وفئاتهم ومشاربهم، وأجناسهم (ذكوراً أو إناثاً)، وألوانهم وهوياتهم، وثالث المطالب رفع سقف الحريات إلي أقصي الحدود، ورابع المطالب صياغة القوانين العلمانية التي تنظم حياة الأفراد، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، وخامس المطالب بأن تقوم القوات المسلحة المصرية بحماية الدستور وعلمانية الدولة، لضمان التزام أية حكومة منتخبة به، ولمنع تنكر الحكومات المنتخبة للدستور أو لبعض مواده، لأسباب أيديولوجية بعد انتخابها مباشرة، وسادس المطالب أن يتضمن الدستور الجديد التزاماً كاملاً وواضحاً بكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وقد وقع على البيان سبعة من قساوسة الكنيسة الإنجيلية وهم: الدكتور القس إكرام لمعي المتحدث الإعلامي باسم الكنيسة، والقس جمال زكي متى، والقس رفعت فكري سعيد، والقس نادي لبيب، والقس فوزي فرج الله، والقس نصرالله زكريا، والقس أشرف شوقي، وعدد من المثقفين الأقباط[٣٧].

وفي يوم الأثنين ١٧ أكتوبر ٢٠١١ أصدرت المؤسسة الكنسية المشيخية بياناً نددت فيه بأحداث ماسبيرو والتي وقعت يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ وفيه حاول الجيش فض مظاهرة سلمية لمسيحيين فقتل أكثر من ٣٠ شخصاً منهم ونص البيان كالتالي:

"يعرب "سنودس النيل الإنجيلي" المجمع الأعلي للكنيسة الإنجيلية المشيخية ب(مصر)- عن بالغ الحزن والأسف لما وقع من أحداث ب"ماسبيرو"، مصلياً من أجل تعزية خاصة لأُسر الشهداء الذين عبّروا بدمائهم عن محبتهم لبلادهم، ومن أجل كل المصابين والمتضررين.
كما يعرب السنودس عن ارتياحة لقرار المجلس العسكري بإجراء تحقيق عادل وتقديم الجناة إلي العدالة،مطالباً بما يلي:
أولاً- أن تكون إدارة البلاد في الفترة القادمة قائمة على الوقاية من الأزمات بدلاً من محاولة علاجها، أي الإدارة بالأهداف وليس الإدارة بإطفاء الحرائق.

ثانياً- أن لا يوجه سلاح الجيش إلي أبناء "مصر" بكل أطيافهم، حيث أن الجيش المصري هو سيف "مصر" ودرعها ضد أي غزو أجنبي.

ثالثاً- أن تشكل وزارة قادرة على قيادة "مصر" بحنكة سياسية، ولا تترك الأمور تستفحل فيصعب حلها.

رابعاً- أن تقوم القوات المسلحة بتكريم الشهداء الذين سقطوا في ميدان المعركة بالطريقة الملائمة وتعويض أسرهم.

خامساً- أن يكون الإعلام المصري محايداً، ويقف علي مسافة واحدة من جميع أطياف الشعب المصري.

سادساً- أن تُحقق المطالب التي تؤدي إلي وحدة الشعب المصري وترفع الغُبن عن بعض أبنائه، ليس كمطالب لطائفة معينة ولكن كمطالب للمصريين جميعا، بتحقيق المساواة بين كل مواطني"مصر"، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون.

سابعاً- أن تُشجع الوزارة الانتقالية والمجلس العسكري جميع أطياف الشعب علي الانخراط في العملية الديمقراطية، وذلك بأن تكون "مصر" مظلة الأمن والأمان، وأن يشعر كل مواطن يُساهم في الحياة السياسية أنه آمن علي نفسه وعمله وأسرته."

الكنائس المحلية وثورة ٢٥ يناير:

١- كنيسة قصر الدوبارة الإنجيلية:

بحكم أن موقع كنيسة قصر الدوبارة في قلب ميدان التحرير لذلك كان لها دور واضح ومشهود سواء في استخدام المبني أو في مشاركة قياداتها في الثورة، ومن الغريب أن كنيسة قصر الدوبارة بها اجتماع صلاة كل يوم إثنين وكانت تصلي لأجل مصر ولأجل مبارك باستمرار، وبعد أن قامت الثورة بدأت الصلاة لأجل اكتشاف إرادة الله من خلف الثورة واستمرت تصلي لكي يعطي الله الحكمة للرئيس مبارك في إدارة الأزمة، وبعد تنحي الرئيس بدأت الكنيسة تصلي لأجل نجاحها واستمرارها، ولأن الكنيسة في قلب الميدان كان أمامها خياران: إما أن تغلق أبوابها وتكتفي بالصلاة لأجل مصر أو تساهم في الثورة من خلال إعداد إحدى قاعات الكنيسة في مدخل الكنيسة وتجهيزة ليكون مستشفى ميداني لعلاج الجرحى، وقد انحازت قيادات الكنيسة للاختيار الثاني، وأدار المستشفى أطباء وممرضات وإداريين من الكنيسة على مستوى عالٍ من الحرفية، وتعاون القائمون على هذا المستشفى مع القائمين على مستشفى مسجد عمر مكرم والذي يقع أيضاً في الميدان، ومع مستشفيات أصغر كانت داخل الخيام في قلب الميدان، ومن ضمنها مستشفيات

يديرها مسيحيون إنجيليون مثل عيادة في إحدى العمارات المطلة على الميدان كان يشرف عليها أطباء إنجيليون ضُربت بزجاجات المولتوف وعيادة أخرى كان يشرف عليها د. أوسم وصفي وهو دكتور نفسي وخريج كلية اللاهوت الإنجيلية اقتحمها البلطجية الشبيحة لكي يأخذوا منها أدوية المخدرات ولقد غطت أكثر من قناة فضائية مصرية ماقامت به كنيسة قصر الدوبارة من خلال المستشفى الميداني، ووضح الدور الوطني لكنيسه محلية في قلب الميدان. ومن ضمن المشاهد التي ركز عليها التليفزيون هو قيام ممرضتين مسلمتين بالصلاة من على منبر الكنيسة وعلى سجادة المنبر بعد أن سمح لهما راعي الكنيسة بذلك عندما رآهما وهما تبحثان عن مكان لتصليا فيه، وقد انضم لفريق المستشفى الميداني أطباء وممرضات من المسلمين، ومن الغريب أن كل من عمل بالمستشفي اكتشف الروح التي يعمل بها الآخر، وكان اكتشاف المسلمين لاخوتهم المسيحيين مذهلاً وذلك لأن المجتمع المصري كانت تسودة منذ السبعينيات صور مشوهة عن الآخر المختلف، واعتبار أن المسيحيين وخاصة الإنجيليين منهم عملاء للغرب هذا فضلاً عن مناهج التعليم التي تفرق بين المؤمن والكافر...إلخ.

وفي أحد أيام الأحاد أقامت الكنيسة مايسمي بيوم الشهيد، وفيه كرمت شهداء الثورة وتحدث في هذا اليوم بعض من مشايخ الأزهر، وقادة إسلاميين وبعض المثقفين، ولاشك أن الجمهور الإنجيلي قد انقسم حول هذه الممارسات فمنهم من اعتبر أن هذا دور وطني لابد أن تقوم به الكنيسة ومنهم من تحفظ على بعض الممارسات على أنها لا تتناسب مع الفكر المسيحي مثل صلاة الممرضات على منبر الكنيسة، وإقامة يوم الشهيد، أو الكلمات التي قيلت بهذا الخصوص إلا أن جمهور الإنجيليين شجعوا جداً المستشفى الميداني والعلاقة مع المساجد المجاورة لإسعاف الجرحي.

٢- كنيسة مصر الجديدة الإنجيلية:

i. لجان المواطنة:

كوّنت كنيسة مصر الجديدة مايسمى بلجان المواطنة وهي تضم لجنة مواطنة للطائفة المشيخية ثم لجميع الطوائف المسيحية بدون استثناء ولجنة مواطنة خاصة بكنيسة مصرالجديدة وكانت ومازالت هناك اجتماعات دورية لكل لجان المواطنة بالطوائف المسيحية لتحقيق مايلي:

- عمل قوائم افتقاد للكنائس على مستوى الجمهورية للتوعية السياسية والتعريف بأهداف الثورة.
- تكوين لجان مواطنة مصغرة للتواصل مع اللجان الرئيسة.
- مراجعة مرشحي مجلس الشعب لبيان من منهم يعضد الدولة المدنية، وتعريف الشعب المسيحي بهم.

- لجان لتوعية الشعب على مستوى الجمهوريه بمسيحيه ومسلميه بكيفية الإدلاء بالصوت الانتخابي بالطريقة الصحيحة.
- تدريب المتطوعين للعمل كمراقبين فى اللجان لضمان سير العملية الانتخابيه بالطريقة الصحيحة .
- الاجتماع مع الحركات الثوريه الموجودة على الساحه للتنسيق معها مثل مصر المحروسة ومصر الثورة والاتحاد القبطى.

ii. زيارات ميدانية لميدان التحرير:

بدأت الزيارات الميدانية لميدان التحرير بدءاً من ٢٨ يناير بهدف تزويد الثوار بالأغذية وأدوات النظافة، والشد من أزرهم وتشجيعهم.

iii. التواصل مع المسئولين عن المستشفى الميداني بكنيسة قصر الدوبارة وذلك لسداد احتياجاتهم مثل إمدادهم بكمامات لحماية الثوار من الغازات المسيلة للدموع وكذلك أقراص الفحم لمن يصاب بالغاز، وأدوات ومستلزمات طبية، كذلك إعداد شبكة اتصالات بمعظم المستشفيات المتواجدة في الميدان.

iv. أحداث ماسبيرو:

والتي فيها تصدى الجيش لمظاهرة مسيحيّة سلمية ودهس المتظاهرين بالدبابات والمدرعات، ولقد شارك في هذة الوقفة الاحتجاجية فريق المواطنة بمصر الجديدة تحسباً لأي تصادم مع الجيش، وبعد التصادم قامت اللجنة بزيارة الجرحى بالمستشفي القبطي ومعهد ناصر وزيارة أهالي الشهداء وتقديم العون المادي المتاح لهم.

v. الاحتفال بعيد الأم مع أمهات الشهداء:

عقدت لجنة المواطنة احتفالاً ضخماً في الكنيسة يوم الجمعه ٢٥مارس بعيد الأم، لتكريم شهداء الثورة وقد حضرت بعض أمهات الشهداء ومعهم بعض شيوخ الأزهر وقساوسة من الإنجيليين، وقد قامت اللجنة بتكريم الأمهات.

vi. ترميم وتجديد قسم مصر الجديدة:

بعد الانفلات الأمني نتيجة انكسار الشرطة يوم ٢٨ يناير، قام البلطجية مع الأهالي الذين عانوا من سطوة الشرطة وتعذيبها للمواطنين في النظام السابق باقتحام أقسام الشرطة وإحراقها وقد قامت لجنة المواطنة بكنيسة مصرالجديدة بترميم وتجديد القسم.

vii. تنظيف ميدان التحرير وحي مصر الجديدة:
قامت كنيستا قصر الدوبارة ومصرالجديدة بحملة تنظيف لميدان التحرير بعد ترك الثوار له إثر تنحي الرئيس السابق، كذلك تنظيف حي مصرالجديدة بالاشتراك مع بعض ائتلافات الشباب وجامع الثورة وجامع ميدان الجامع.

viii. إقامة ندوات وورش عمل:
أقامت كنيسة مصرالجديدة العديد من الندوات وورش العمل بعضها بالاشتراك مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والبعض الآخر مع فريق المواطن الأرثوذكسي والبعض الآخر مع ائتلافات شباب الثورة ومصر المتنورة ومصر المحروسة والتحرك الإيجابي وذلك للتوعية السياسية للجماهير والتعليق على الأحداث وتوقعات المستقبل.

دور الشباب المسيحي الإنجيلي التلقائي بعيداً عن المؤسسة والكنيسة المحلية:
لقد خرج الكثير من الشباب المسيحيّ وشاركوا في ملحمة الثورة ابتداء من ٢٥ يناير وحتى تنحي الرئيس واستمروا حتى سقوط النظام بالكامل، واستطعت أن التقي بالدكتور إيهاب الخرّاط وهو شيخ إنجيلي وناشط حقوقي وطبيب نفسي وقد نزل الى الميدان بمفردة يوم ٢٥ يناير ثم مع زوجتة ميرفت وأولاده كعائلة يوم ٢٨ يناير وقد فوجىء بمجموعات من الشباب الإنجيلي من كنائس مختلفة ليس فقط من القاهرة ولكن على مستوى الجمهورية من المنيا وأسيوط وسوهاج، وقد قدّر عددهم بالآلاف، وليس لدية إحصائية محددة بعددهم، وقد حكي لنا أنه تم القبض يوم ٢٨ يناير على عدد من الشباب الإنجيلي يقدر عددهم بستة أفراد أخذوا في ميني باص بدون أرقام أو هوية كان منهم باسم رضا لويس وتامر إيهاب الخرّاط وبعد أن أفرجوا عمّن كانوا في الميني باص اقتادوا رضا وإيهاب لجهة غير معلومة، ثم اكتشفوا بعد ذلك أنهم كانوا مسجونين في قسم روض الفرج، وفي إحدى الهجمات على التحرير بالقنابل المسيلة للدموع ركضت عائلة إيهاب مع مجموعة أخرى من الإنجيليين مسافة ثلاثة كيلومترات واحتموا في ميدان رمسيس داخل مسجد الفتح وهناك اكتشفوا مجموعتين إنجيليتين آخريين محتميتين داخل المسجد.

وفي يوم ٢٨ يناير الساعة السادسة مساء انهزمت الشرطة أمام ضغط الشباب وفي ذلك اليوم أصيب شاب إنجيلي ناشط حقوقي يُدعى أثناسيوس وليم بخرطوش في صدرة وكاد أن يقتل، في ذات الوقت حدث الهجوم الشرس على الثوار وقد اختفى كثيرون منهم ولم يعودوا لأسرهم، وبسبب انكسار الشرطة قام الكثير من الشعب باقتحام الأقسام التي كانوا يعذبون فيها في عهد النظام السابق وقد

تم إحراق الكثير من هذة الأقسام وقتل ضباط وجنود إلا أن مستشفى السلام بالمهندسين وهو مستشفى مسيحيّ قام بعلاج المصابين مجاناً، في ذلك اليوم خلع الكثير من ضباط الشرطة والجنود ثيابهم ليتخفوا حتى لايصابوا بأذى أو يقتلوا من قبل المتظاهرين.

وقد تكونت لجان شعبية معظمها من الشباب المسيحيّ الإنجيليّ لحماية بعض الأقسام مثل قسم الدقي الحي الذي يسكن فيه د.إيهاب الخراط وقد قام بقيادة وحماية القسم شاب إنجيلي اسمة هادي، وانتشرت اللجان الشعبية في غياب الشرطة لحماية المنازل والكنائس والمساجد من البلطجية والسارقين، وقد قام ضابط شرطة بإطلاق النار على عضو لجنة شعبية فأردوه قتيلاً.

قداس الميدان:

كان من أهم المظاهر الرائعة لميدان التحرير هو التلاحم الحقيقي بين المسلمين والمسيحيين وقد سجلت بالصوت والصورة رجل دين مسيحي يسكب علي يدي رجل دين إسلامي مياه للوضوء، وشباب مسلم يحيط بشباب مسيحي ليترك لهم الفرصة للعبادة بالترنيم والصلاة وكانت في الميدان عدة منصات لإلقاء الخطب والمواعظ واحدة لليسار وأخرى للإخوان. وهكذا فقد قدم المسيحيون عظات وترانيم أكثر من ثلاث أو أربع مرات في أيام الجمع والأحاد علي منصة اليسار والإخوان ويتذكر د.إيهاب عظتة الأولى للميدان وكانت عن الشاب عيسى بن مريم الذي وقف ضد الاستبداد السياسي ودفع الثمن غالياً، وقد تحمس الشباب لهذة العظة، وفي نهاية عظتة هتف في مكبر الصوت"باسم المسيح نطرد روح الخوف" وهتف الميدان كله خلفه"باسم المسيح نطرد روح الخوف" وكان يقف بجواره الاستاذ "حمدي قنديل" الصحفي والإعلامي المعروف ومعه زوجتة الفنانة نجلاء فتحي وبعد أن انتهي الجمهور من الهتاف أمسك حمدي قنديل مكبرالصوت وهتف"باسم المسيح نطرد روح الخوف" وردد مئات الآلاف من الشباب هذه الجملة التي اهتزت لها مصر كلها، وقد شارك في العبادة من وعظ وترنيم عادل أنسي أحد القادة من كنيسة الكاثوليك وكامل مجدي صالح عضو المجلس الملي الأرثوذكسي ورجل الأعمال الأرثوذكسي المعروف هاني عزيز، ومن الأمور الطريفة أن الجماهير تجاوبت مع فريق الترنيم الإنجيلي وهتفت معه بكل قوة عندما كان يردد ترنيمة "بارك بلادي.....بارك بلادي"، ولكن عندما بدأ نفس الفريق يرنم "مبارك شعبي مصر" هتفت الجماهير :بلاش دي، بلاش "مبارك"، وفعلاً لم ترنم هذة الترنيمة بسبب مبارك وهكذا نرى الحس الفكاهي للشعب المصري في أصعب وأحرج المواقف.

العلاقات المسيحية الإسلامية في مصر في سياق الربيع العربي

اليزا فيريرو

العلاقات المسيحية-الإسلامية في مصر في سياق الربيع العربي

اليزا فيريرو

«مسيحيون ومسلمون يداً واحدة!» هذا ما ردده المتظاهرون في ميدان التحرير خلال الاعتصام الذي دام ١٨ يوماً، وأطاح بالرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك. وسرعان ما تم التعبير عن الفكرة نفسها خلال التحركات الجماهيرية اللاحقة، التي تابعها الإعلام العالمي بحفاوة، وتحديداً حمل شعارات الهلال مع الصليب باعتبارها إحدى رايات الثورة. ومن ذلك ما حملته المشاهد من قيام أقباط بحماية مسلمين أثناء تأديتهم لشعائر الصلاة، وما جرى في مراسم القدّاس المسيحي في ميدان التحرير على أرواح شهداء الثورة بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث قام المسلمون بتشكيل دروع بشرية لحماية المسيحيين، وإنشادهم سوية هتافات «آمين». كذلك قيام رجال دين مسيحيين وشيوخ من الأزهر بالتواجد وسط الاحتجاجات.

لقد نجحت علامات ورموز الوحدة الوطنية هذه بجذب أنظار العالم أجمع، في الوقت الذي نظر إليها بعض المعلقين باعتبارها محض دعاية إعلامية تستهدف جذب أنظار المشاهد الغربي، أو كونها في أفضل الأحوال عنصراً هامشياً لا يعبر عن حيثيات الثورة المصرية. وبحسب رأيي، أخفق هؤلاء المعلقون في لمس الدلالات الأعمق لمثل هذا الحراك. فبدءاً ذي بدء، يمكن القول أن تعبيرات التلاحم بين المسلمين والمسيحيين خلال الثورة تشير إلى مستوى أعمق من مجرد الرموز والشعارات. ففي واقع الأمر، جمع بين أعضاء الدينين مشاعر التضامن الحقيقية، واشترك المحتجون في ميدان التحرير وخارجها، في مختلف جوانب الحياة اليومية، ووسط أجواء من التعاون لم يسبق له مثيل. لقد قاموا- يوماً بعد آخر- بمواجهة معترك الأحداث المختلفة يداً بيد، سواء أكانت جيدة أم سيئة. ومن ذلك جهودهم المشتركة في حماية المنازل والمنشآت العامة (كالمتحف المصري) ودور العبادة المختلفة. ولهذا الغرض، تم تأسيس اللجان الشعبية، التي توسع دورها لتؤدي مهاماً أخرى (مثل تنظيف الشوارع، وتزويد متظاهري ميدان التحرير بالإمدادات والخدمات، ومحاولة الحد من ارتفاع أسعار المأكولات، الخ)، وذلك في سعيهم لإسقاط مبارك. ويلاحظ من هذا السلوك قيام المصريين بخلق مجتمع بديل لمدة ثلاثة أسابيع: مجتمع قائم على التعددية، والتضامن المشترك بين مختلف الأطياف، حيث لعب الدين دوراً في تعزيز أواصر التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية، على عكس ما كان عليه الحال أبان حكم مبارك. وتجدر الإشارة إلى أن مساعي الوحدة بين المسلمين

والمسيحيين كانت بارزة قبل الثورة، وخاصة مع انفجار كنيسة القديسين في الاسكندرية بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فخلال التظاهرات الاحتجاجية ضد الحكومة في أعقاب حادثة التفجير، تم إعادة توظيف اشارة الهلال معانقاً الصليب (والتي سبق وأن تم استخدامها من قبل حزب الوفد في بدايات القرن العشرين خلال النضال ضد الاستعمار البريطاني).

لقد نجح متظاهرو ميدان التحرير في الاستناد إلى مرجعيات التعايش الإسلامي-المسيحي، والمتشكلة في مصر خلال آلاف السنين من العيش المشترك، فضلاً عن مجابهتهم لنموذج «المصرنة» القائم على مفهوم الهوية الدينية، إن كانت إسلامية أم مسيحية، والتي نالت رواجاً لدى بعض الأطراف، بالتواطؤ مع أجهزة الإعلام العالمية التي لم تتوان عن احتضان مثل هذه النزعات. من هنا، قامت الوحدة الدينية -التي تم التعبير عنها خلال الثورة المصرية- على أساس من المقومات التاريخية، والحاجة الملحة إلى التصدي للفتن الدينية.

وحتى كتابة هذه المداخلة، كانت الاضطرابات في مصر قد تجددت بعنف غير معهود، وجاء معها أيضاً تجدد التضامن بين المسلمين والمسيحيين. فعلى سبيل المثال، لوحظ اشتراك الأطباء من المسلمين والمسيحيين في إسعاف الجرحى، والذين تم استقبالهم في كل من الكنيسة الإنجيلية وجامع عمر مكرم القريبين من ميدان التحرير.

إن الحث على الوحدة الدينية في ميدان التحرير لم يكن محض دعاية إعلامية أو محاولة لإنكار تغلغل الطائفية، بل على العكس من ذلك: تشير هذه المساعي إلى وجود إقرار بتصاعد أتون الطائفية في الشارع المصري، وفي الوقت ذاته تسعى فيه إلى مقاومة الطائفية. ويمكن حتى القول أنه كان رداً سياسياً على الموروث الذي تركته عهود من حكم مبارك، والقائمة على استغلال العنصر الطائفي، بغية بث الفتنة والسيطرة على الأمة.

لطالما شهدت الساحة السياسية المصرية استغلالًا للعامل الديني بشكل أو بآخر، ولهذا دعوني أركز على فترة حكم حسني مبارك لالقاء الضوء على هذا الموضوع . لم ينجح نظام مبارك خلال العقود الأخيرة في مجابهة نفوذ الأصولية الإسلامية بشكل سليم، بل انحصر دوره في السعي لإبقاء جماعة الإخوان المسلمين تحت السيطرة، مخافة أن تشكل تهديداً على وجود النظام، وذلك من خلال اتباع سياسة القهر حيناً، واللين حيناً آخر، تبعاً للحاجة السياسية الملحة. لقد امتلأت السجون المصرية بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وكانت الأمور تجري على النقيض مما أراده النظام.

فلقد أتاح النظام نمو الاتجاه السلفي، الذي عول عليه كثيراً ليخل بموازين الثقل المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين. وعلى افتراض أن جماعات الدعوة السلفية لا تشكل تهديداً للنظام (على الأقل حتى إحالة مبارك)، تم اعتبارها متنفساً آمناً لاستيعاب غضب الشارع المصري من ممارسات النظام القمعية. في الوقت نفسه، تم شحن ديباجة «خطر التطرف الإسلامي» لمواصلة العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١، وتبرير خنق أي حركات معارضة. كذلك تم توظيف «خطر التطرف الإسلامي» لترسيخ بقاء نظام مبارك، على اعتبار أنه الرادع الوحيد ضد انتشار الإرهاب والأصولية الإسلامية في مختلف أرجاء العالم. ومقابل مثل هذه الخدمات، وتعبيراً عن امتنانها على هذه الجهود، حاول الغرب غض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. كان «الخطر الإسلامي» مفيداً أيضاً لإرضاخ الأقلية القبطية. فقد خشي عدة مسيحيين من وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم، الأمر الذي فسر صمتهم عن ممارسات النظام باعتباره أفضل الأسوأ.

ذهب نظام مبارك - وتحديداً وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي - إلى أبعد من ذلك. فإثر ثورة كانون الثاني-يناير، تم الكشف عن تورطه في تأجيج الصراع الطائفي بشكل متعمد. ومن الأمثلة على ذلك، التقرير الذي نشرته للمرة الأولى الصحيفة اللبنانية «تيار» (tayyar.org) بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، ظهر فيه اتهام مصدر دبلوماسي بريطاني وزير الداخلية المصري حبيب العادلي بالضلوع في تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية[٢٨]. ويتم التحقيق حالياً في خفايا هذه المسألة. من الأمثلة على ذلك أيضاً[٢٩] التقرير الرسمي الصادر عن وزير العدل المصري الذي يكشف حصول منظمة «أنصار السنّة» السلفية على مبلغ مالي طائل وقدره (٢٩٦ مليون جنيه مصري) من دولة قطر والكويت. ومن المثير أن التقرير ذاته يشير إلى موافقة وزير التضامن الاجتماعي علي المصلحي (المعين من قبل مبارك خلال ثورة يناير) على هذا المبلغ، بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، وذلك قبل ساعات قليلة من الإطاحة به. إن هذا المبلغ هو أكبر من كونه مجرد معونة لأعمال خيرية أو ترميم مساجد. كما أن بروز الدعوة السلفية في الساحة العامة بسرعة خاطفة بعد سقوط مبارك قد يكشف الستار عن احتمال استخدام مثل هذه الأموال لأغراض الدعاية الإعلامية والعمل السياسي، وبمباركة بقايا النظام السابق، والذين - وفقاً لبعض الأطراف - استمروا في بعث شرارة الفتنة الطائفية خلف الأضواء. من هنا، يجب ألّا يغفل أي تحليل للعلاقات المسيحية-الإسلامية في مصر عن ضلوع النظام في تأجيج النزاعات الطائفية.

إن عقوداً من اللعب على وتر الصراع الطائفي، قد تركت تلقائياً أرضية خصبة لتنامي التعصب الديني. يضاف إلى ذلك غياب وجود حراك ثقافي واسع النطاق لمجابهة التعصب الطائفي، وتراجع

البنى التعليمية في البلاد، والتي كان يعول عليها لأداء دور حيوي في هذا السياق. إن ما تمكنت الثورة من تحقيقه هو كشف الستار عن الأزمة الطائفية إلى أقصى حدودها. وحتى مع عدم استثناء الأيدي الخفية لبقايا النظام، تشير حوادث العنف الطائفي بعد سقوط مبارك إلى كون وباء الطائفية قد أخذ مجراه في الشارع المصري، ومن المتوقع أن تدوم فترة «العلاج» مدة طويلة، ويتعين الالتزام الجاد، والمثابرة، والعمل الدؤوب لتحقيق ذلك. وللأسف، لم تظهر القوات العسكرية بوادر التحرك في هذا الاتجاه، بل ذهب أغلب المسؤولين عن الأحداث الطائفية في سبيلهم، دون أدنى عقاب مادي أو معنوي.

كانت تجربة ميدان التحرير الثمرة الأولى من نوعها في «رحلة علاج» تنطلق من القاعدة الجماهيرية. فقد تمكنت من تجريد الجماهير العربية من معضلة حسم القرار بين ناري الحكم السلطوي والتوجهات الإسلامية، وذلك بطرحها خياراً ثالثاً لبناء مجتمع من نوع جديد: مجتمع يستند إلى تعاون مختلف الأطياف الاجتماعية في القضايا الملحة، وبعيداً عن الأيديولوجيات الرنانة. وفيما يتعلق بالعلاقات الإسلامية-المسيحية، يشير ذلك إلى تحول الحوار بين الأديان من مستوى الحوار الرسمي، الذي يتسم بطابع لاهوتي بحت، إلى «حوار حياتي» ينطلق من المؤسسات الدينية إلى جمهور المؤمنين. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن فصل «الحوار الحياتي» اليوم عن الحوار الوطني الذي يفترض أن يعمم على مستوى أوسع بين مختلف الفئات الاجتماعية.

من البديهي أن تجربة ميدان التحرير الحالية يجب أن تترجم إلى واقع ينطبق على سائر فئات المجتمع، وإن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي بناء مجتمع مدني ديمقراطي، ومن المتوقع أن تسهم الوحدة الإسلامية-المسيحية في دور حيوي في هذا الاتجاه، كما حدث أثناء العمل المشترك لإنجاح ثورة يناير. ومن جانب آخر، فمن المتوقع أن يعمل بناء دولة ديمقراطية بدوره على تحسين العلاقات المسيحية-الإسلامية، وتوحيدهم تحت راية المواطنة بشكل مستقل عن الدين. من هنا، لا يمكن استبعاد العلاقات الإسلامية-المسيحية باعتبارها مسألة ثانوية في الثورة، بل تبين منذ البداية أنها مسألة جوهرية وجزء لا يتجزأ من بنية الثورة.

إن تطوير العلاقات الإسلامية-المسيحية لا يقوم على إرساء دولة ديمقراطية فحسب بل يجب على المؤسسات الدينية أيضاً التجاوب مع التحديات التي تعترض مسيرة الديمقراطية، والتي تعد أمانة في أعناق المجتمع بأسره، وعبر مختلف القطاعات، وعلى كل من الكنيسة القبطية والمؤسسات الإسلامية إجراء اصلاحات داخلية، ومراجعة أدوارها في المجتمع بشكل متأن. يسود التردد حالياً بعض الأطراف

فيما يتعلق بدور الدولة ككيان محايد يستوعب المؤمنين من مختلف الفئات والعقائد، كذلك لا يتوفر وعي كاف حول مفهوم المواطنة المستقلة عن الدين، وفي هذا السياق، نعود ونستذكر أهمية مبادرات المؤمنين من القاعدة الجماهيرية، غير المنتمين إلى هياكل مؤسساتية. وتوجد حالياً مبادرات «شراكة ديمقراطية» من قبل بعض المؤمنين، ومن ذلك مطالبة مجموعة من الأقباط الأرثوذكس بالزواج المدني والسماح بالطلاق، ودعوة أساتذة من الأزهر إلى استقلال الجامعة عن جهاز الدولة.

إن العلاقات الإيجابية بين المسلمين والمسيحيين تتطلب إرساء دولة ديمقراطية، ويعتمد ذلك على شراكة المجتمع المدني في هذه العملية، وإننا لا نحتاج إلى إعادة خلق مثل هذا المجتمع المدني من جديد في مصر لأنه كان موجوداً منذ مدة طويلة. وفي واقع الأمر، فإنه كان دوماً المعارض الأقوى لأية أجندة تقوم على تجزئة البلاد من منطلقات طائفية. ولوحظ تحرك هذا المجتمع المدني، المتشكل من كل من المسلمين والمسيحيين، والمتعلمين وغير المتعلمين، كردٍ على مختلف حوادث العنف الطائفي، ساعياً -حتى قبل الثورة- إلى العمل على الوحدة الدينية، وعلى الرغم من ذلك، لا يلقى هذا المجتمع المدني القدر الكافي من الاهتمام والرعاية، وخاصة من قبل أجهزة الإعلام، الأمر الذي يجعل مؤججو الفتن الدينية اللاعبين الأساسيين في الساحة. ويعد تعزيز مثل هذا المجتمع المدني خطوة هامة في طريق تحقيق دولة ديمقراطية.

إن الوضع الراهن في المجتمع المصري يواجه التحديات والصعاب دون أدنى شك، وإن الوحدة بين المسحيين والمسلمين- كما انعكست في ميدان التحرير- لم تتأصل ولم تكتمل بعد، ومع ذلك، وعلى الرغم من الرياح التي تعصف به، فإن الظروف الحالية تحمل فرصة ذهبية لتحقيق التغيير. وعلى عكس حالة الجمود التي كانت سائدة خلال النظام السابق، فإن الوضع الراهن يتحلى بإمكانية التدخل الفاعل على أرض الواقع لإحداث التغيير، شريطة وجود جهد مشترك من قبل كل المسيحيين والمسلمين، مع مواصلة الإصرار على المطالبة بحقوقهم كمواطنين مصريين، وعدم العزوف عن المشاركة الاجتماعية أو الانكفاء في جماعاتهم الدينية، وحتماً يتطلب مثل هذا النضال وقتاً طويلاً دون شك. إذ لا يمكننا استبدال عقود من القمع والطائفية في ليلة وضحاها. إن الجنوح إلى التشاؤم لن يجدي نفعاً، بل سيزيد الوضع سوءاً، ويؤدي إلى عودة نظام شمولي بشكل أو بآخر، الأمر الذي قد يجعل الأزمة الطائفة أكثر سوءاً وتعقيداً.

المسيحيون والثورة في سوريا

أية مخاوف من الثورة، أي نظام سياسي في المستقبل ؟

د. نجيب جورج عوض

المسيحيون والثورة في سوريا
أية مخاوف من الثورة، أي نظام سياسي في المستقبل؟

د. نجيب جورج عوض

مقدمة: من أين؟

حين يتذكر الناس بداية الثورة في تونس، يتحدث الجميع عن قصة محمد البوعزيزي[٣٠]. وحين يتحدثون عن انطلاق ثورة مصر، يذكر الجميع وائل غنيم[٣١]. أما في سوريا، فحين سنتذكر بدايات الثورة بعد انتهائها بالنجاح، سوف نعود جميعاً بالذاكرة إلى شهر آذار من عام ٢٠١١، إلى مدينة درعا القابعة في الجنوب البعيد من سوريا، المدينة ذات الغالبية السنية والأقليات المسيحية والدرزية، المدينة المحافظة سوسيولوجياً، المعدومة اقتصادياً وتنموياً، والمحرومة خدماتياً، والمطوقة بكل ما تعنيه الكلمة، أمنياً وعسكرياً بحكم موقعها الجغرافي القريب من خط النار مع إسرائيل. وحين نحاول أن نقرن بداية الثورة بحادث في ذاته، سنتذكر قصة الأولاد الثلاثة عشر، الذين تأثروا بما سمعوه في التلفاز من شعارات أطلقها ثوار مصر وتونس، وراحوا على سبيل اللعب الطفولي البريء يرددون- أثناء فترة الاستراحة في باحة المدرسة- عبارة «الشعب يريد تغيير النظام.» وراحوا لاحقاً يكتبون تلك العبارة على حائط المدرسة. تحولّ ما بدأ كلعبة أطفال بريئة ثم تحول إلى عود ثقاب أشعل ثورة بدأت في سوريا ولم تنته بعد ، مسجّلين في كتب التاريخ أول ثورة في التاريخ البشري يبدأها أطفال.

كما هي العادة في كل مؤسسات البلد التربوية، يكتب عنصر الأمن الموكل بمراقبة تلك المدرسة تقريراً إلى رؤسائه يخبرهم بما سمع من الأولاد من ترديد. فما كان من رئيس فرع الأمن السياسي (ابن خالة رئيس النظام، والمدعو عاطف نجيب) إلا أن أرسل عناصره لاعتقال الأطفال الثلاثة عشر وزجّهم في سجن فرعه. وحين ذهب أهاليهم لاحقاً للحديث مع الضابط المذكور والتماس عطفه ورأفته بأطفال صغار غير مسؤولين عمّا لا يمثّل لهم سوى لعبة بريئة، ما كان من الأخير إلا أن قال لهم: «اعتبروا أطفالكم وكأنهم لم يكونوا وامضوا واصنعوا سواهم. وإذا كنتم لا تعرفون كيف تفعلون ذلك سنتكفل أنا وعناصري بفعله مع نسائكم بالنيابة عنكم.» بعد بضعة أيام من هذا، استلم الأهالي أولادهم وقد تعرضوا للتعذيب الجسدي والقتل والتشويه. كان هذا الفعل الإجرامي أكثر من كافٍ لخروج مدينة درعا بأكملها تقريباً وهي تصرخ «حرية، حرية، الشعب يريد حرية.» وحين تلقف النظام جدية ما يحدث واشتم فيه بوادر حركات مشابهة لما أشعل الثورات في تونس ومصر،

خرجت مستشارة الرئيس على التلفاز وأطلقت سلسلة وعود إصلاحية ووعدت بمعاقبة المسؤولين عن الحادث الأليم (تم سحب ابن الخالة من درعا فوراً وإرساله إلى قريته ليكون بأمان، بدل اعتقاله ومحاسبته) وبحزمة قرارات رئاسية سيتغير وجه سوريا للأبد، كما قالت المستشارة.

إلا أنَّ الأسابيع اللاحقة لهذا الخطاب الإعلامي تبين أن كلام المستشارة كان مجرد حبر على ورق، وأن الوعود لم تكن سوى مسكنات بعيدة عن التطبيق الفعلي، وأنَّ النظام ماضٍ في سياسته القمعية والأمنية التقليدية وأنه مقتنع بقدرته على قمع أي حراك سياسي أو شعبي ضده، بكل أنواع القوة المتاحة، ناهيك عن أنَّ النظام لم يعترف أصلاً بوجود حراك تغييري في البلد. هذا ما بينته الشهور التالية، وهذا ما لمسه قسم كبير من الشعب السوري في قراءة الرئيس الأسد للأحداث، التي أعلنها في خطابيه الشهيرين أثناء الثورة، الأول في مجلس الشعب والثاني في جامعة دمشق، حين قسم البلد إلى منحيين: «معنا» و«ضدنا» (أي مع النظام وضده) وفرز الناس إلى «متآمر وإرهابي ومندس» (وهم المتظاهرون والمطالبون بالحرية) أما الطرف الآخر»فهم الوطنيون والمخلصون لسوريا» (وهم من لم يتظاهروا ومن لهم على حد تعبيره «مطالب محقة» -دون أن يفهم أحد ما هي تلك المطالب المحقة وما هي المطالب التي لا تنطبق عليها صفة «محقة»-). ورفض الأسد أن يظهر أي تعاطف مع أسر الضحايا المدنية الذين قتلتهم آلته العسكرية أو حتى أن يعترف بوجود معارضة تستحق التحاور معها في سوريا.

ومع توالي الشهور، عبّر الشعب عن عدم رضاه عن قراءة الرئيس وتعاميه حول واقع الحال بكل أنواع المظاهرات الشعبية السلمية الواضحة المطالب. ومع تصاعد وتيرة العنف والقمع الدموي والأمني والعسكري كرد النظام الوحيد على الحراك، تغيرت أيضاً شعارات الناس من «الشعب يريد تغيير النظام» في البداية، إلى «الشعب يريد إسقاط النظام» لاحقاً، إلى أن انتهى حالياً بِـ «الشعب يريد إعدام الرئيس.» يمكن القول أن سوريا انتقلت من ثورة حرية إلى صراع مفتوح على مصراعيه بين معارضة ونظام: الأول يريد إسقاط النظام ولا يؤمن بجدوى الحوار معه، والثاني يريد أن يتمكن من إعادة الناس إلى بيوتها بالقتل والعنف، إيماناً منه بأنه إن نجح في هذا سيتمكن من إقناع القوى الخارجية بأنه مازال ممسكاً بزمام الأمور وأنه قادر على قيادة المرحلة التغييرية وصنعها، بدل أن يكون أول ضحاياها.

كثيرة هي الأسئلة والأبعاد والمعطيات التي تحملها الثورة في سوريا. وكثيرة هي الجوانب التي يمكن للمرء أن يدرس منها تعقيدات تلك الثورة، وما أفرزته من تنويعات سياسية وشعبية وثقافية

ومجتمعية خلال شهورها الثمانية التي جعلتها حتى هذه الساعة واحدة من أعقد الثورات العربية الأخيرة وأكثرها غموضاً وأطولها عمراً وأكثرها ضبابية من حيث المآلات. لن أقوم بتقديم تحليلٍ سوسيولوجي وسياسي ولاهوتي سياقي وافٍ وشامل عن الثورة السورية في هذه الورقة لعدم إمكانية تحقيق هذا في المساحة الصغيرة المتاحة لها[٣]. وسأكتفي فقط بالتطرق وباختصار شديد إلى سؤالين من الأسئلة الكثيرة المتعلقة بالثورة في سوريا: السؤال الأول يدور حول دور المسيحيين في الثورة ومخاوفهم حيالها وما الذي يعطي الانطباع بوقوفهم نائين عن الانخراط بالحراك الشعبي. أما السؤال الثاني الذي سأتطرق إليه فهو يدور حول مستقبل سوريا مابعد-البعث، وأي منظومة دولتية يمكن أن تنجح في بناء دولة مدنية وتعددية تستوعب كل تعقيدات وتنويعات وأطياف سوريا السوسيولوجية والسياسية والدينية والعرقية والطائفية.

أية مخاوف في الثورة، أو ما هو واقع الحال؟

يبقى السؤال عن موقف المسيحيين السوريين من الثورة في بلادهم واحد من الأسئلة التي يشوبها الكثير من اللغط بل والغموض عند العديد من أبناء الشارع السوري. في الشهور الثمانية الماضية، تفاوتت الآراء حول نظرة المسيحيين الفعلية للثورة ودورهم فيها. ففريق من الناس اتهم المسيحيين بأنهم يؤيدون النظام ويدافعون عنه، لا بل ويبررون له خياره الأمني. فريق آخر اتهم المسيحيين بالتزام الصمت مثلهم مثل الأقليات الأخرى في البلد (مثل العلويين والدروز والأكراد إلى حد ما) وعدم رفع الصوت المطالب على الأقل بالكف عن العنف والدم والممارسات الأمنية القمعية أو الدعوة للتغيير والإصلاح. في حين أن فريق آخر من المراقبين والمعنيين بالشأن السوري حاول أن يدافع وإن بخفر وصوتٍ خفيض عن المسيحيين ويؤكد على حضورهم الفاعل في الثورة وعلى مشاركة العديد منهم، وإن كان فردياً، في الحراك، لا بل وتعرضهم للاعتقال والتعذيب والترهيب والملاحقة من النظام، أسوة بإخوانهم وأخواتهم المسلمين في هذا البلد.

أما في إطار الشارع المسيحي وسياقه الداخلي، فقد وازى تفاوت مواقف المسيحيين من الثورة التفاوت في تفسير الآخرين لمواقفهم. فهناك بين المسيحيين من يقف فعلاً مع النظام ممثلاً حصرياً برأسه «بشار الأسد». هو لا يقف مع النظام بحد ذاته فهو يعرف مساوئ هذا النظام وفساده. إلا أنه يقف مع شخص الرئيس بالذات لأنه يعتقد أنّ هناك أمل في أن يحقق هذا الرئيس وعوده إن إتيحت له الفرصة لذلك، وإن تمت مساعدته على التخلص من إرث المنظومة السلطوية التي ورثها عن والده واضطر للتعايش معها دون أن يتمكن من تجديدها. يمكن للمرء طبعاً وبسهولة جمة، بقناعتي، أن يفند هذا الاعتقاد ويحلله نقدياً ومنطقياً ويكشف ضعفاته العديدة على المستوى

الواقعي والتاريخي وأن يشير إلى قائمة لا تنتهي من الوعود العديدة التي لم يحققها الرئيس المذكور طوال عشرة سنوات ماضية[٣٣]. ولكن لا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة وجود مثل هذا الرأي على أرض الواقع واعتقاد فريق من الشارع المسيحي (لا بل والمسلم أيضاً) بهذا الاعتقاد وإيمانه به.

هناك من جهة أخرى مسيحيون إصلاحيون ويؤمنون بالحرية ويريدون أن يروا سوريا ديمقراطية ومدنية وحرة ودولة قانون خالية من الفساد والقمع، وهم حتماً ضد ممارسات النظام التاريخية والاستبدادية وهم حتماً ضد خياره الأمني والدموي وقتله اليومي للمتظاهرين العزل في الشارع وكلهم يتمنون لو أن النظام تعقل ولجأ للخيار السياسي والحواري. إلا أنهم وبنفس الوقت لا يشعرون أن المعارضات الناطقة باسم الثورة السورية والشارع، خاصة بعض المعارضات الخارجية الصدامية والاختزالية، تمثلهم وتنطق باسمهم أو أنها حتى تعترف بهم كجزء لا يتجزأ من الشعب السوري وكلاعب أساسي وعنصر بنيوي في سوريا المستقبل، سوريا مابعد-البعث ومابعد-الأسد. ويعود السبب لمخاوفهم لأحد أمرين: إما تاريخ تلك المعارضات الخارجية الإسلاموية والطابع الدموي الذي قدمته تلك المعارضات عن نفسها خلال أحداث الثمانينيات في سوريا، والتي لم تمح أبداً من ذاكرة السوريين الذين دفعوا دمهم ثمناً لها ولا من السوريين الذين شهدوها ولم يكونوا طرفاً مباشراً فيها. وإما طابع ولهجة الخطاب الحالي لتلك المعارضات التي تتبنى لغة طائفية وتعبوية وتصنيفية ذات مضمون ديني أو تتبنى لغة تعبوية تجييشية ذات مضمون عنفي وصدامي لا بل وانتقامي أيضاً.

يخاف المسيحيون من النموذج المعارض الأول لأنه يذكرهم بتاريخ أسود عاشوا فيه كأهل ذمة تحت نير سلطة وحكم أبناء دين آخر، ويخافون أن يعتبرهم هذا الدين كفاراً وأن يضطهدهم بسبب ذلك. كما أنهم يخافون من أن يتعرضوا، إذا ما استولى المعسكر المعارض ذو الخلفية الدينية على عصا السلطة، لما تعرض له المسيحيون في العراق أو لما يعانيه المسيحيون اليوم في مصر من تهميش واستمرار في الاضطهاد والتعرض للعنف الديني بالرغم من مشاركة الأقباط في الثورة وملئهم لساحة ميدان التحرير أسوة بإخوانهم المسلمين.

من جهة أخرى، يخاف المسيحيون من النموذج المعارض الثاني لأنه يريد برأيهم أن يطيح فقط بحكم آل الأسد لا أن يصلح سوريا ويعيد تأسيسها على أسس مدنية وديمقراطية حرة وتعددية تضمن للجميع حقوقه ودوره الفاعل. فهم يخافون من لهجة ذاك الخطاب المعارض الغاضبة والتحريضية والتي تبدي استعداداً للاستعانة بكل الوسائل للانقلاب على النظام والحلول محله،

حتى ولو كان هذا سيعني تحويل سوريا إلى ليبيا أو اليمن ودفع الناس للانخراط في حرب أهلية واقتتال داخلي، يعلم المسيحيون تماماً أن لا قدرة لهم عليه ولا نجاة لهم من الفناء بسببه إن حدث.

انطلاقاً من هذا، يشعر هؤلاء المسيحيون أن رغبتهم- التي لا تقل قوة وصدقاً عن رغبة الشباب السوري الثائر في الشوارع- بالتغيير في سوريا رغبة غير مسموعة وغير مسموح لها أن تعبر عن نفسها على طريقتها، وأنَّ المجال الوحيد للتعبير عن ثورتها الخاصة يشترط عليها إما أن تخضع نفسها لمصلحة النظام كيلا يقمعها ويتهمها بالخيانة، أو أن تقبل بالانجراف في ثورة الشارع والانزلاق وراء تجييش بعض أطرافها وأن تفقد بهذا تمايزها عن أصوات المعارضة المذكورة في الأعلى، وإلا فالشارع سيتهمها بالجبن والتخاذل والتنكر لآلام الناس. خياران كلاهما مُرّ ويدفع المسيحيين (لا بل والكثير من العلويين والدروز والأكراد) التواقين للتغيير، وأنا أجزم أنهم الأكثرية في الشارع المسيحي وشارع باقي الأقليات، يلتزمون الصمت لا بل السكون والبقاء في الظل بانتظار فرج قريب[٣٤].

نعم، هناك مسيحيون (ناهيك عن المسلمين) ما زالوا يؤمنون بشخص بشار الأسد كرئيس وقدرته على القيام بما وعد به من إصلاحات إذا ما تعاون الشارع معه. ومهما بدا لكثيرين منا (وأنا منهم) مثل هذا الاعتقاد بأنه واهم وغير منطقي وخاطئ، إلا أنه اعتقاد حقيقي وموجود وعلينا - حتى لو رفضناه وأدركنا خطأه- أن نحترم على الأقل أصحابه ونعاملهم بالرغم من اعتقادهم كجزء لا يتجزأ من سوريا التي نريد ونحلم، وإلا سنصبح مماثلين للنظام في تصنيفيته وإقصائيته وعقليته الرافضة للآخر المختلف. نعم، هناك مسيحيون (ناهيك أيضاً عن مسلمين) عندهم خوف حقيقي وعميق من أي بديل أسلاموي أو ديني عن النظام الحالي وهم يرون ما حصل في العراق للمسيحيين كابوساً مرعباً وهم يهجسون أيضاً بما يحدث للمسيحيين في مصر. نعم هناك خوف عند مسيحيين كثر من أن يعودوا لاختبار صعوبة وضنك العيش تحت رحمة دولة «دار الإسلام» و «أهل الذمة» ورحمة فرض الشريعة الإسلامية وحرمانهم من فضاء عيش حر يكونون فيه اختلافهم بكل مستوياته[٣٥]. نعم هذا الخوف موجود حتى ولو كنا قادرين على تفنيده وتبيان جانب المغالاة واللاواقعية وعدم الدقة في تحاليله، وحتى لو كنا قادرين فعلاً على تبيان عدم تحليه بالعقلانية وابتعاده عن الملامسة الحقيقية للواقع السياقي المعاصر للعيش الإسلامي في سوريا[٣٦].

أومن من حيث المبدأ بأنَّ علينا أن نقرأ المجتمع المسلم في سوريا والعالم العربي قراءة متجددة وتاريخية واقعية، خاصة وأننا نعيش اليوم في زمن آخر وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار الفضاءات التعددية والمتنوعة في قلب الفكر الإسلامي وتجاربه التاريخية، ولا يجب أن نقرأ تاريخ التعايش

الديني في المنطقة بعين واحدة سلبية انتقائية ترى النقاط السوداء وتتعامى عن النقاط المضيئة وهي كثيرة في تاريخ المنطقة. أنا من المسيحيين العرب الذين يؤمنون بأن الخوف من البديل الإسلاموي خوف سيكولوجي أكثر منه عقلاني ومنطقي، وأومن أنَّ الخوف من المجهول يجعل المجهول أقوى، في حين يجب علينا أن نستعد للتعاطي مع المجهول بشكل فاعل وإيجابي مهما كان.

ما أقوله هنا، نعم، هناك هواجس ومخاوف عند عدد من المسيحيين في سوريا لم نبدأ بأخذها حقاً بعين الاعتبار والاهتمام، ولم نسعى لفهمها وسبر غورها وتفكيك مكوناتها، بدل أن نهاجمها وندين أصحابها عليها، ونتهمهم بالتقاعس، كما فعل البعض. لا يمكننا أن نفهم بشكل عميق وحكيم ودقيق سبب تمسك المسيحيين في سوريا، إما بالأمل بوجود صلاح في النظام أو بالانزواء والركون في الظل والسكينة دون الحضور المادي والفاعل والجمعي في الثورة.

أقرأ الثورة في سوريا كمسيحي سوري يقف مع شعبه بكل أطيافه ويؤمن بثورته السلمية والحرة ونبل رسالتها، لا بل ونبل ووعود نتائجها المشرقة[٣٧]. وأنا من الداعين بين المسيحيين إلى التغلب على الخوف من الإسلام السياسي واستبداله بالحوار والتفاعل ومقارعة الرأي بالرأي والطرح بالطرح والدور بالدور، بدل الارتهان للخوف والتشكيك والرفض وافتراض سوء النوايا. ومنذ اندلاع الثورة السورية وأنا أدعو أخوتي في المسيح لمحاربة مخاوفهم وهواجسهم وعقلنة رؤيتهم للأمور وتحليهم بالتفاؤل.

إلا أنني أعتقد أن هناك رسالة يجب على أحد أن يوجهها للشارع المسلم في سوريا بكل أطيافه المعارضة، الإسلاموية والعلمانية واليسارية واليمينية والليبرالية وسواها، ولكن بشكل خاص الإسلاموية منها. أود أن أدعو أطياف المعارضة السورية الخارجية والداخلية وخاصة منها الإسلاموية إلى أن تحاول هي أيضاً أن تمد يدها للشارع المسيحي في سوريا وأن تتواصل مع فاعلياته الدينية والمدنية، الشابة والمثقفة وسواها، وأن توضح لهم موقفها من الآخر في الدين ورؤيتها لدوره ولموقعه من سوريا التي تعمل على بنائها من خلال الثورة. أنا أدعو أطياف المعارضة الإسلاموية أن يقوموا ببناء جسور تواصل وتعارف وإعادة تعارف مع الشارع المسيحي (تلك الجسور التي انقطعت مدة أربعين عاماً ولم تكن سوريا بأحوج إليها كما هي اليوم) وأن يقوموا ببناء جسور تواصل مباشرة مع ممثلي هذا الشارع الدينيين أولاً والمدنيين ثانياً، لا أن يكتفوا بالحديث والحوار مع قلة من الأفراد المسيحيين المعارضين تاريخياً للنظام، فهولاء وإن كانوا مسيحيين لا يمثلون الشارع المسيحي بغالبيته ولا يؤثرون مباشرة عليه.

إنني أومن بضرورة توجيه دعوة للمعارضة كي تتواصل مع الشارع المسيحي، لا بل وأسمح لنفسي بالقول أن هناك ضرورة لدعوة الإسلامويين لإصدار ميثاق شرف يتعهدون فيه بشكل واضح وصريح ومسؤول بأنهم سيعملون على أن تكون سوريا بلداً مدنياً تعددياً يحترم كافة الأديان وأنهم سيحمون ويدافعون ويضمنون، ليس حقوق المسيحيين فحسب، بل حقوق وحياة ووجود كافة الأقليات. تحتاج الثورة في سوريا إلى ميثاق شرف وتعهد يعلن على الملأ وأمام الرأي العام العربي والعالمي ليكون بمثابة محاولة للإجابة على مخاوف وهواجس المسيحيين وليسوا هم فقط بل وباقي الأقليات في سوريا. ولنعتبره محاولة لكسر الحاجز الأخير الذي يقف برأيي حائلاً بين لعب المسيحيين (خاصة مسيحيي الداخل) لدور أكبر وأكثر اتساعاً ووضوحاً في الثورة وإعلانهم عن دعمهم للتغيير والإصلاح بدون مواربة. ولنجعله أيضاً أداة تنتزع من يد النظام ورقة تخويف الأقليات والمناداة بالبعبع الإسلاموي كبديل له في الأوساط العالمية.

الثورات لا يؤسس مضمونها الفكري بيانات ومبادئ سياسية فقط، بل يجب أن تؤسس أيضاً على قواعد أخلاقية وقيمية بنيوية. لهذا، وكي نؤسس مستقبلاً لسوريا ينبثق من رحم الثورة، حان وقت إعداد وثيقة شرف أخلاقية نوجهها بشكل خاص للأقليات ونقول فيها موقفنا منهم بشكل لا مواربة فيه وبصورة مسؤولة تجعلنا نقبل أن يحاسبنا العالم كله عليها في المستقبل وأهل سوريا قبل الجميع.

أي نظام سياسي في المستقبل، أو، إلى أين من هنا؟

أي نظامٍ وأي مجتمعٍ في سوريا مابعد- نظام الحزب الواحد؟ لا شك أنَّ هذا السؤال يشغل الأوساط السورية والعربية والعالمية مثلما شغل الأوساط في حالة الثورات التي اندلعت في باقي أجزاء العالم العربي. ولا شك أنَّ الكثيرين بدأوا يطورون تصورات لبدائل مستوحاة من تجارب دولتية ومجتمعية في دول عربية وإسلامية مجاورة لسوريا إقليمياً. السؤال هو أي تلك البدائل وأي تلك التصورات يمكن أن ينطبق على طبيعة التركيبة السوسيولوجية والدينية والإثنية والطائفية والسياسية في سوريا؟ واحدة من الأمور المتعلقة بالسؤال عن طبيعة النظام البديل عن نظام البعث الحاكم والآيل للزوال في سوريا هي تأسيس المعارضة في الخارج لهيئة تمثيلية للثورة تدعى «المجلس الوطني الانتقالي» ومواقف السوريين، مسيحيين ومسلمين على حد سواء، من طبيعة وهدف ودور هذا المجلس في عملية تشكيل نظام سياسي ودولتي بديل في سوريا المستقبل. تم، كما قلت، تشكيل ما سمي بالمجلس الوطني السوري في اسطنبول. كان السوريون قد سمعوا عن مساعي لتشكيل مثل هذا المجلس من قبل، والمجلس يحظى اليوم بدعم طيف واسع من السوريين الثوار، سواء أكانوا

مسيحيين أو مسلمين. ولكن، وبالمقابل، يترافق موقف الثوار والشعب السوري بكل أطيافه من المجلس المذكور مع قدر مكافئ من اللغط حول طبيعة المجلس والتشكيك بمن وراءه والنقد لآلية تشكيله وبعدها عن قواعد العمل الديمقراطي.

بين أوساط المسحيين- خاصة المعارضين المستقلين من بينهم في الخارج (من أمثالي) والمعارضين المسيحيين في الداخل السوري- تسود قناعة مفادها أنه من الجيد مبدأياً أن يتم توحيد الأصوات السورية المعارضة وتنسيق عملها لما فيه مصلحة لثورة سوريا وخدمة مآلات الشعب الثائر الحقيقية، ولا يسع المرء إلّا أن يتمنى التوفيق للمجلس في خدمة سوريا. ولكن، حين يضع أولئك المسيحييون- سواء المعارضون الداعمون للثورة أم الساكنون بينهم- العواطف والأمنيات جانباً، يجدون ما يدعوهم لرؤية خطوة تأسيس المجلس المذكور في إطار سياقي أوسع.

ينبع قلق وتحفظ هؤلاء المعارضين على المجلس الوطني الانتقالي من اعتقادهم بأنه من الواضح أن العالم الغربي يستعجل التغيير في العالم العربي، ويريده أن يأخذ سيناريو شبه موحد، إذ يسهِّل هذا للقوى المراقبة والمتورطة فيما يجري عملية تدخلها واستعدادها للتعامل مع نتائج ومآلات الثورات. ويرى المحللون بينهم أنه في لحظة أن وجِدَ طرف إما غربي أو عربي استطاع أن يقنع الغرب بشكل أو بآخر، على ما يبدو، بأن سوريا تشبه ليبيا في بنيتها وطبيعة حراكها، وأنَّ قصة ثورتها يجب أن تكون مشابهة لقصة ليبيا في صيرورتها وإرهاصاتها ومآلاتها. لهذا، وبرغم كل التساؤلات والتحفظات التي صدرت من قلب سوريا، تم تأسيس المجلس الوطني المذكور.

يتساءل المعارضون المسيحيون والمسلمون المذكورون في الأعلى- وبدافع منطقي وعقلاني- عن أسماء العديد من الذين يضمهم المجلس وخلفياتهم ومؤهلاتهم المعرفية والسياسية والمقياس الذي تم على أساسه اختيارهم ليحملوا على كواهلهم (كما يبدو انطلاقاً من تكرار ملحمة ليبيا) مسؤولية إعادة بناء سوريا المستقبل بكل ما يتطلبه هذا الأمر الصعب والمعقد من قدرات هائلة ومؤهلات علمية وسياسية وشخصية عالية، وما يتطلبه نسيج سوريا المعقد والمتنوع من شخصيات منفتحة وحوارية ومرنة وتسامحية وديمقراطية ومدنية تؤمن بالآخر قبل أن تؤمن بنفسها. ويتساءل المعارض السوري المسيحي وكذلك المسلم المستقل الذي يعمل في الداخل على حد سواء: هل يحمل هؤلاء المختارون أياً من هذه الشروط لتحمّلهم مسؤولية تاريخية هائلة الصعوبة يتمثل فيها مصيرنا جميعاً كبلد؟ على أي مقياس تم اختيارهم؟ وما مدى تمثيلهم لأحزاب وحراكات سياسية لا يعرف الشارع السوري عنها شيئاً على الأرض؟ وتبنيهم كأفراد من قبل أفراد آخرين متمولين وذوي شبكة علاقات مع

أطراف دولية؟ وحماسهم الشبابي ونشاطهم في الهجوم على النظام وإظهارهم لدرجة عالية من الكراهية لعائلة الأسد ولاستعدادهم للدخول في معركة دم لدم وقوة لقوة مع الرئيس واتباعه؟ واشتراكهم الشجاع في الشارع واستعدادهم للموت حفاظاً على سلمية الثورة وتحقيق أهدافها؟ أم ماذا، أم ماذا؟ يثمن المعارضون المسيحيون عموماً وجود أشخاص مثل برهان غليون في هذا المجلس، وهو الذي يحظى باحترام عام (باستثناء أتباع النظام طبعاً) في سوريا لتمتعه بالمؤهلات الشخصية والمعرفية والأخلاقية التي تجعل العديدين يتأملون بوجود صوت وازن وجامع ومنفتح ومتمدن وعقلاني في قلب مجموع المجلس الانتقالي. ولكن، يتساءل العديد من المعارضين المذكورين في الأعلى عن سبب غياب أسماء معارضين قدماء وذوي خبرة هائلة في العمل السياسي والدولتي عن المشاركة في المجلس؛ وهم الذين يحاولون من داخل سوريا- وبرغم شبه استحالة العمل السياسي في ظل النظام وقمعه في الداخل- أن يعملوا على التغيير وأن يدعموا الثورة أيضاً.

تمثل كافة تلك النقاط أسئلة لا أحد يقدم لها أجوبة حتى الآن، ولا يبدو أن أحداً عنده أجوبة حقيقية عليها. الكل متحمس لتنفيذ ما يطلبه الآخرون كي يتابعوا دعمهم للثورة وكي يضمنوا أن الحراك يسير وفق سيناريو يعرف المهتمون بالشأن السوري كيف يلعبون اللعبة فقط، دون أن يحاولوا التصرف في ضوء ما تحتاجه سوريا. هي أسئلة كثيرة ومحيرة ولا يجب أن نتجاهلها. وأنا أوقن أنَّ العديد من السوريين المناصرين للثورة والمعارضين للنظام يسألونها أيضاً مثلي.

يبقى، بالإضافة لما سبق، السؤال الأهم والأكثر إلحاحاً هو النموذج الدولتي السياسي الذي سيطرحه المجلس الوطني الانتقالي أو أي طرف معارض تمثيلي آخر كبديل عن سوريا البعث في المستقبل القريب. هناك من يعتقد أنَّ النموذج المصري هو البديل المناسب للتطبيق في سوريا، كون سوريا تشبه مصر في تركيبتها السوسيولوجية والوجود المسيحي فيها. خلافاً لهذا الرأي، لا ينطبق على سوريا النموذج المصري برأيي. ففي مصر، تعاني الأقلية الدينية غير المسلمة، وكذلك التيارات الليبرالية واليسارية، من اضطهاد وضغوطات وعنصرية مجتمعية تكاد تكون ممنهجة ومتراكمة عبر قرون طويلة من الأصولية الدينية المتجذرة في السياق السوسيولوجي والثقافي والديني التاريخي في أرض النيل[٣٨]، لدرجة يمكن معها القول بأنَّ الأنظمة السياسية التي حكمت مصر الحديثة لم تكن مسببة لهذا الاضطهاد في ذاته، وإن كانت استثمرت حقيقة وجوده في أجنداتها السلطوية.

بعد نجاح ثورة شباب مصر العظيمة الأخيرة بإسقاط حكم مبارك، بدا وكأنَّ الشباب المعاصر قد ترك - لسبب أو لآخر- ساحة الحراك السياسي للتيارات الدينية والأحزاب الإسلاموية المنظمة في

البلد فعاثت في ثمار الثورة ومبادئها تمزيقاً وتشويهاً وراحت تكشر عن أنيابها التكفيرية والعنفية وتحاول أن تؤسس لبديل أصولي سلفي يرتدي ثوب التعددية والديمقراطية. وإلى أن تدور الأيام ويتمكن شباب الثورة المصري وتيارات الحراك السياسي والثقافي الليبرالية والعلمانية والديمقراطية واليسارية من تنظيم نفسها والبدء بالعمل النوعي والمؤثر في الساحة المصرية العامة، فإن مصر لن تكون نموذجاً تعددياً وديمقراطياً ومدنياً يعوَّل عليه ويحتذى به كنموذج دولتي تعددي مدني منفتح وقائم على حقوق الإنسان. وستظل الأقليات الدينية أو الثقافية في البلد تدفع ثمن الواقع المصري دماً وتنكيلاً واضطهاداً حتى بعد سقوط النظام الماضي الذي اعتادت الأوساط المصرية أن تعلق على شماعته الإضطهاد المجتمعي والديني ضد الأقباط في مصر حين كانت تقبل أن تعترف بوجوده أصلاً.

لا ينطبق على سوريا أيضاً النموذج العراقي. فالعراق بلد فيه تعددية دينية وإثنية وطائفية. إلّا أن تعدديته تأخذ في عراق اليوم صورة التشظي والتقسيم الديمغرافي الإثني والطائفي الهوية، حتى يكاد المرء وهو يتفرج على خريطة العراق أن يعاين ثلاث دول عوضاً عن دولة واحدة[٣٦]. لم تصبح العراق دولة بعد سقوط نظام البعث الصدّامي (من صدّام حسين) السابق فيها. كما أنَّ مجتمعها يشهد نكوصاً حاداً نحو مظاهر سوسيولوجية ماقبل- حداثوية تستعيد منطق القبيلة ومرجعية المؤسسة الدينية الشموليين والإقصائيين وتستحضر علاقات عرقية وإثنية وطائفية انغلاقية خطيرة نجحت حتى الآن في تحويل العراق من جمهورية ودولة إلى دويلات وأحلاف ظرفية. العراق هو نموذج مثالي في العالم العربي المعاصر عن إمكانية انزلاق مجتمع ما من حالة تعددية منفتحة وتعايشية إلى حالة تعددية منغلقة وصدامية وتقسيمية. هو ليس المثال الذي نصبو إليه في العالم العربي، بل البعبع الذي بتـنا جميعاً نخاف منه.

لا ينطبق على سوريا أيضاً النموذج اللبناني مع كل ما قد يبدو فيه من ملامح مشجعة وجذابة للمجموع المسيحي السوري أو للمجموع الشيعي العربي. لا يمثل لبنان في وضعه الحالي وظروفه المعقدة نموذجاً دولتياً مدنياً يمكن التعويل عليه. لبنان هو نموذج «مجتمع الطوائف» لا «مجتمع الدولة»[٤٠]. لا تحكمه تعاقدات مدنية بين مجموع المواطنين، بل تحدد طبيعته ككيانٍ صفقات ومحاصصات، قياداتُه الطائفية وتحالفاتهم. ومع أنَّ المجتمع اللبناني يتمتع بمقومات الحداثة والتقدم والتنوع التثاقفي بحكم انفتاح البلد التاريخي القديم والمعاصر على الثقافات العالمية وتمتعه بحرية فكرية وإعلامية لا تشبه ولا تضاهي إلا نفسها في العالم العربي. إلا أنَّ هذا لا يعني أن لبنان وصل في مسيرته الدولتية إلى مرحلة تحقيق المجتمع المدني الحقيقي. فحقوق الإنسان فيه استبدلت على مستوى الممارسة بحقوق المجموع الطائفي وحصصه. والديمقراطية استبدلت بالهيمنة السياسية

الأحادية. أما المجتمع المدني فاستعيض عنه بضروات ومقتضيات التعايش السلمي والسلم الأهلي، وباتت قاعدة الولاء هي البديل عن ذهنية المواطنة. وتلعب تعددية وانفتاح ومدنية لبنان اليوم دوراً سلبياً ضده لأنها تستخدم في تعزيز طائفيته وذهنية المتصرفية لا ذهنية «الدولة» فيه.

لا ينطبق في الواقع على سوريا أي من نماذج الدولة والمجتمع الموجودة في دول جارة لها. لهذا، من الخطأ مصرَنَـة، أو عرقَـنة، أو لبنَنة سوريا. ما ينبغي أن يحصل لسوريا مابعد- نظام الحزب الواحد هو «سورَنة» سوريا، أي إعادتها إلى فضاء دولتي مجتمعي فسيفسائي ومفتوح وتعددي بامتياز. في سوريا أقلية دينية مسيحية فاعلة وعريقة، ذات وجود تاريخي قديم وأصيل يعود في وجوده إلى ألفي عام. لهذا لا يمكن التعامل معه على أنه وجود طارئ أو ظرفي أو عرضي، ولم ينجح أي حكم إسلامي تعاقب على هذه الأرض بفعل ذلك[41]. فدور المسيحية كفكر وكثقافة وكإرث دور بنيوي وتأسيسي في تكوين بنية الإسلام في سوريا يتجاوز في حضوره وفاعليته وحقائقيته دور أتباع الدين المسيحي من السوريين في المجتمع السوري المعاصر. وحتى لو أنكر المجموع الإسلامي في سوريا وجود الأقلية المسيحية (وهو الأمر الذي يرفض فعله كل أطياف الإسلام في البلد) فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا التاريخ والإرث ولن يجدوا من يدعمهم ويقف معهم ويساندهم في العالم إن هم فعلوا ذلك. وإذا كان المواطن المسيحي السوري تعوّد ألّا يعاني- بعكس شقيقه وشقيقته القبطيين- من أي اضطهاد ديني أو مجتمعي بسبب دينه في سوريا البعثية، فهو لا يمكن أن يقبل بأن يصبح ضحية مثل هكذا اضطهاد في عصر السعي الشعبي في سوريا لدولة عادلة لكل أبنائها؛ ولدولة تعبّر عن سوريا حقاً.

في سوريا أيضاً تاريخ لا بأس به من المدنية والصراع من أجل تأسيس دولة المواطنة، والذي لم تعكره أي حرب أهلية بين طوائف (كما حصل في لبنان) أو صراعات مجتمعية بين أديان (كما حصل في مصر) أو نزاعات عشائرية أو قبلية أو إثنية (كما حصل في العراق). أضف إلى هذا أنّ عقيدة البعث وباقي الأحزاب القوموية والعروبية واليسارية في البلد ساهمت، كل بحسب قدراته وأساليبه وموقعه في السلطة أو خارجها وعبر مراحل مختلفة من تاريخ سوريا الحديث، في انتشار فكرة العلمانية ومبدأ «الدين لله والوطن للجميع» بين فئات الشعب المختلفة[42]. حتى وإن كان مفهوم العلمانية مازال ملتبساً وغامضاً في الثـقافة السورية العامة، وحتى لو كان الشعب بحاجة ماسة إلى تعلم ثقافة العلمنة ومعناها الحقيقي بدل أن يخاف منها بشكل وهمي على ميوله الدينية، إلا أنّ تجنب العيش مع الآخر انطلاقاً من هويته الدينية والإثنية أو الحكم عليه انطلاقاً من طائفته أو لغته أو قوميته، ناهيك عن التعايش بين الأطياف المتعددة على قاعدة أنّ الوطن للجميع وأنّ الكل

سوريون، كلها أمور كانت ومازالت تمثل الميل العام ونمط التفكير السوسيولوجي والمواطني السائد في سوريا. وهو نمط سائد حتى في الأوساط الإسلامية المحافظة في البلد، إذ أن أتباع تلك الأوساط نشأوا وتربوا وعاشوا في فضاء تعددي مفتوح لا يختزل الآخر بدينه أو طائفته؛ فضاء بات جزءاً لا يتجزأ من إرث سوريا ونسيجها.

كل تلك العوامل السابقة الذكر تجعل المسيحيين السوريين يؤمنون بأنَّ سوريا في المبدأ وفي الإمكانيات فسيفساء حقيقي قد يكون الأوحد في طبيعته في المنطقة. كما تجعلهم يرون في سوريا ربما البلد الأكثر استعداداً وقابلية (لو أرادت ذلك) للتحول إلى جمهورية مدنية ديمقراطية تعددية ومنفتحة ومتعددة الثقافات، لا بل وحتى دولة علمانية سياسياً. ما تحتاجه سوريا مابعد-البعث هو أن تعود إلى سوريتها الفسيفسائية وأن تؤسس مجتمعها المدني ومنظومتها الدولتية العلمانية. لا مستقبل لسوريا إلّا في علمانية وديمقراطية نظامها السياسي ومدنية ومواطنية وتعددية وحرية نسيجها السوسيولوجي واعتماد نظامها التشريعي على شرعة حقوق الإنسان.

تحتاج الدول عادةً عقود طويلة وأجيال عديدة كي تخلق في مجتمعاتها فضاءات فكرية وثقافية وانثربولوجية جاهزة للعيش بشكل صحي ومتوازن في ظل أنظمة ديمقراطية علمانية ومجتمعات مدنية ومواطنية وتعددية حرة. أومن أنَّنا في سوريا لا نحتاج لوقت طويل ولا لعقود عديدة جداً كي يصبح المجتمع السوري جاهزاً للعلمانية السياسية والمدنية والتعددية والمواطنة الاجتماعية. كل ما علينا هو أن نبني على ما هو موجود أصلاً في البنية التحتية لسوسيولوجيا وانثربولوجيا الفضاء الجمعي للبلد وأن نثمِّن ما يجعل سوريا أصلاً تتميز عن سواها من البلدان العربية وتتمايز عنها جميعاً. سوريا تحتاج فقط لأن «نسورنها»، لا لأي شيءٍ آخر.

ملاحظات ختامية

مازالت مسيرة الثورة في سوريا مفتوحة على كل الاحتمالات، الجيد والمأمول منها والسيء والكارثي على حد سواء. يمكن القول أنَّ المسيحيين يعيشون في البلد أسرى أحد واقعين اليوم: الخوف والقلق من إرهاصات وتداعيات البدائل المحتملة في سوريا مابعد-البعث، من جهة، وخيبة الأمل من عنف ودموية وعناد النظام والإدراك العميق وغير الملتبس لعيوب النظام البنيوية وأرجحية سقوطه آجلاً أم عاجلاً، من جهة أخرى. كلا الحالتين تدفعان المسيحيين إلى الركون إلى الترقب والانتظار والتماس السكينة في مجموعهم الأكبر. ومع أنَّ هذا الموقف لا يبدو جديداً ولا يدل على أي تطور ملحوظ في الموقف الذي اتخذوه منذ بداية الثورة، إلا أنَّ نمطية ملامح هذا الموقف يجب ألّا تعمينا عن التغيير

الضمني والبنيوي فيما يتعلق بأسباب ومبررات ودوافع هذا الترقب والانتظار. ما عاد المسيحيون بقناعتي يركنون للانتظار والترقب انطلاقاً من قناعة حقيقية بقدرة النظام على العبور من النفق المظلم ولا من خوف ورعب من الإسلام والبديل الإسلاموي، وإن كان هناك ترقب وقلق مبدئي تعيده للأذهان تطورات الحراك السياسي والمدني في الدول العربية التي سبقت سوريا في ثورتها، مثل مصر وتونس. ولكن، عبرت مرحلة الخوف برأيي وبدأت مرحلة الترقب بانتظار الخواتيم الحتمية.

الأهم من كل هذا برأيي، هو السؤال عن الدور الذي يريد المسيحيون أن يلعبوه في سوريا المستقبل والذي سيقررون بأنفسهم لذواتهم ، لا الدور الذي سيعطيه ويتيحه لهم الآخرون. أي دور يريد المسيحيون أن يلعبوه في سوريا: دور تفاعلي إيجابي وانفتاحي وحواري وملموس على الأرض، أم أنهم سينكصون إلى الانغلاق على النفس والانعزالية والدفاعيات ويلتهون بهاجس النجاة والاستمرار فقط؟ هذا هو السؤال الذي لا يقدر أن يجيب عليه أحد سوى المسيحيين أنفسهم.

مواقف مسيحيّي الشرق الأوسط من الربيع العربي

القس د. فيكتور مكاري

مواقف مسيحيّي الشرق الأوسط من الربيع العربي

القس د. فيكتور مكاري

مر عام على قيام بائع فاكهة بإضرام النار في نفسه في أحد شوارع تونس في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٠، الأمر الذي أشعل فتيل الثورات في عدة بقاع من العالم العربي. قد لا يخلد اسم محمد بوعزيزي، لكن مما لا شك فيه أن ما قام به حرّك من عجلة التاريخ المعاصر، وهز عروش السلطة وأروقة القرار في العالم العربي، وربما أيضاً في الشرق الأوسط ومن المحتمل في مناطق أخرى من العالم أيضاً. ومن غير المعروف بعد، ما هي عواقب هذا التغيير، وما نوع القيادة التي تنتظرنا مع حيازة الإسلاميين على الصفوف الأمامية في انتخابات تونس ومصر وليبيا واليمن. قد نتساءل أيضاً: ما الاتجاه الذي سيتم التحرك نحوه في سوريا والأردن والمغرب وشمال السودان لإقامة حكومات أكثر مصداقية؟ وهل سيكون الربيع العربي شرارة أمل في طريق تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟

في مقال نُشر في صحيفة «الإندبندنت» البريطانية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١، اختتم المؤلفون وصف حالة اليقظة العربية بما يلي: « بينما تمضي المعركة اليائسة من أجل الحرية، هناك صراعات مخيفة وغير متوقعة تسبقها». وفي معرض ذكر هذه الصراعات، يشير المؤلفون إلى العنف المحتدم في سوريا، وحالة الفوضى في اليمن، وتورط منظمة القاعدة فيها، وغياب حرية التعبير والمخاوف المتزايدة في مصر عقب الانتخابات، وتوتر الشارع الأردني، وتحركه باتجاه تشكيل حكومة جديدة قد تشمل بعض الإسلاميين المعارضين للمرة الأولى منذ عقدين.
(أنظر/ي: http://independent.co.uk/news/world/africa/what-now-for-the-arab-awakening-2374808.html)

وفي وسط هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والإبهام وانعدام الاستقرار، يتعرض إيمان وصمود مسيحيي الشرق الأوسط مرة أخرى للاختبار. فعلى مدار ٢٠٠٠ عام، اضطر مسيحيو الشرق الأوسط إلى اتخاذ قرارات مصيرية وطرح أسئلة من قبيل الاختيار بين: الخوف من جهة والأمل من جهة أخرى، وبين المشاركة أو العزوف، البقاء أو الهروب، الحب أو الضغينة، الاحتجاج أو الانتظار، القلق أو الثقة، الانزواء أو التعامل مع التغيير، الصلاة أو الحراك؟.

ما المواقف الصادرة عن مسيحيي الشرق الأوسط حتى الآن إزاء الربيع العربي؟
لدى قيامي بالبحث في صفحات الإنترنت لمفردات تحت عنوان «موقف مسيحيي الشرق الأوسط من الربيع العربي»، وجدت نفسي أمام قدر هائل من المعلومات. وأخذت أقلّب صفحات الكترونية تتضمن آلاف المقالات والتعلقيات. ومن المفارقة بمكان أن عدداً قليلاً نسبياً يتضمن مواقف رسمية صادرة عن كنائس الشرق الأوسط المتعددة، باستثناء بعض المقالات التي تتضمن اقتباسات عن رؤساء الكنائس.

ومن الملاحظ أن أول البيانات وأغلبها - التي أضافتها الجهات المسيحية الرسمية في الشرق الأوسط - كانت صادرة عن كنائس ومنظمات مسيحية في مصر تحديداً، حيث تتواجد النسبة العددية الأكبر من المسيحيين في المنطقة. جاءت إحدى البيانات الأولى على شكل نشرة إخبارية متناقلة، أصدرها القس د. أندريه زكي، نائب رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر عشية مظاهرات ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في ميدان التحرير في القاهرة. وقد تضمن البيان الصادر بتاريخ ٢ شباط/فبراير ما يلي:

«في غضون الأحداث الدقيقة التي تمر بها بلادنا والتي تتعلق بحاضر الوطن ومستقبله، تهيب الطائفة الإنجيلية بمصر بجميع فئات الشعب العظيم التوحد والتكاتف للوقوف صفاً واحداً ضد أي قوة تحاول النيل منه، أو المساس بأمنه وسلامته، أو الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والإضرار باقتصاد البلاد».

وفي تعليق له ورد على قناة النيل المصرية في يوم الجمعة ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، عبّر د. زكي عن تأييده لحق الشعب بالتعبير الحر، راجياً حصول تحول سلمي يتم من خلاله تطبيق ما حدث من تعديل على المادة ٧٦ من الدستور (المتعلق بشروط الترشح للانتخابات) والمادة ٧٧ (حول شروط تولي رئاسة الجمهورية). وقد ذكر أن الكنائس تتفادى الدخول في معترك السياسة، وعبّر عن أمله بأن تبقى مصر دولة قائمة على حكم القانون بناء على العلمانية وليس على مرجعيات دينية.

ومع اتساع نطاق التظاهرات، اجتمعت اللجنة التنفيذية للمجلس الإنجيلي العام للطائفة الإنجيلية في مصر، والذي يضم عدداً من الكنائس الإنجيلية في مصر بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، وأصدر بياناً جاء فيه ما يلي:

«انطلاقاً من إيمان الكنيسة بأنها جزءٌ أصيلٌ من المجتمع، ومن إحساسها بواجبها الوطني في خدمته، وذلك من أجل حياة أفضل لجميع المواطنين، نؤكّد على ما يلي:

- تقديرنا لشجاعة وطهارة حركة شباب ٢٥ يناير، ومشروعيّة ما عرضوه من مطالبَ لضمان حريّة التعبير، والرغبة في التغيير والإصلاح.
- اعتزازنا بالدور الوطني لقواتنا المسلّحة في حمايّة أمن وسلامة الوطن، وكذلك الأسلوب الحضاري الراقي الذي تعاملت به مع المواطنين طوال الفترة الماضية.
- تأييدنا واحترامنا للشرعيّة الدستوريّة، كضمانة لأمن وسلامة الوطن.
- ثقتّنا في جهازنا الأمنيّ، وقيادته الجديدة في القيام بدوره في حفظ وتأمين سلامة البلاد بأسلوب حضاري يحترم حق المواطن المصري في الحرية والكرامة والأمان.
- تأكيدنا على ضرورة وحتميّة ديمقراطيّة ومدنيّة الدولة، بحيث تكون المواطنة هي الأساس الوحيد للتعامل مع المواطنين في المجتمع.
- الرفض المطلق لكافة أشكال ومظاهر الفساد، وضرورة محاسبة كل الفاسدين مهما كانت مواقعهم.
- رغبة واستعداد الطائفة الإنجيليّة للمشاركة في الحوار الوطني القائم حاليًا بشأن مستقبل البلاد، من خلال أبنائها المتخصّصين في المجالات المختلفة، وذلك من منطلق وطنيّ وليس طائفي

تعبّر الطائفة الإنجيليّة عن تقديرها للمبادرات الطيبة التي أطلقها شباب كنائسنا في العديد من المناطق، والتي تجلّت في المشاركة الإيجابيّة لإزالة آثار التخريب والتدمير الذي حدث في بعض المواقع، وتناشد أبناءها لأجل المزيد من هذه المشاركة».

وفي المقابل، لوحظ الانتقاد الشديد في مواقع التواصل الاجتماعي لقيادة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، التي تنتمي إليها غالبية المسيحيين المصريين، لسكوتها عن ممارسات النظام، الأمر الذي فسّره البعض باعتباره موالاة لنظام مبارك. وجاء الرد الرسمي فقط بعد سقوط مبارك من قبل قداسة الأنبا شنودة الثالث، بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، الذي أعلن عن الموقف الرسمي للكنيسة القبطية:

«اجتمع صباح الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١ قداسة البابا شنودة الثالث بلجنة مُصغَّرة من أعضاء المجمع المقدس وأصدرت البيان التالي:
«الكنيسة القبطية تحيّي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء. وبذل في سبيل ذلك دماءً غالية دماء شهداء الوطن الذين مجدتهم مصر قيادة وجيشاً، بل مجدهم الشعب كله ونحن نعزّي أهلهم وأفراد أسرهم.
والكنيسة القبطية تحيّي جيش مصر الباسل، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فيما أصدره من

بيانات، من أجل الحفاظ على مصر في الداخل والخارج. ونؤيد موقفه في حل مجلسي الشعب والشورى، وفي دعوته لإقرار الأمن.
ونحن نؤمن بأن تكون مصر دولة ديمقراطية مدنية، تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حُرَّة نزيهة، وتتمثل فيها جميع فئات الشعب.
ونؤيد مصر كلها في محاربة الفقر والفساد والبطالة، ومقاومة الفوضى والتخريب، وقد تحدثنا عن هذا الموضوع هنا في موقع الأنبا تكلاهيمانوت في أقسام أخرى. وفي إرساء الأمن والأمان ومبادئ العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية – وفي الاقتصاص من المفسدين والخارجين عن القانون.
والكنيسة القبطية تصلي من أجل مصر العظيمة ذات التاريخ المجيد والحضارة العريقة، ونرجو أن يحفظها الرب سالمة وينشر فيها الهدوء والاستقرار والأمن والرخاء.

البابا شنودة الثالث
بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية
ورئيس المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية.»
ويبدو أن الكنيسة القبطية الكاثوليكية لم تصدر أي بيانات في المراحل الأولى من اندلاع الثورة، غير أنه مع تطور الاحداث، صدر بيان في أيار/مايو جاء فيه أنه برغم القلق الذي يسود المجتمع المصري- فإن مصر:

«... ستجتاز الفتن الطائفية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بها حالياً، وذلك بفضل الله تعالى، وتكاتف أبنائها وحدهم، وحكمة وحزم قادتها وحرّاس أمنها، لتبلغ إلى قيام دولة تحتضن كل أبنائها على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وإذ يشجب الآباء البطاركة والمطارنة كل أعمال العنف المتكرّرة، يصلون من أجل أرواح الشهداء وتعزية عائلاتهم، وشفاء المصابين. كما يدعون جميع أبناء الوطن العزيز إلى الإيجابية والمشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لعبور المرحلة الحاضرة وبناء مستقبل مزدهر، وإننا نضع كل رجائنا في الله تعالى ليحفظ مصرنا الغالية ويظلل شعبها بالسلام والأمان»

كذلك، مع قيام القوات المسلحة بالاعتداء على المواطنين، والذي أودى بحياة ٢٥ متظاهراً، وإصابة ٣٠٠ من المتظاهرين، صدر في خريف عام ٢٠١١ عن غبطة البطريرك الأنبا أنطونيوس نجيب، بطريرك الأقباط الكاثوليك في الإسكندرية، ورئيس مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بمصر، دعوة إلى شجب العنف جاء فيها:

«إننا، بقلوب جريحة، ننضم إلى كل القوى الوطنية الصادقة، المسئولة عن حاضر ومستقبل الوطن العزيز، لنعلن ألمنا العميق للأحداث الدامية التي تعرّض لها أبناءٌ مخلصون، أرادوا المشاركة السلمية في المسيرة الديموقراطية للبلاد، مثلهم مثل المئات من المجموعات والفئات الوطنية. وللأسف انتهت بوفاة ٢٥ شخصا وإصابة ٣٢٩ آخرين. إننا نرفع صلواتنا من أجل راحة نفس المنتقلين، وشفاء المصابين، وعزاء أسر الضحايا المكلومين. ونطلب تكريس قداديس وصلوات يوم الأحد القادم ١٦ أكتوبر على هذه النيات. وقد انضممنا بالصوم والصلاة إلى جميع المسيحيين كنداء قداسة البابا شنوده الثالث، لكي يحل الرب بسلامه في بلادنا الحبيبة مصر.
وإذ نندّد مجدّدا بكل أنواع العنف ومرتكبيه، ونهيب بالمسئولين أن يتّخذوا القرارات والإجراءات اللازمة والحازمة، لتوفير الأمن والأمان، ووضع الحلول الواضحة والثابتة للقضايا التي تتسبّب في الاحتقانات، وإعلاء القانون في محاسبة المذنبين، وأن يراعي الإعلام الموضوعية. ولنا كل الثقة في المجلس الأعلي للقوات المسلحة والحكومة والقضاء، أنهم قادرون علي قيادة سفينة مصر إلى بر الأمان، وإلى ما فيه خير المصريين وعزتهم وكرامتهم»

وقد صدرت دعوة إلى الصلاة والصوم من قبل قداسة الأنبا شنودة (بابا الكنيسة القبطية)، وسنودس النيل الإنجيلي التابع للكنائس الإنجيلية المشيخية في مصر، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية في الولايات المتحدة، بانضمام الكنائس الأعضاء في مجلس كنائس المسيح في الولايات المتحدة.

كذلك ناشد مجلس الكنائس العالمي والاتحاد العالمي المسيحي للطلبة في شباط/فبراير بالصلاة نصرة مع الشعب المصري. صدرت أيضاً دعوة إلى يوم صلاة عن رابطة الكنائس الإنجيلية في الشرق الأوسط (التي تضم الكنائس الأسقفية، واللوثرية والمصلحة (المشيخية والجمهورية والمصلحة)، والتي تعد الكنائس المصرية المتمثلة فيها غالبية من حيث العدد. وجاء في الدعوة أنه مع تطور الأحداث في مصر، فإن رابطة الكنائس الإنجيلية تناشد بالصلاة من أجل الشعب المصري والمستقبل. ويرد في البيان أنه في ظل الفترة الحرجة في تاريخ كنائس الشرق الأوسط بشكل عام، تواجه كنائس مصر بشكل خاص مستقبلاً «مجهولاً»على حد تعبير مختلف الأطراف التي تم الاتصال بها من قبل رابطة الكنائس الإنجيلية مشيرة إلى قلقها وتخوفها، وفي نفس إيمانها الراسخ بأن الله هو سيد التاريخ، وأنه هو «نصيب قسمتهم وقابض قرعتهم» (كما ورد في مزامير ١٦:٥). وقد ورد أيضاً أن كنائس الشرق الأوسط خاضت عدة تجارب في تاريخها، وفي كل مرة خرجت أقوى من السابق، لتشهد أن بينهم ومعهم «شبيه بابن الله» (دانيال ٣:٢٥). وقد عبّرت رابطة الكنائس الإنجيلية عن شعورها بالقلق

على رعية المسيح والشعب في مصر، وبالعجز لكونها على يقين بمختلف التحديات والظروف التي تعصف بالرعية المسيحية في مصر لعقود، دون أدنى خطوات عملية لمساندتهم من قبل العالم الحر، أو على حد تعبير البعض «العالم المسيحي».

ومع احتدام العنف وتزايد أحداث العنف الطائفي، أخذت بيانات تضامنية تصدر عن مختلف القيادات في المنطقة والعالم. من ذلك قيام نيافة المطران الدكتور منيب يونان، رئيس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الديار المقدسة والأردن، ورئيس الاتحاد اللوثري العالمي، بنشر صلاة لأجل الشعب المصري. وقد استهل بيانه الصادر بتاريخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر٢٠١١ بكلمات القديس بولس (I كورنثوس ١٢: ٢٦)، معبراً عن تضامنه مع أولئك المتألمين لفقدان أحبائهم نتيجة للعنف، وراجياً أن تؤدي اليقظة العربية إلى تحقيق الحرية وحقوق الإنسان لكافة المصريين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية.

وعلى إثر التظاهرات العارمة في مصر، توترت الأمور في سوريا في منتصف آذار، حين احتشد السكان في جنوب سورية محتجين على التعذيب الذي تعرّض له طلاب قاموا بكتابة شعارات معارضة للنظام على الجدران. وقد انطلقت موجة من الغضب العارم في البلاد مع تحول التظاهرات المؤيدة والمعارضة للنظام إلى العنف، خاصة مع ممارسات الأجهزة الأمنية والعسكرية. وحتى الآن، لقي قرابة ٥٠٠٠ شخص حتفه، ويُخشى أن تتجه البلاد نحو الحرب الأهلية.

ومن المعروف أنه، بين مختلف الدول العربية، يتمتع المسيحيون في سوريا (الذين يشكلون ١٠٪ من بين ٢٢ مليون سوري) بأفضل الأوضاع. إن من تعقيدات الأزمة السورية وجود حكومة بعثية ذات توجه علماني يحكم سوريا لأكثر من عقدين، وانتماء نظام بشار الأسد إلى الأقلية العلوية، التي ضيقت، لعقود، الخناق على جماعات سنية مثل الإخوان المسلمين. ومثل هذا الواقع يفسر تردد الكنائس المسيحية من دعم الحركات المنددة بالنظام لخوفها من مستقبل مجهول العواقب. وفي ٢٣ يونيو/حزيران٢٠١١، خرج البيان المسيحي الأول من نوعه منذ اندلاع الأحداث في سوريا متمثلاً في دعوة إلى «يوم صوم وصلاة من أجل أمن وأمان سوريا» جاء فيه:

«اجتمع السادة أساقفة الطوائف المسيحية في دمشق صباح يوم الخميس ٢٠١١/٦/١٦ في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس وتدارسوا الأوضاع المحزنة التي تعصف بسورية، بلد الحضارات ومهد الديانات السماوية، مستنكرين التدخل الأجنبي فيها، وداعين أبناء الوطن إلى

التلاحم ووحدة الصف، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يهدي النفوس ويبعث الحب في القلوب وينشر أمنه وسلامه في كل أرجاء الوطن. وأضافوا قائلين:

إننا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، نصلي ونلجأ للصوم، من أجل سوريا، بلد التسامح والعيش المشترك، لتخرج سليمة معافاة من أي خطر قد يتهددها، وأي تقسيم قد يلحق بها، أو أي تهجير قد يستنـزف أبناءها. فكل قطرة دم تنـزف من جسم أي مواطن سوري، فهي تنـزف من الجسد السوري الكامل، ويعبر القديس بولس عن مثل هذه الحالة فيقول عن جسد المسيح المخلص: «إن كان عضو واحد يتألم، فجميع الأعضاء تتألم معه» (١ كورنثوس ١٢: ٢٦).

وفي الوقت الذي يعيش فيه وطننا الحبيب سوريا أياماً مريرة، تعيش الكنيسة المقدسة في «زمن العنصرة»، زمن حلول الروح القدس على التلاميذ، زمن ميلاد الكنيسة وانطلاق البشارة الإنجيلية إلى جميع أنحاء العالم، بروح ملؤها المحبة والسلام والتسامح وقبول الآخر، هذه القيم الروحية والأخلاقية هي من أهم المبادئ الإنسانية. وإن حدث حلول الروح القدس ليس فقط بمثابة ذكرى تاريخية كان قد وقع في الماضي، ولكنه حدثٌ يتجدد باستمرار، ومنه نستمد القوة والإيمان، وبه نحيا ونتحرك ونوجد، لذلك فإننا ندعو جميع أبناء كنائسنا ومن يرغب من أبناء سورية الحبيبة إلى الصوم يوماً كاملاً في يوم الخميس القادم ٢٠١١/٦/٢٣، على أن نجتمع معاً في تمام الساعة ٣٠: ٦ من مساء اليوم نفسه في كنيسة الصليب المقدس بالقصاع، لنصلي من أجل السلام الذي هو مسؤولية وطنية ودينية وإنسانية، فنستحق الطوبى التي أعطاها السيد المسيح لصانعي السلام إذ قال: «طوبى لصانعي السلام، لأنهم أبناء الله يدعون» (متى ٥: ٩)».

وقد عبّر نيافة مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم، مطران حلب للسريان الأرثوذكس وهو أحد الوجوه المعروفة في الساحة المسكونية عن مخاوفه قائلاً: «ما حدث في العراق [...] يمكن أن يتكرر في سوريا مع عواقب مروعة»، معبّراً عن مخاوفه من تقسيم سوريا ومغادرة المسيحيين البلاد.
وفي لقاء تشاوري في لبنان بتاريخ ٥ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي، تبين أن أعداداً غفيرة من المسيحيين قد هاجرت من سوريا ومصر والعراق. ومن المثير للخوف أن يستمر خروجهم من البلاد نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة. (أنظر/ي www.wfn.org/2011/12msg00021.html).

ويتخوف العديد من السورين في حال سقوط نظام الأسد، من أن تأتي حكومة إسلامية ذات توجهات

أصولية، الأمر الذي قد يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية، أو حتى يعرضهم للاضطهاد على منوال الحالة العراقية. ويرى نيافة المطران مار كيرلس أفرام كريم، مطران السريان الأرثوذكس لشرق الولايات المتحدة، أنه إذا سقط النظام، فإن ذلك سيعني تولي السلفيين والإخوان المسلمين مقاليد السلطة، الأمر الذي قد لا يكون لصالح المسيحيين. (أنظر/ي مقال فلافيا كراوس جاكسون (Flavia Kraus-Jackson) المنشور بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ بعنوان: «Syrian Christians Say 'Arab "Spring' Changes Could Hasten Extinction"

http:// www.bloomburg.com/news/print/2011-05-12/syrian-christian

وعبّر حبيب مالك، الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، أنه، على غرار المسيحيين تحت حكم صدام حسين، يواجه المسيحيون في سوريا معضلة محيرة. إن مخاوفهم من انتشار الفوضى العارمة أو تولي التيار الإسلامي السني زمام السلطة لا يعني بالضرورة أنهم يدعمون النظام (المصدر السابق).

وتم التعبير عن الفكرة نفسها من قبل غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، بطريرك أنطاكية والمشرق للكنيسة المارونية في لبنان، التي ينتمي إليها ما بين٣٥ و٤٠ ٪ من المسيحيين من أصل ٤ ملايين مواطن لبناني. وعبّر الراعي عما يخشاه بعض اللبنانيين من «مرحلة انتقالية في سوريا قد تشكل تهديداً لمسيحيي المشرق»، وعبّر عن خشيته من أن تؤدي الاضطرابات إلى حرب أهلية. http://www.catholicculture.org/news/headlines/index.cfm?storyid=12172&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+CatholicWorldNewsFeatureStories+%28Catholic+World+News+%28on+CatholicCulture.org%29%29

وحذّر الراعي من أنّ «الأصوليات الدينية، من أي جهة أتت، تحوّل الربيع الى شتاء، إذا لم تهدف إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية بمفهومها المذكور. كذلك العنف والإرهاب ينذران بشتاءٍ مُدمر» (أنظر/ي http://www.catholictide.com/25/lebanese-patriarch-urges-vigilance-to-avoid-arab-winter/)

وفي وقفة التزام بالاستمرار في البقاء ملتقى لعائلاته الكنسية الأربعة في المنطقة، عقد مجلس كنائس الشرق الأوسط الجمعية العامة العاشرة بتاريخ ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وورد في البيان الختامي ما يلي:

«إنّ حضور المسيحيين متأصل في هذا الشرق وقد ساهموا مساهمة فعالة في نهضته والدفاع عن ترابه مع كامل الحقوق الوطنية. وهم مستعدون لبناء مستقبل جديد ويرفضون فكرة الهجرة

بالرغم من كل الصعوبات ويدعون الى التحلي بالرجاء لمتابعة العيش المشترك. ودعم عملية الإصلاح والتغيير والتطوير لما فيه خير الإنسان.

وبالنظر الى ما يجري في بعض بلداننا الشرق أوسطية يذكّر المجتمعون الجميع، وخصوصا المجتمع الدولي، بالمبادىء الإنسانية التي ينبغي مراعاتها والتي تتمثل خصوصًا بالحرية الإنسانية الفكرية والدينية والسياسية، وبنبذ العنف في حل المشاكل حين تقع من أي طرف كان، وباعتماد مبدأ الحوار والمواطنة في التعامل بين جميع المواطنين - في إطار الدولة المدنية العادلة.

ويجدد المجتمعون دعمهم للقضايا العادلة ولاسيما حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره حسب الشرعية الدولية.

وهنا، يؤكد مجلس كنائس الشرق الأوسط، على ضرورة حماية الأماكن المقدسة وبيوت العبادة، وهو يأسف لأعمال التفجير ويشجب قتل المسيحيين وتشريدهم. إنّ الحرية الدينية وحرية العبادة شأنان مقدسان، وعلى أصحاب السلطة وصانعي القرار أن يعملوا بشتى الوسائل والطرق على سنّ القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المسيحيين في كلّ بلدان الشرق الأوسط والعالم.

وفي هذا السياق أيضا، يدعو المجلس أتباع الديانات إلى التلاقي والمودة، ضمن التفكير والتطبيق لمبادئ العيش المشترك والحوار الجاد بين أتباع الديانات. وهو يُثني ويؤكد على وجوب الاستمرار في مبادرات الحوار الإسلامي المسيحي، عبر حوار الحياة والمؤسسات المختصة. فقد سرنا عبر عقود وعقود أخوة وسنبقى كذلك، وكلنا نقف أمام الله تعالى، في خدمة الإنسان في منطقتنا وفي العالم، وكذلك في خدمة مجتمعاتنا التي تعيش حالةً من التغير الجذري والدستوري الذي نحث فيه على أن يكون مبدأ المواطنة منصوصًا عليه ومطبّقا على أرض الواقع وفي كل البلدان.»

إن إصدار البيانات الرسمية، والدعوة إلى الصلاة والصوم، والتصريحات المقتبسة عن قيادات مسيحية معروفة، قد تستر في واقع الأمر حالة القلق والخوف التي تنتاب الأوساط المسيحية. غير أن الأهم من هذا وذاك هو أنها تكشف عن التزام الكنيسة برسالة الإيمان والثبات والرجاء، على الرغم من الرياح التي تعصف بالمنطقة. وهذا ليس مستغرباً. فمن جيل إلى آخر، تابع المسيحيون قيام وسقوط امبراطوريات، وعاشوا عبر السنوات كمواطنين مؤمنين وفي نفس الوقت أوفياء لملكوت المسيح وسيادة الله.

لقد تسلمت مؤخراً مكالمة هاتفية للتهنئة بعيد الميلاد من سيدة فاضلة تتسم بالبساطة والنعمة، حيث كانت تعتني بإعداد وترتيب شقة الضيافة التي كنت أقيم فيها لدى زياراتي لمصر. سألتها كيف احتفلت وعائلتك بالعيد في هذه الأوقات المضطربة في مصر. فأجابت: «نحن نثق بالمسيح وسنؤدي دورنا».

إن تأدية دورنا دون التخلي عن الثقة بيسوع المسيح هي من أهم المواقف التي يمكن لمسيحيي الشرق الأوسط اتخاذها في الربيع العربي. وهكذا يلزم قيام الكنيسة باتخاذ دور فاعل في التغيير، والإصلاح، والمصالحة، والسعي إلى بناء مجتمعات جديدة قائمة على العدالة في المنطقة.

إن التشبث بالثقة، والعمل من أجل السلام، وشهادة الأمل هي ما يمكن أن يسهم به المسيحيون على خُطَى وعد الرب الذي قال «أتيت لتكون لهم حياة وليكون لهم أفضل» (انجيل يوحنا ١٠:١٠)

هوامش

هوامش

١: ص٣٧ - مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك، الحضور المسيحي في الشرق شهادة ورسالة، عيد الفصح ١٩٩٢، وتجد نص هذه الرسالة في: سداسية لأزمنة جديدة. الرسائل الارعوية الست الأولى لبطاركة الشرق الكاثوليك، إعداد وتقديم الأب رفيق خوري، القدس ٢٠٠٨، ص ١٣٥-١٨٧.

٢: ص٤٠ - الكنيسة في عالم اليوم، رقم ١.

٣: ص٤١ - الحضور المسيحي، رقم ٥٤.

٤: ص٤١ - راجع: الرسالة الرعوية «اسألوا السلام لاورشليم» (١٩٩٠)، رقم ٥٢.

٥: ص٤٣ - الحضور المسيحي، رقم ٥٥.

٦: ص٤٤ - المرجع نفسه، رقم ٥٥.

٧: ص٤٤ - بطاركة الشرق الكاثوليك، الحركة المسكونية، رقم ١٩.

٨: ص٤٤ - المرجع نفسه، رقم ٢.

٩: ص٤٤ - بطاركة الشرق الكاثوليك، سر الكنيسة، رقم ١١.

١٠: ص٧٥ - هناك مدرسة وكنيس يهودي نشط في العاصمة تونس. كذلك توجد في جزيرة جربة معبد «الغريبة» الذي يعد إحدى الكنوز الوطنية في تونس ومزاراً للحجاج اليهود.

١١: ص٧٥ - Protectorat français de Tunisie, 1881 - 1956

١٢: ص٧٧ - خلال انتخابات المجلس التأسيسي (٢١٧ مقعداً) في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١، اكتسح «حزب النهضة الإسلامي» ٨٩ مقعداً، وحاز «المؤتمر من أجل الجمهورية» (الحزب الأكثر علمانية في

البلاد) على ٢٦ مقعداً. أما حزب «التكتل» اليساري، فحصل على ٢٠ مقعداً.

١٣: ص٧٧ - حتى يتم صياغة دستور جديد للبلاد من قبل المجلس التأسيسي الذي تم انتخابه مجدداً، يعود احتكام القرار إلى «حزب النهضة الإسلامي». ويخشى البعض من أنه، على الرغم من وعوده باحتضان الديمقراطية، قد يتجه الحزب إلى تطبيق حاكمية دينية تأتي بنتائج سيئة على نضال العلمانية وحقوق المرأة الذي خاضته تونس. ويعتبرها البعض الآخر فرصة لرؤية نمط معتدل من الإسلام السياسي في الساحة العربية، على خطى نموذج حزب العدالة والتنمية التركي. وتدعو جماعات اسلامية أخرى، وتحديداً دعاة التوجهات السلفية، إلى حاكمية دينية مستمدة من الشريعة الإسلامية.

١٤: ص٧٧ - اضطر زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي إلى المعارضة العلنية لسعاد عبد الرحيم، المرأة التي أصبحت رمزاً من رموز حزب النهضة الاسلامي خلال الدعاية الانتخابية، والتي كان من المتوقع أن تصبح مرشحة عن حزب النهضة في المجلس، وذلك بعد تصريحاتها على الملأ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ فيما يتعلق بـ «وضعية الأمهات العازبات»، حيث أدلت أنهن وصمة عار على المجتمع التونسي، رافضة سن قانون يحمي حقوقهن.

١٥: ص٧٨ - إن قضية «الردة» (خروج المسلم عن دينه) هو ليس في الواقع موضع نقاش عام في الساحة التونسية، ولكنه يصبح موضوعاً متداولاً في اللحظة التي يقوم فيها مسلم باعتناق الديانة المسيحية والإشهار بدينه بشكل قد يستفز الآخرين. إن وجود محطات فضائية تبشر بالديانة المسيحية، والمتاحة أمام الجمهور التونسي، بشكل بالنسبة لبعض المسلمين ذوي التوجهات الراديكالية تعدٍ يتجاوز الحدود، وبالتالي نجد مثل هؤلاء الأشخاص يطرحون قضية حكم «الردة» والدعوة إلى كونه يستلزم العقاب، الأمر الذي يدفع التونسي «المبشر بالديانة المسيحية» إلى الهرب من البلاد.

١٦: ص٨٣ - بدأت كمظاهرة انطلقت من حي شبرا باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون القومي المعروف باسم «ماسبيرو» ، على خلفية قيام سكان من قرية المريناب بمحافظة أسوان «جنوب مصر» بهدم كنيسة قالوا أنها غير مرخصة. وهدفت المظاهرة التي شكل المتظاهرون الأقباط النسبة الغالبة فيها إلى إقالة محافظ أسوان ومحاسبة المسئولين عن هدم الكنيسة وإصدار قانون لبناء الكنائس. وسرعان ما تحولت المظاهرة إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العسكرية

والأمن المركزي، أفضت إلى استشهاد ٣٠ متظاهراً معظمهم من الأقباط ، وعدد كبير من الجرحى.

١٧: ص٨٣ - برامج الحقيقة بقناة دريم .

١٨: ص٨٤ - سمير أمين , ثورة مصر، ، دار العين للنشر ، ٢٠١١، ص ١٦ ، ١٧

١٩: ص٨٥ - بداية حقبة الرئيس السابق مبارك

٢٠: ص٨٥ - صرحت الكنيسة في هذا الوقت بانها قد قامت بفصل هذا الراهب قبل نشر هذه الصور بوقت طويل نتيجة لتصرفاته المسيئة ، ولكنها لم تعلن ذلك في حينه حرصا على كرامة الكنيسة.

٢١: ص٨٦ - والتي راح ضحيتها ٢٠ قبطياً وقبطية عند خروجهم من الكنيسة بمتفجرات وضعت داخل سيارة

٢٢: ص٨٦ - يشار هنا إلى المقالات التي كتبها الأنبا موسى أسقف الشباب من أجل مساندة الثورة ودعم الشباب المصري ، مثل مقالته في جريدة الشروق يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ ، بعنوان تسانومي الشباب المصري .

٢٣: ص٩٤ - الطائفة الإنجيلية تحوي ست طوائف في مجلسها الملي هم نهضة القداسة والإخوة والرسولية وكنيسة الله والكنيسة الأسقفية، وأكبر كنيسة بها هي الكنيسة المشيخيه ومنها يتم انتخاب رئيس الطائفة، إلا أن عدد الكنائس البروتستانية والتي تنتمي إلى الطائفة الإنجيلية وتشرف عليها الطائفة أدبياً حوالي ١٢طائفة أخرى.

٢٤: ص٩٦ - روزاليوسف «شئون مصرية» العدد ١٧٢٢ - ١٣ فبراير ٢٠١١.

٢٥: ص٩٧ - موقعة الجمل حيث هاجم الثوار عدداً كبيراً من راكبي الجمال والأحصنة بهدف فض المظاهرات بتحريض من بعض أتباع النظام السابق لكن المحاولة باءت بالفشل.

٢٦: ص٩٧ - جريدة اليوم السابع الأحد ٦ فبراير ٢٠١١

٢٧: ص٩٨ - http://www.copts-united.com/arabic20...?I=706&A=30179

٢٨: ص١٠٩ - أنظر/ي أيضاً: http://www.liberation.fr المنشور بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١،

٢٩: ص١٠٩ - نظر/ي مثلاً: http://www.youmV.com المنشور بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٣٠: ص١١٥ - حول بعض المقالات عن قصة البوعزيزي، أنظر: أشرف عمر، «الظاهرة البوعزيزية وسقوط الحل الأمني» في www.alhiwar.net ، ١٩، كانون الثاني. ٢٠١١. وفي الأنكليزية، أنظر:
Yasmin Rayan, "The Tragic Life of a Street Vendor," in www.aljazeera.net 20, January. 2011; Brian Whithaker, "How a Man Setting Fire to Himself Sparked an Uprising in Tunisia," in www.guardian.co.uk 28, December. 2010; Rania Abouzeid, "Bouazizi: the Man who Set Himself and Tunisia on Fire," in www.time.com ٢١, January. 2011; and Mathieu von Rohr, "The Fruits of Mohammed: the Small Tunisian Town that Sparked the Arab Revolution," in www.spiegel.de 18, March. 2011.

٣١: ص١١٥ - عن وائل غنيم، أنظر:
Mike Gigilo, "The Facebook Freedom Fighter," in www.newsweek.com 13, February. 2011; and Ian Black, "Wael Ghonim Anointed Voice of the Revolution by Tahrir Sqaure Faithful," in www.gurdian.co.uk ٨, February. 2011.

٣٢: ص١١٧ - أقدم تحليلي الكامل السوسيولوجي والسياسي والديني للثورات العربية ولموقع ودور المسيحيين العرب في تلك الثورات ولتأثير تداعياتها عليهم وعلى مصيرهم في الشرق الأدنى في كتاب بالإنكليزية سيصدر في العام القادم، عنوانه المبدأي : والحرية صارت ساحة عامة (And Freedom Became a Public Square: Essays Political, Sociological and Religious on the (Christians and the Arabic Uprisings) في هذه المقال أستفيد من بعض الفقرات التي سترد في الكتاب المذكور.

٣٣: ص١١٨ - أفعل هذا في كتابي العتيد: And Freedom Became a Public Square

٣٤: ص١١٩ - عن تلك الأغلبية الساكنة (quiescent)، لا الصامتة، في سوريا أنظر: نجيب جورج عوض، «أما باقي الناس في سوريا فهم الأغلبية الساكنة،» في www.o2publishing.com عد. ١٢٨، ١، أيار. ٢٠١١.

٣٥: ص١١٩ - كمثال عن مثل هذه المخاوف، أقرأ رد الأب طوني دورة على ميشيل كيلو في الأب طوني دورة، «جواب من عقل مسيحي على دعوة المسيحية للتعقل،» في www.syria-street.net ، ٣١، آب. ٢٠١١.

٣٦: ص١١٩ - حول لاعقلانية هذا الخوف وعن دعوة من مسيحي سوري للشارع المسيحي في سوريا للتعقل والتواصل الإيجابي مع حراك الشارع، أنظر ميشيل كيلو، «دعوة المسيحية إلى العقل،» في www.assafir.com عد. ١١٩٦٢، ص. ١٩، ١٣، آب. ٢٠١١؛ وانظر كذلك ميشيل كيلو، «حديث مع غبطته،» في www.assafir.com عد. ١١٩٨٩، ص. ١٩، ١٧، أيلول. ٢٠١١.

٣٧: ص١٢٠ - تحدثت عن هذا الوحدة الوجودية والإنسانية في موقف الناس من وضع سوريا وتوقهم العام للتغيير في نجيب جورج عوض، «نفس العيون المبللة، نفس الهواء المالح،» في www.o2publishing.com، عد. ١٢٥، ١، نيسان، ٢٠١١.

٣٨: ص١٢٣ - عن بعض النصوص المتعلقة بالأقباط في مصر عموماً، أنظر :

K. al-Gawhary, "Copts in the Egyptian Fabric," in Middle East Report, Summer, 1996, pp. 21-22; Shawqy F. Karas, The Copts Since the Arab Invasion: Strangers in their Land, (Jersey City: American Coptic Association, 1985); Iris H. al-Masri, The Story of the Copts: the True Story of Christianity in Egypt, (Cairo: St, Anthony Coptic Orthodox Monastery, 1982); and David Zeidan, "The Copts-Equal, Protexted or Persecuted? the Impact of Islamization on Muslim-Christian Relations in .Modern Egypt," in Islam and Christian-Muslim Relations, 1(10), 1999, pp. 53-67

٣٩: ص١٢٤ - من أجل بعض النصوص عن واقع المسيحيين في العراق، أنظر مثلاً :

Anthony O'Mahony, "Christianity in Modern Iraq," in International Journal for the Study of the Christian Church, 2(4), 2004, pp. 121-142; Rosie Malek-

Yonan and Soner Önder, "The Baghdad Assyrian Church Massacre: Waiting for Godot!," in Assyrian International News Agency, http://www.aina.org/releas-.es/20101124002721.htm , 11,24, 2010

٤٠: ص١٢٤ - عن واقع لبنان المتعدد الأديان في مختلف جوانبه السياسية والسوسيولوجية والمدنية، أنظر على سبيل المثال إلى:

Ania Peleikis, "The Making and Unmaking of Memories: the Case of a Multi-Confessional Village in Lebanon," in Memory and Violence in the Middle East and North Africa, Ussama Makdisi and Paul A. Silverstein (eds.), (Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 2006), pp. 133-150; David D. Grafton, Christians in Lebanon: Political Rights in Islamic Law, (London & New York: Tauris Academic Studies, 2003); and Sune Haugbolle, War and Memory in Lebanon .((Cambrdige, UK/ New York, USA: Cambridge University Press, 2010

٤١: ص١٢٥ - واحدة من أكثر المراحل التاريخية حساسية في حياة المسيحيين في سوريا هي مرحلة الحكم العثماني. مازال العديد من مسيحيي سوريا يحمل تصورات عن عيش المسحيين في مجتمع ذو غالبية مسلمة ويبني مواقفه من هذا العيش في ضوء الآثار السلبية التي تركتها هذه المرحلة في أذهان المسيحيين العرب. حول أحوال المسيحيين السوريين في تلك المرحلة ودروهم فيها وحضورهم خلالها، أنظر مثلاً:

David Dean Commins, Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria, (Oxford: Oxford University Press, 1990); Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, (Princeton: Princeton University Press, 1963); Moshe Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861, (Oxford: Oxford University Press, 1968); and Bruce Masters, Christians and Jews in the Ottoman Arab World: the Roots of Secularism, (Cambridge: Cambridge University .(Press, 2001

٤٢: ص١٢٥ - عن العلمانية في سوريا ونجاحاتها وخيباتها، أنظر مثلاً:

Carsten Wieland, Syria at Bay: Secularism, Islamis and 'Pax Americana, (London:

Hurst & Co Publishers, 2005); C. Wieland, Syria: Ballots or Bullets? Democracy, Islamism and Secularism in the Levant,(Seattle: Cune Press, 2006); and Line Khatib, Islamic Revivalism: the Rise and Fall of Ba'thist Secularism, (London: Routledge, Chapman & Hall, 2011).

سير
الكتاب الذاتية

سير الكتاب الذاتية

متري راهب

من مواليد بيت لحم، وهو راعي كنيسة الميلاد الإنجيلية اللوثرية في بيت لحم، ورئيس السنودس(المجمع الكنسي) للكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة، ومؤسس مجموعة ديار ورئيسها الحالي. وله العديد من المؤلفات في اللاهوت السياقي وتاريخ الكنيسة والصراع العربي الإسرائيلي.

أسعد قطان

من مواليد بيروت، وناشط في حركة الشبيبة الأرثوذكسية هناك. ويعمل حالياً أستاذاً للاهوت الأرثوذكسي في جامعة مونستر Westfaelische Wilhelms-Universitaet Muenster في ألمانيا، وله العديد من المؤلفات الأدبية واللاهوتية خاصة في مجالات علم التفسير والمسكونيات والإسلاميات.

رفيق خوري

من مواليد الطيبة وكاهن في بطريركية اللاتين في الأرض المقدسة. والمنسق العام السابق "للمجمع الكنسي الابرشي" للجنة الرعوية للكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة. يشرف على تحرير مجلة مركز اللقاء. وقد نشر العديد من المقالات في التربية واللاهوت المحلي والعربي.

أسعد عبد الرحمن

من مواليد الأردن، مفكر ومؤرخ فلسطيني معروف وعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس "مؤسسة فلسطين الدولية"، مسؤول ملف اللاجئين السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية وعضو المجلس المركزي الفلسطيني. ألف مجموعة كتب تتناول الأوجه المختلفة للقضية الفلسطينية والحركة الصهيونية.

رفعت قسيس

رفعت عوده قسيس من مواليد مدينة بيت ساحور، ورئيس المجلس التنفيذي الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- جنيف، سويسرا، والمدير العام لفرعها في فلسطين وعضو المجلس الدولي لشؤون الأطفال في المنتدى الدولي الاجتماعي-جنيف، سويسرا. ومنسق وثيقة كايروس - فلسطين.

بيل ماسك Bill A. Musk

المطران د. بيل مسك هو عميد كنيسة القديس جورج في تونس، وهو مطران مساعد في أبرشية الكنيسة الأسقفية بمصر وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي. وللمطران مسك العديد من الكتب والأبحاث خاصة في مجال الإسلاميات

د. فيفيان فؤاد

مستشارة بناء القدرات والتدريب بالمجلس القومي للسكان، عملت في مجال تصميم وتقييم برامج التنمية الاجتماعية في عدد من الوزارات والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني منذ عام ١٩٩٥. ومديرة المركز القبطي للدراسات الاجتماعية بأسقفية الخدمات العامة والاجتماعية \ بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية سابقاً. حصلت على جائزة الأكاديمية النرويجية في الآداب وحرية التعبير عام ٢٠٠٤.

إكرام لمعي حناوي

من مواليد مصر، ومدير مكتب الإعلام التابع لسينودس النيل الإنجيلي المشيخي، والرئيس السابق لكلية اللاهوت الإنجيلية بالقاهرة، والراعي السابق للكنيسة الإنجيلية بشبرا النزهة في القاهرة. له العديد من المؤلفات الأدبية واللاهوتية.

إليزا فيريرو Elissa Ferrero

ناشطة إيطالية في مجال حقوق الإنسان والحوار المتوسطي والحوار الإسلامي- المسيحي.

نجيب عوض

د. نجيب عوض هو من مواليد اللاذقية، وعضو في السنودس الإنجيلي الوطني في سوريا ولبنان. وأستاذ في اللاهوت النظامي ولاهوت الأديان في كلية هرمنزبورغ في ألمانيا. وللدكتور نجيب الكثير من المقالات الأدبية والمؤلفات اللاهوتية باللغتين العربية والإنجليزية.

فيكتور مكاري

راعٍ في الكنيسة الإنجيلية المشيخية في الولايات المتحدة، ومسؤول ملف الشرق الأوسط فيها سابقاً. يعمل حالياً مستشاراً إقليمياً لبرنامج الدين والدولة في مجموعة ديار. له العديد من المؤلفات والكتابات عن الشرق الأوسط، وعن الصراع العربي الإسرائيلي، وحوار الأديان.